



جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا

القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
ودورهما في جودة التقارير المالية

لإتخاذ القرار الإستثماري

(دراسة ميدانية علي عينة من فروع البنوك العاملة في مدينة نيالا)

Measurement and Disclosure on Fair Value Basis and
Their Role in Quality of Financial Reports

For Investment Decision

(A Field Study on a sample of Bank Branches operating
In Nyala City)

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إعداد الطالب:

الحسن محمد الحسن محمد

إشراف الدكتور:

أسعد مبارك حسين موسى

أستاذ المحاسبة المشارك - جامعة النيلين

1442هـ - 2020م

المستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر القياس والافصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة على إتخاذ القرار الإستثماري في ظل تحسين جودة التقارير المالية للبنوك العاملة في نيبالا؟، هدفت الدراسة للوقوف على مدى تأثير كل من القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية مع التعرف على أثر جودة التقارير المالية في اتخاذ القرار الإستثماري، ومن ثمَّ إبراز دور القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في اتخاذ القرار الإستثماري، إختبرت الدراسة الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وجودة التقارير المالية، الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة التقارير المالية وإتخاذ القرار الإستثماري، الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري. إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع وعرض الدراسات السابقة، المنهج الإستنباطي وذلك للتعرف على المشكلة وصياغة فرضيات الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق تحليل البيانات، المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري. من أهم توصيات الدراسة تمثلت في ضرورة متابعة المنشآت والمؤسسات المصرفية في مدى تطبيق موجهات حوكمة

الشركات، والعمل على زيادة الوعي بمحاسبة القيمة العادلة مع الإلتزام بتبني المعايير الدولية للقيمة العادلة.

Abstract

The study problem was represented in the following main question: What is the impact of accounting measurement and disclosure based on fair value on investment decision-making in light of improving the quality of financial reports of banks operating in Nyala? The study aimed to find out the extent of the impact of both accounting measurement and disclosure on the basis of fair value on the quality of financial reports, with identifying the impact of the quality of financial reports on investment decision-making, and then highlighting the role of measurement and accounting disclosure on the basis of fair value in making investment decisions. The study tested the first hypothesis: There is a statistically significant relationship between accounting measurement and disclosure on the basis of fair value and the quality of financial reports. The second hypothesis: There is a statistically significant relationship between the quality of financial reports and investment decision-making. The third hypothesis: There is a statistically significant relationship between accounting measurement and disclosure. Based on fair value and investment decision making. The study relied on the historical method to track and present the previous studies, the deductive approach in order to identify the problem and formulate the study hypotheses, the descriptive and analytical approach by analyzing the data, the inductive approach to test the hypotheses of the study.

The study found a set of results, the most important of which are: There is no statistically significant relationship between measurement and accounting disclosure on the basis of fair value and reliability, there is a statistically significant relationship between measurement and accounting disclosure on the basis of fair value and suitability, there is a statistically significant relationship between measurement and accounting disclosure on the basis of value Fair and investment decision-making. One of the most important recommendations of the study was the necessity of following up on banking establishments and institutions in the extent of applying corporate governance guidelines, and working to increase awareness of fair value accounting with a commitment to adopting international standards for fair value.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	المستخلص
هـ	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق
	المقدمة
2	أولاً: الإطار المنهجي
8	ثانياً: الدراسات السابقة
	الفصل الأول: الإطار النظري للقياس والإفصاح عن محاسبة القيمة العادلة
68	المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومداخل القيمة العادلة
80	المبحث الثاني: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
103	المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية
125	المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومحددات التقارير المالية
146	المبحث الثاني: مفهوم وأهداف ومعايير قياس جودة التقارير المالية
164	المبحث الثالث: مفهوم وأهمية الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية
	الفصل الثالث الإطار النظري لإتخاذ القرار الإستثماري
184	المبحث الأول: مفهوم ومبادئ ومخاطر الإستثمار
207	المبحث الثاني: مفهوم وأساليب ومعوقات القرار
226	المبحث الثالث: مفهوم ومبادئ ومحددات القرار الإستثماري
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
243	المبحث الأول نبذة تعريفية عن المصارف العاملة في نيالا
246	المبحث الثاني تحليل الدراسة الميدانية
	الخاتمة
303	أولاً: النتائج
304	ثانياً: التوصيات

	المصادر والمراجع
306	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق
339	ملحق رقم (1)
345	ملحق رقم (2)

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
133	الميزانية	(1.1.2)
134	قائمة الدخل	(2.1.2)
135	قائمة التدفقات النقدية	(3.1.2)
137	قائمة التغير في حقوق الملكية	(4.1.2)
247	الثبات والصدق الإحصائي	(1.2.4)
248	أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(2.2.4)
249	أفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي	(3.2.4)
250	أفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي	(4.2.4)
251	أفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني	(5.2.4)
252	أفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي	(6.2.4)
253	أفراد عينة الدراسة وفق فئات سنوات الخبرة	(7.2.4)
255	إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول	(8.2.4)
259	إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني	(9.2.4)
263	إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثالث	(10.2.4)
265	إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع	(11.2.4)
268	إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الخامس	(12.2.4)
271	إجابات محور القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة	(13.2.4)
276	إجابات محور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة	(14.2.4)
281	إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الملاءمة	(15.2.4)
283	إجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الموثوقية	(16.2.4)
287	إجابات أفراد العينة لمحور إتخاذ القرار الإستثماري	(17.2.4)
290	معامل الارتباط الجزئي أ	(18.2.4)

291	معامل الارتباط الجزئي ب	(19.2.4)
292	الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري	(20.2.4)
293	الإنحدار الخطي المتعدد بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري	(21.2.4)
294	الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة	(22.2.4)
295	الإنحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية	(23.2.4)
297	الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغيرا لإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة	(24.2.4)
298	الإنحدار الخطي البسيط للعلاقة بين متغير الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية	(25.2.4)
299	الإنحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري	(26.2.4)
300	الإنحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الموثوقية وإتخاذ القرار الإستثماري	(27.2.4)

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
249	أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1.2.4)
250	أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2.2.4)
251	أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3.2.4)
252	أفراد عينة الدراسة وفق المتغير المهني	(4.2.4)
253	أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(5.2.4)
254	أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6.2.4)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
339	ملحق رقم (1) محكمو الإستبانة	-
345	ملحق رقم (2) الإستبانة	-

الفصل الأول

الإطار النظري للقياس والإفصاح عن محاسبة القيمة العادلة

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول : مفهوم وأهداف ومداخل القيمة العادلة

المبحث الثاني : القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

المبحث الثالث: الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

المبحث الأول

مفهوم وأهداف ومداخل القيمة العادلة

تمهيد:

مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد وظهر الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن ذلك مبدأ التكلفة التاريخية الذي أصبح يواجه إنتقادات شديدة في إتجاه التحول إلى تطبيق القيمة العادلة، ونتيجة لتلك الضغوطات بدأ التوجه نحو تطبيق محاسبة القيمة العادلة كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقاً للظروف السائدة، بما يحقق كفاءة وموثوقية البيانات، الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبى الإحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي خاصة فيما يتعلق بتطبيق القيمة العادلة، حيث أصدرت الجهات المهنية المتخصصة ومنها، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعايير التي توجه بإستخدام محاسبة القيمة العادلة.

أولاً: مفهوم القيمة العادلة:

ظهر مفهوم القيمة العادلة لمواجهة القصور في مبدأ التكلفة التاريخية الذي وقف قاصراً في التعبير عن المركز المالي للمنشأة الإقتصادية بشكل يمكن الوثوق به، كما أنه نتيجة لظهور العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسيات والطفرة الحديثة في الاتصالات وسهولة إنتقال رأس المال والتوسعات الكبيرة في مجال الإستثمار والتي ألفت بظلالها على مهنة المحاسبة وزادت من الضغوطات عليها، مما حتم ضرورة توفير بديل

لمبدأ التكلفة التاريخية يعني بمتطلبات المستخدمين وحملة الأسهم من خلال التعرف على حقيقة المركز المالي للمنشأة الإقتصادية وما يطرأ على الأموال من تغيرات وهذا هو ما يدعم التحول للقيمة العادلة.⁽¹⁾

من الناحية النظرية لا يوجد إتفاق بين المنظمات المهنية والمحاسبية على مفهوم محدد للقيمة العادلة، ويعزى هذا إلى تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة، بالإضافة إلى تأثير هذه العوامل على خصائص المعلومات المحاسبية والتي تعتبر مهمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية.⁽²⁾

عرفت القيمة العادلة بأنها قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حالة بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية.⁽³⁾

كما عرفت بأنها المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية إلتزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم وفقاً لآليات السوق في ظروف طبيعية.⁽⁴⁾

كما عرفت القيمة العادلة من وجهة نظر FASB بأنها المبلغ الذي تقبله أطراف ذات معرفة ولديهم رغبة لمبادلة أصل أو تسوية إلتزام في عمليات بين أطراف ليست بينهم علاقة.⁽⁵⁾

تعريف القيمة العادلة من وجهة نظر IASB بأنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسديد إلتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري في إطار

(1) علي المعموري، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة الصادقة (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 16-17 فبراير 2006م) ص 14.

(2) خاطر عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للإيرادات المالية على عوائد الأسهم (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 25.

(3) ماجد عبد المجيد قباجة، أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2009م) ص 132.

(4) جمانة صالح التميمي، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول (البصرة: جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 213.

(5) زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة (بغداد: جامعة بغداد، كلية المنصور الجامعية، مجلة المنصور الجزء الثاني، 2010م) ص 158.

متوازن وظروف طبيعية وأطراف مستقلة حيث تتم في ظروف طبيعية وإطار متوازن، والصفقة المتوازنة هي الصفقة التي تتم بين أطراف ليست بينهم علاقة أو تبعية وتتم بين مشتري راغب وبائع راغب وكلا الطرفين يعمل للحصول على أكبر منفعة لنفسه، والسعر في هذه الحال يكون على أساس القيمة العادلة حيث أن التفاوض يتم على أفضل الشروط في ظل الظروف الطبيعية.⁽¹⁾

يرى الباحث من خلال إستعراض التعريفات السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين هما الأطراف الداخلة في الصفقة والظروف التي تتم فيها الصفقة.
ثانياً: أهداف محاسبة القيمة العادلة:

إنَّ الهدف الأساسي لمحاسبة القيمة العادلة هو إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب للواقع عند تاريخ إعداد الميزانية العمومية، حيث يتم الإعتراف بعد الحفاظ على القيمة الشرائية لحقوق المساهمين في المنشآت الإقتصادية والحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، إن أساس القيمة العادلة يبنى على أساس أن الوحدة الإقتصادية مستمرة في عملها إلى أجل غير محدد، وعليه فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تدفعه المنشأة الإقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير إختيارية.⁽²⁾
من هنا فإن القيمة الإقتصادية بتطبيق القيمة العادلة ترتبط بعدة أسباب أهمها:⁽³⁾

1. إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة:
2. حيث يتم إستخدام القرارات الإستثمارية بناءً على بيانات تعتبر أقرب إلى الواقع مما يتمخض عنه قرار رشيد مثل قرارات شراء الإستثمارات وقرارات الإندماج وقرارات الحياة للمنشآت الإقتصادية.

3. التخطيط لأعمال المنشأة

(1) ماجد عبد المجيد قباجة، مرجع سابق، ص 138.
(2) كلثوم عبد الستار، القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية والمالية (الوادي: جامعة الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م) ص 38.
(3) المرجع السابق، ص 40.

إن المنشأة التي تطبق القيمة العادلة تكون خططها مبنية على بيانات مأخوذة من الواقع وبالتالي فإنها تختار بين بدائل متعددة مما تكون نتيجته تقليل الانحرافات لأدنى مستوى. 4. إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين، حيث تساعد القيمة الحالية في شفافية أسعار الأسهم وجذب المستثمرين وتعطي الأمان للمقرضين في التعامل مع المنشأة الإقتصادية.

5. إدارة المخاطر

إن المنشأة الإقتصادية تعمل في بيئة يسودها عنصر عدم التأكد وبالتالي فإن تطبيق القيمة العادلة من شأنه أن يقلل من المخاطر المالية لقرارات الإستثمار وأسعار العملات وبنو المدينين.

6. تحديد كمية رأس المال الذي يمكن تسخيره للأعمال المختلفة.

يرى الباحث أن محاسبة القيمة العادلة تهدف إلى عرض البيانات بصورة تؤثر في القرارات الإستثمارية والتخطيط للأعمال وإدارة المخاطر بالمنشأة الإقتصادية.

ثالثاً: أهمية القيمة العادلة:

إن أهمية القيمة العادلة كمنهج حديث نشأ على أنقاض مبدأ التكلفة التاريخية تجلت في الكم الهائل من الدراسات التي أظهرت أهميتها كل في ناحية، مما حدى بالمنظمات المهنية في إنجلترا وأمريكا إلى إصدار المعايير التي تنظم استخدام القيمة العادلة وقد ظهرت أهمية القيمة العادلة في المزيد من البحوث والدراسات في المجالات التالية:⁽¹⁾

1. حيث ظهر أن استخدام منهج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية مقارنة بمنهج التكلفة التاريخية كما أنه يقيس مدى قدرة المنشأة الإقتصادية في التخصيص الأمثل للموارد والمحافظة عليها.

(1) علي المعموري، مرجع سابق، ص 10.

2. إن إستخدام منهج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى عكس التغيرات في الحالة المالية للمنشأة الإقتصادية الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم والمخاطر التي ترتبط بها.
3. إن إستخدام منهج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تقليل المكاسب المالية الوهمية للأصول المالية ذات الجودة العالية.
4. إن إستخدام منهج القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة ودقة المعلومات التي تتعلق بحقوق الملكية في القوائم المالية.
5. إن مفهوم القيمة العادلة يتحقق مع المفاهيم الأساسية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة (FASB) ومجمع المحاسبين الأمريكي (AICAP).
6. إن إستخدام مدخل القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يؤدي إلى مساعدة المستثمرين على تقييم أداء إستراتيجيات المنشأة في إدارة الإستثمارات المالية.
7. أدت العولمة إلى ظهور أسواق رأس المال العالمية وقد تقدمت عملية تحويل الأموال الخاصة بتسعير الأصول والخصوم والمخاطر التي ترتبط بها.
8. إستخدام منهج القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي يقدم معلومات مهمة وملائمة للمستثمرين.

يرى الباحث بأن التوجه الأمريكي الجاد نحو تبني معايير القيمة العادلة في القياس والإفصاح أتى إيماناً من القائمين بالأمر بقدرة هذا النموذج في تلافي سلبيات نموذج التكلفة التاريخية.

رابعاً: مداخل تقييم القيمة العادلة:

حدد المعيار الدولي رقم 13 أساليب تقييم القيمة العادلة حسب الظروف وذلك

عن طريق إستخدام المداخل التالية:⁽¹⁾

(1) منصور ديسان فيحان المطيري، مدى التزام البنوك الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 31.

1. مدخل السوق

يقصد به إعتقاد المؤسسة الإقتصادية عند تقييم القيمة العادلة على البيانات المتوفرة في السوق، فالسوق هو أساس التقييم.

2. مدخل الدخل

عن طريق هذا المدخل يتم تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبالغ تعكس القيمة العادلة بعد أخذها في الحسبان توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ مستقبلاً، ومثال لذلك نماذج تسعير الخيارات والنموذج ذو الحدين والأرباح متعددة الفترات والتي تستخدم لقياس القيمة العادلة لبعض الأصول غير الملموسة.

3. مدخل التكلفة

يتمثل هذا المدخل في المبلغ الذي يمثل تكلفة الإستبدال الجارية فهو يمثل المبلغ المطلوب في الوقت الحالي لإستبدال الأصول أو أصل بديل أو أصل مماثل للمنفعة.

تتمثل شروط تحديد القيمة العادلة في الآتي:⁽¹⁾

1. وجود سوق نشط وفي حالة عدم وجود السوق النشط فيجب تحديده في بورصة الأوراق المالية عن طريق أسلوب ملائم يعتمد على معاملات السوق الفعلية.

2. توفر الكوادر المؤهلة للتعامل مع القيمة العادلة.

3. توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات المؤسسات المالية المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

4. ضرورة أن تتم العملية التبادلية في حرية تامة دون ضغوطات وأن تكون الظروف طبيعية.

5. أن تكون الصفقة بين أطراف ليست بينهم علاقة ومستقلين.

(1) منصور ديسان فيحان المطيري، مرجع سابق، ص 37.

يرى الباحث أن تعدد المداخل يعطي المستخدم المرونة في إستخدام أي من المداخل حسب الظروف المحيطة به لقياس القيمة العادلة.

خامساً: الأزمة المالية 2008م والقيمة العادلة

منذ بداية العام 2007م شهدت الولايات المتحدة الأمريكية إرتفاعاً كبيراً في عجز المقرضين في دفع مستحقات قروضهم، وكان نتيجة ذلك إفلاس مؤسسات مصرفية مرموقة كان أولها بنك الإستثمار الأمريكي الذي تأثر بمشاكل الإستثمار العقاري، ومن ثم إمتدت الأزمة إلى أوروبا مما حدا بالبنك المركزي الأوروبي إلى ضخ السيولة في البنوك وذلك لدعم المنشآت المالية التي تتبع له. (1)

بنهاية عام 2008 كانت الأزمة المالية قد فرضت نفسها على الجميع، وكان نتيجة لذلك تدهور أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأسعار الأصول والفشل المالي الذي ضرب المؤسسات الكبرى

تمثلت نتائج الأزمة في الآتي: (2)

1. الكساد التجاري وتراجع التجارة العالمية.
2. تعديل في المعايير المحاسبية (IAS) ومعايير التقارير المالية (IFRS).
3. هبوط أسعار الفائدة إلى الصفر.
4. الخسائر الضخمة في الأجهزة المصرفية.
5. حدث إرتباك في سياسات الإئتمان خشية إفلاس المقرضين.
6. تدخلت الحكومات لمساندة منشآتها المصرفية للتعامل مع الأزمة.
7. تراجعت أسعار النفط لإنخفاض الطلب والكساد الإقتصادي.
8. تراجع الإنفاق الخاص.

(1) خالد الجعارت، مخاطر القياس المحاسبي وإنعكاسها إبان الأزمة المالية العالمية في القوائم المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 34، 2013م) ص 240.
(2) أحمد طرطار ومنصور عبد العال، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية (تبسة: جامعة تبسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، 2016م) ص 110.

9. إنتشار البطالة حيث جمدت كثير من المنشآت أنشطتها وقامت أخرى بتخفيض العمالة وذلك لتخفيض خسائرها.

يرى الباحث من خلال العديد من الدراسات التي بحثت في العلاقة بين القيمة العادلة والأزمة المالية، بأن معايير القيمة العادلة المتمثلة في معايير القياس والإفصاح ليس لها دور في الأزمة المالية وإنّ الإستخدام غير السليم للمعايير الدولية وعدم الإلتزام بقواعد الحوكمة وفساد المديرين هي من ضمن أسباب حدوث الأزمة المالية.

سادساً: تحديات تطبيق القيمة العادلة:

من واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة والدراسات التي تمّ إستعراضها، تبين أنّ تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية أصبح شيئاً ضرورياً وحتماً تقتضيه الظروف والأوضاع الإقتصادية، وعليه فقد أصبح نموذج القيمة العادلة يلقي القبول من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية العالمية الكبرى، إلا أنّ عملية تطبيقه واجهت بعض التحديات والتي تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. إنّ المشكلة الرئيسية في تقديرات القيمة العادلة تتمثل في مدى الموثوقية، بمعنى إلى أي مدى تتوفر أدلة إثبات بشكل يساعد القائمين في تسجيل هذه الأدلة في الدفاتر ومراجعتها، حيث يصاحب عملية تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الإجتهد والجهد الشخصي مع إتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد أسس قياس الأصول والإلتزامات المالية، مما يجعل قيم البيانات المالية في حالة متقلبة عن الحقيقة وذلك في حالة السوق النشط.

2. تعتبر القيمة العادلة ثورة في الفكر المحاسبي وخطوة غير عادية وتتطلب ظروف معينة وكفاءات مقننة للقيام بها.

(1) ياسر أحمد الجرف، أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، AUJAA، 2014م) ص 359.

3. إنّ تقلبات الأسعار في فترة قصيرة الأجل لا تحقق الإيرادات وإنّما تتحقق الإيرادات عن طريق إستمرارية المنشأة الإقتصادية.

4. تعتبر محاسبة القيمة العادلة عملية معقدة ولها طرق مختلفة يتعلق بعضها برغبة المنشأة الإقتصادية في الإحتفاظ بالإستثمارات ويتعلق البعض الآخر بموضوع تقدير القيمة العادلة مما يتعارض مع مبدأ الثبات وعدم الإتساق في المحاسبة.

5. إنّ عملية إظهار الإستثمارات التي لا توجد أسعار لها ليس هناك سبب موضوعي له.

6. التكلفة الكبيرة التي تتحملها المنشأة الإقتصادية حيث أنّ النظام المحاسبي صمم أصلاً للتعامل مع مبدأ التكلفة التاريخية ويجب إعادة برمجة الانظمة المحاسبية مع وجود كفاءات مدربة ومقتدرة للتعامل مع القيمة العادلة وقد يتطلب الأمر اللجوء إلى أطراف خارج المنشأة، وهذا بالطبع يزيد من تكلفة الحصول على البيانات الأمر الذي لا تستطيع تحمله المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

7. الضعف النسبي في الكوادر المؤهلة والمدربة لتطبيق مثل هذه المعايير الدولية.

يرى الباحث بأن التكلفة العالية وضعف الكوادر والموثوقية كلها عوامل تعتبر

ثانوية إذا ما تم وضع المعلومات الملائمة التي توفرها القيمة العادلة في الإعتبار.

سابعا: الإنتقادات التي وجهت لمحاسبة القيمة العادلة:

بالرغم من أهمية محاسبة القيمة العادلة إلا أنّه وجهت لها مجموعة من

الإنتقادات كان أهمها:⁽¹⁾

1. هناك صعوبة في القياس بالقيمة العادلة لكثير من الأصول غير المالية والإستثمارات العقارية بعدد كبير من المنشآت وذلك يعزى لعدم توفر السوق النشط من ناحية وتعدد المعالجات المحاسبية مع صعوبة الفهم والتطبيق من الناحية الأخرى.

(1) حكيم حمود فليح الساعدي، الإحتيال في ظل القيمة العادلة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 16، 2015م) ص 729.

2. مشكلة التحيز الشخصي عند القياس المحاسبي بالقيمة العادلة حيث يزداد الإعتماد على التقديرات الذاتية لإدارات المنشآت المالية من ناحية مع عدم توفر أدلة إثبات موضوعية يمكن الرجوع إليها للتأكد من صحة هذه التقديرات.

3. إساءة استخدام إعادة التقدير من قبل المنشآت المالية وذلك إمعاناً في تحقيق المصالح الزاتية عن طريق التأثير على أسعار الأسهم في السوق المالية.

4. إنّ معلومات محاسبة القيمة العادلة تفتقد في أغلبية الأحيان للكثير من الخصائص النوعية للمعلومات والتي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية مثل الموثوقية والثبات والقابلية للمقارنة مما يكون له أثر غير مقبول على الوظيفة المحاسبية ومنتخذ القرار.

5. في سبيل الوصول لمقاييس حقيقية للقيمة العادلة يجب بذل جهود مضمّنة وغير عادية مع تحمل تكاليف عالية تعتبر غير منتجة، وفي بعض الأحيان تكون المنشأة المالية مضطرة للإستعانة بخبراء من الخارج مما يؤدي إلى زيادة التكلفة بصورة أكبر من المنفعة.

6. الإلتزام بتطبيق معايير القيمة العادلة ربما يؤدي إلى تأخير إعداد القوائم المالية مما يؤثر في عدم الإيفاء بالمتطلبات القانونية وشروط الإفصاح وإيصال المعلومات إلى مستخدمي التقارير المالية مما يؤدي إلى إفتقاد المعلومات المحاسبية خاصية التوقيت المناسب.

يرى الباحث أنه بالرغم من الإنتقادات التي وجهت لمحاسبة القيمة العادلة لإعتمادها على التقدير الشخصي أحياناً مما يؤثر على خاصيتي الثبات والموثوقية إلا أنها ذات قيمة وفائدة للمستخدمين.

ثامناً: مزايا محاسبة القيمة العادلة:

إن استخدام منهج محاسبة القيمة العادلة ظهر كبديل أفضل وذلك لتلافي نواحي وأوجه القصور التي يعاني منها نموذجس التكلفة التاريخية وتهدف محاسبة القيمة العادلة لتحقيق عدة مزايا أهمها:⁽¹⁾

1. إن القيمة العادلة تعكس الواقع الإقتصادي للمؤسسة من ناحية التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والربح الإقتصادي للمنشأة الإقتصادية.

2. عند تقييم الأصول والإلتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الإقتصادي حيث تؤخذ أسعار السوق في الإعتبار.

3. إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يتفق ومفهوم المحافظة على رأس المال.

4. إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يعتبر أكثر ملائمة لإتخاذ القرارات وعمل التحليلات المالية ويعتبر أساساً أفضل للتنبؤ بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

5. إن المعلومات المستنبطة من القيمة العادلة تساعد في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة بصورة أفضل من تلك التي تعتمد على بيانات التكلفة التاريخية.

6. إن بيانات القيمة العادلة تزود المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية عن قيمة المؤسسة.

7. إن محاسبة القيمة العادلة توفر نظرة أكثر دقة للوضع الفعلي للمنشأة الإقتصادية.

في الفقرة 87 من المعيار الدولي رقم 32 القيمة العادلة، يشير المعيار الدولي إلى أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في مجال العديد من القرارات بواسطة

المستخدمين ويكون أثرها بائناً في المجالات التالية:⁽²⁾

(1) Andre Kipe *The Effect of Fair Value Accounting on the Earning Response Coefficient* (Amsterdam: university of Amsterdam, Department of Accounting, Master thesis, 2009) p 11.

(2) نعيم دهمش وعفاف أبوزر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني الدولي السابع، في الفترة من 13-14 سبتمبر 2006م) ص 21.

1. تعكس معلومات القيمة العادلة تقدير الأسواق للقيمة المالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات.

2. إنّ معلومات القيمة العادلة تساعد من إجراء المقارنات بين أدوات مالية لها نفس الخصائص الإقتصادية، بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

3. للقيمة العادلة القدرة في توفير أساس محايد وسليم لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الاموال وتوظيفها عن طريق متابعة قراراتها عند الشراء أو البيع أو الإمتناع وفي تكبد الإلتزامات أو سدادها أو الاحتفاظ بها.

4. إنّ عملية إستخدام منهج القيمة العادلة في التقدير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة مع إتباع مدخل تقييمي واحد يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق.

5. إنّ التقييم بمنهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي وإدراك وقدرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المنشأة، وهو يعتمد أساساً على أسعار السوق الجارية كمقياس للقيمة وهو أكثر عدلاً وملائمةً بشرط توافر السوق النشط والمنظم تحت فرضية صحة المعلومات وكفاءة السوق.

يرى الباحث بأن مزايا القيمة العادلة تعتبر كافية لجعل محاسبة القيمة العادلة البديل الأنسب لبيئة اعمال اليوم، مع ملاءمتها لإتخاذ القرارات ونظرتها التنبؤية والمحافظة لمفهوم رأس المال.

المبحث الثاني

القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

تمهيد:

القياس المحاسبي يعتبر عنصر أساسي من عناصر البحث العلمي ومن غير القياس لا يمكن معرفة صحة الفروض والوصول للنتائج، إضافة إلى أن القياس المحاسبي يعتبر أحد الركائز الرئيسية للمحاسبة، فالهدف يتمثل في تقديم قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية ولا يتأتى هذا إلا عن طريق القياس المحاسبي الذي يترجم المعلومات المحاسبية إلى قيم متفق عليها.

للقياس المحاسبي نماذج عدة منها نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة، فإذا كان نموذج التكلفة التاريخية يتميز بالموثوقية وإمكانية التحقق والإثبات إلا أنه لا يعطي البيانات الملائمة، وهذا هو الباب الذي جلب لهذا النموذج الانتقادات الموضوعية والتي أدت للجوء إلى خيار نموذج القيمة العادلة والذي يعطي بيانات أقل موثوقية من التكلفة التاريخية إلا أنه يعتبر موضوعياً أكثر من حيث الملاءمة.⁽¹⁾

أولاً مفهوم القياس المحاسبي

تم تعريفه بأنه مقارنة الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية، بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية بموجب قواعد محددة وهو عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة وهي خاصية التعدد النقدي لشيء معين هو حدث إقتصادي يتمثل فيه بعنصر معين في مجال معين هو المشروع الإقتصادي.⁽²⁾ هو تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمنشأة على أن يشتمل القياس على عمليات التصرف والتبويب لذلك الحدث.⁽³⁾

(1) كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة ط1 (عمان: دار وائل للنشر، 2004م) ص 327.

(2) المرجع السابق، ص 338.

(3) وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة ط 2 (عمان: دار مكتبة الجامعة، 2002م) ص 152.

أما أكثر التعريفات تحديداً للقياس المحاسبي فهو: يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً لملاحظات ماضية وجارية بموجب قواعد محددة.⁽¹⁾

يعرف الباحث القياس المحاسبي بأنه تخصيص قيم رقمية لحدث أو عنصر معين مرتبط بالمنشأة على أن يشتمل القياس على عمليات التصرف والتبويب لذلك الحدث.
ثانياً مقاييس القياس المحاسبي:

تتمثل هذه المقاييس في الآتي:⁽²⁾

1. الموضوعية:

تعني عدم خضوع القياس المحاسبي للتقديرات الشخصية أي التعبير عنها بدون تحريف وبعيداً عن التحيز الشخصي والبعد عن الذاتية حتى تكون نافعة لمستخدمي القوائم المالية.

2. الملاءمة:

تعني الملاءمة أن تكون البيانات المحاسبية المقاسة ملائمة للغرض من القياس، وتكون هذه البيانات قادرة على عكس صورة واضحة وسليمة عن الشيء المقاس لحظة القياس وتعكس التغيرات التي طرأت على الأصل خلال فترة زمنية معينة.

3. القابلية للتحقق:

تعني أن يكون القياس قابل للتطبيق أو هناك صعاب تقابل القائم بعملية القياس لتطبيق هذا المقياس، وهنا يجب إزالة هذه الصعاب ومن ثم تطبيق المقياس أو اللجوء إلى مقياس آخر.

4. القابلية للقياس الكمي:

(1) ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي وآخرون (الرياض: دار المريخ، 2006م) ص 185.
(2) حنان سعدي سيف، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإصاح عنها في المؤسسات الصناعية (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م) ص 66.

تعني تعيين أعداد للأشياء المراد قياسها ومعرفة علاقتها بالأعداد؛ والخلاصة نجد أن المقاييس المحاسبية ترتبط بوحدات قياس عامة تمثل إطار القياس المحاسبي. يرى الباحث بأن الموضوعية والملاءمة والقابلية للتحقق والقياس الكمي تعتبر مقاييس مقبولة للقياس المحاسبي.

ثالثاً: إجراءات قياس القيمة العادلة:

تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي بواسطة مجلس المحاسبة الدولية في الثاني عشر من مايو 2011م ويتعلق بقياس القيمة العادلة وهذا المعيار هو أحدث معيار يقيس القيمة العادلة وهو يمثل إطاراً موحداً لقياس القيمة العادلة ولتحديد القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات يجب إتباع الإجراءات التالية:⁽¹⁾

1. تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس

أ. بالنسبة للأصول تحديد مقياس القيمة العادلة الملائم للقياس.

ب. تحديد السوق الأكثر إيجابية.

ج. تحديد مدخلات القياس تبعاً لمستويات قياس القيمة العادلة.

لقياس القيمة العادلة لا بد من تحديد الأصول والخصوم الخاضعة للقياس وعند العودة

للمعايير الدولية للقياس نجد أنّ تطبيقات القيمة العادلة تتلخص في الآتي:⁽²⁾

أ. الأدوات والمشتقات المالية

ب. الإستثمارات العقارية.

ج. الأصول الزراعية (محاصيل وأصول بيولوجية).

د. الإلتزامات التأمينية.

هـ. الإندماج والإستحواذ.

(1) زيد عثمان مردان، القيمة العادلة وتأثير إستعمالاتها في جودة التقارير المالية (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 25، الفصل الرابع، 2013م) ص 228.

(2) طواهر صالح الدين، القياس المحاسبي بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية (ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م) ص 27.

و. تدني الأصول طويلة الأجل.

ز. تدني الشهرة.

2. تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة

يتم وفقاً للآتي:⁽¹⁾

تم وضع مقياس أو إفتراض أساسي بواسطة كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي واللجنة الدولية للمعايير، لقياس القيمة العادلة والذي يركز على مفهوم الإستعمال الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين في السوق وهو الأمر نفسه الذي عرضه IFRS.

الإستعمال الأعلى والأفضل للأصل يفترض إستعمال الأصل الممكن والمسموح به قانونياً والمجدي من الناحية المالية.

يتمثل هذا المقياس في الإستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي لها الأصل الذي يتم إستعماله بواسطة المتعامل في السوق عوضاً عن المشأة المعدة للتقارير.

ربما يكون الإفتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة أما الإستعمال الأعلى والأفضل لجزء مجموعة أصول والموسوم بالإستعمال، أو قد يكون الإستعمال الأعلى والأفضل للأصل بمفرده والموسوم بالتبادل.

3. تحديد السوق الأكثر إيجابية

في بعض الحالات لا يوجد سوق نشط للأصل أو الإلتزام الذي يخضع للقياس، في هذه الحالة يجب تحديد السوق الأكثر إيجابية وهي السوق التي يكون فيها البائع حريص للحصول على أفضل سعر للأصل لتسوية الإلتزامه⁽²⁾

(1) <https://www.maaal.com/archives>, قياس القيمة العادلة, 2015 20/3/2020 9:10 pm.

(2) زيد عثمان مردان، مرجع سابق، ص 224.

4. تحديد مدخلات القياس تبعاً لمستويات قياس القيمة العادلة
تكون مدخلات القيمة العادلة إما ملاحظة أو غير ملاحظة.⁽¹⁾
أ. مدخلات القياس الملاحظة:

هذه المدخلات هي تلك المدخلات التي يتم استخدامها بواسطة المتعاملين في السوق
لتحديد سعر الأصل وهي دائماً مستمدة من معلومات السوق.
ب. مدخلات القياس غير الملاحظة:

هي عبارة عن المدخلات التي تضعها المنشأة بنفسها فهي غير ملاحظة.
من الممكن قياس القيمة العادلة بكل من المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة وقد قدمت
توصية في هذا المصدر بواسطة اللجنة الدولية للمعايير وواضعي المعايير المحاسبية
الأمريكية تفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على غير الملاحظة على قدر ما
أمكن.

يرى الباحث ضرورة ان يستخدم المتعامل في السوق أكثر قدر من المدخلات
سواء كانت ملاحظة أو غير ملاحظة حتى يصل لنتيجة تساعده في التقييم العادل.
رابعاً التسلسل الهرمي لمدخلات قياس القيمة العادلة:

تم وضع تسلسل هرمي بواسطة IFRS 13 لمدخلات قياس القيمة العادلة
حسب موثوقيتها وحدد المعيار ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، حيث يختص
المستوى الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية والثاني بالأقل موثوقية والمستوى الثالث يتعلق
بتلك الأقل موثوقية وذلك حسب الترتيب التالي:⁽²⁾

(1) عماد سعد محمد الصائغ، محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالازمة المالية العالمية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة،
المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2006م) ص 65.

(2) <https://www.bdo.global>, Fair Value Measurement, IFRS 13, p 51-54 26/3/2020 8:15 pm.

المستوى الأول

في المستوى الأول يتم أخذ الأسعار المحددة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم المماثلة لتلك المزمع تقييمها، بمعنى أنّ قياس القيمة العادلة يعتمد على سعر السوق المباشر ونجد أنّ الأسعار عند هذا المستوى تعتبر هي المفضلة في حالة التوصل لها.

المستوى الثاني

تعتبر فئة المستوى الثاني فئة واسعة النطاق عن الفئة الأولى حيث تدمج الأسعار المنقولة عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة وذلك بالإعتماد على على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، ويجري تعديل هذه الأسعار في السوق بشكل قياسي حسب الظروف تعكس الاختلاف في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق، فهذا المستوى يشمل مجموعات مترابطة للأسعار المستمدة من الأصول والإلتزامات المتشابهة والمماثلة.

المستوى الثالث

في هذا المستوى لا توجد أسواق قابلة للمقارنة وهنا يجب أن تستند عمليات التقييم على التقديرات والأحكام الصادرة عن الشركة نفسها.

هذا المستوى يشمل المدخلات غير الملاحظة للأصول والإلتزامات ويطبق هذا المستوى في حالة عدم وجود أسواق لأصول مماثلة أو مقارنة ويعتمد هذا المستوى في تقييم الحكم الشخصي ولذلك غالباً ما يستخدم نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة وهذا ما حدى بوضعي المعايير المحاسبية استخدام مصطلح القيمة العادلة بدلاً عن القيمة السوقية وذلك يرجع إلى عدم وجود أسواق نشطة في بعض الأوقات وعليه يتم اللجوء إلى نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة.

يرى الباحث أن تعدد المستويات لتقدير القيمة العادلة يعطي المستخدم مرونة

في الاختيار حسب الظروف المحيطة بالأصل.

خامساً أُسس تحديد القيمة العادلة للأصول المالية:

عند توافر أسعار معروضة في سوق مالي يتصف بالنشاط عند هذه الحالة

يجب إتباع الخطوات التالية:⁽¹⁾

1. إنّ السعر المعروض في السوق النشط هو أفضل وسيلة قياس للقيمة العادلة، ويمكن اعتبار الأداة المالية مسعرة في السوق النشط عندما تكون الأسعار المعلنة متوفرة بكل يسر وسهولة وبطريقة منتظمة عن طريق التبادل بين الأفراد أو مجموعة صناعية، وتكون الأسعار معبرة عن معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بطريقة منتظمة وعلى أساس تجاري.

2. عند عدم القدرة على تحديد سعر آخر معامله تمت للأداة المالية بالسوق على أساس تجاري، ومثال لذلك أن تكون آخر معاملة تمت عن طريق تصفية أو بيع قسري بسعر منخفض، في هذه الحالة يجب أن يعدل السعر لكي يعبر عن القيمة العادلة.

3. من الملاحظ أنه يستخدم لقياس القيمة العادلة سعريين:

الأول هو سعر العرض ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل المحتفظ به أو الإلتزام الذي يتم إصداره.

الثاني هو السعر المطلوب ويستخدم لقياس القيمة العادلة للأصل الذي سيتم شراؤه أو الإلتزام المحتفظ به.

4. عند الإعلان عن معدل ما بدلاً عن السعر في سوق نشط فإن المنشأة تستخدم هذا المعدل على أنه أحد أساليب التقييم لتحديد القيمة العادلة، وفي حالة أن يكون هذا المعدل غير متضمن لمخاطر الإئتمان أو العوامل الأخرى فعلى المنشأة أن تقوم بتعديل المعدل ليشمل المخاطر والعوامل الأخرى والتي هي مسبقاً مضمنة لدى المتعاملون في السوق النشط.

(1) أحمد زكريا زكي، أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2012م) ص 65.

5. في حالة أن تكون الأداة المالية تعبر عن محفظة لمجموعة من الأدوات المالية وذات سعر معن بالسوق النشط يستخدم هذا السوق لقياس القيمة العادلة، وعندما يكون عرض السعر لا يخص المحفظة بمجملها وإنما يخص أجزاءها المكونة لها، في هذه الحالة تحدد القيمة العادلة للمحفظة ككل على أسعار السوق الخاص بكل جزء من أجزاء هذه المحفظة.

أما في حالة عدم وجود سوق نشط للأصل المالي المراد قياس قيمته العادلة، هنا تلجأ المنشأة لإستخدام الأساليب التالية: (1)

1. الأسعار المتاحة

يتم اللجوء إلى الأسعار المتاحة في تواريخ سابقة معدلة بالإجراءات الجوهرية ذات العلاقة والتي حدثت بين التاريخ السابق والمعتمد كأساس للتقييم في تاريخ التقييم.

2. الإستناد إلى القيمة السوقية لأداة مالية أخرى مشابهة للأداة محل التقييم.

3. الإعتماد على التدفقات النقدية المخصومة المتوقعة من الأداة محل التقييم.

4. الإعتماد على النماذج المختلفة لتقييم الخيارات.

5. هناك تقنيات تقييم وإفتراضات تستخدم في الأسواق المالية لتحديد القيمة العادلة وعند هذه الحالة يجب أن تراعى الأسس التالية:

أ. يجب أن تكون هذه الأساليب مبنية على أحدث معاملات للسوق وأن تكون على أساس تجاري وليس صفقات قسرية أو عارضة ويجب أن يكون أسلوب التقييم مستفيداً من معطيات السوق أكثر ما يكون وأن يعتمد بأقل ما يكون على معطيات المنشأة.

ب. من المؤمل أن يكون أسلوب التقييم في تقدير القيمة العادلة يعكس السعر المتوقع من السوق للأداة المالية محل القياس إضافة إلى معطيات السوق والمخاطر ذات الصلة بالأداة المالية.

(1) عائشة شراد، إنعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية (الوادي): جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 5.

ج. على المنشأة القيام بعمل مخصص دوري لأسلوب التقييم وتحديد مدى فاعليته ومواكبته عن طريق إستخدام الأسعار الملحوظة والمتداولة في السوق أو بيانات سوق ملحوظ آخر متوفرة.

د. يمكن للمنشأة إستخدام سعر الشراء أو الإنشاء خاصة إذا كانت الأداة المالية أداة دين عن طريق مقارنة ظروف السوق والفوائد التي تحملتها المنشأة للحصول على القرض.

هـ. عند إستخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصصة لتقدير القيمة العادلة تستخدم المنشأة واحد أو أكثر من معدلات الخصم المتساوية لنسب العائد السائدة في السوق للأداة المالية.

بناءً على ماسبق يتم تحديد القيمة العادلة وفقاً للآتي:⁽¹⁾

أ. يتم تحديد القيمة العادلة وذلك عن طريق الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في سوق نشط.

ب. إذا تعذر الحصول على القيمة العادلة من الأسعار المدرجة، فيمكن إستخلاصها من بيانات سوقية واضحة.

ج. في حالة عدم الحصول على القيمة العادلة من 1، 2 يتم تحديدها بإستخدام نماذج التقييم الداخلية بواسطة خبير متخصص.

مشكلة الأصول والخصوم في القوائم المالية التي لا يوجد سوق لها:

تمت معالجتها بواسطة واضعي المعايير وذلك عن طريق إستخدام حساب رياضي وذلك لحساب سعر سوق إفتراضي.

هناك عدد من النماذج إستخدمت للتقييم والتسعير في السوق وهي النماذج التالية:⁽²⁾

(1) عصام محمد الطويل، آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 في البنوك التجارية العاملة في فلسطين (غزة: جامعة الأقصى، كلية الإدارة والتمويل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 15، عدد 2، 2018م) ص 371.

(2) <https://www.bayt.com>، رقم 39، 22/4/2020 9:40 pm.

أ. نموذج تحليل السوق النقدي المخصوم

ب. نماذج تسعير الخيار

ج. أسعار المصفوفة

د. التحليل الأساسي

إنّ حالة عدم وجود سوق نشط مضافاً لها الأساليب السالفة التي قدمت، هي من أكبر المعوقات التي تعوق تقدير القيمة العادلة خاصة إذا غاب الدليل عن التدفقات النقدية، نتيجة لذلك فقد إعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية وفي غياب صفقات ملحوظة ترشد التقييم فقد تم الإعتراف بأنّ التقييم يحتاج إلى الحكم الشخصي⁽¹⁾.

تكون القيمة العادلة للأدوات المالية قابلة للقياس بطريقة موثوقة في الحالات التالية:⁽²⁾

أ. أداة مالية يوجد عرض لها بسعر معن في سوق أوراق مالية نشط.

ب. أداة دين قيمت بواسطة وكالة مستقلة ويمكن تقدير تدفقاتها بشكل معقول.

ج. أداة مالية لها نموذج تقييم قياس حيث أنّ بياناتها من سوق نشط.

الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والإعتراف والإفصاح:

إن عمليات القياس والإعتراف والإفصاح تهدف إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية وعدالة السوق وتنافسيته بالإضافة إلى إمتدادها أيضاً لتشمل السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأس مالها، فضلاً على ما تقدم فإن منهج القيمة العادلة يتطلب الإلتزام بالأسس التالية:⁽³⁾

أ. ضرورة أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق في الزمن المناسب وذلك لمساعدة المستثمرين في إتخاذ القرارات الإستثمارية الرشيدة.

(1) ميشيل سويدان، محمود قافيش، هنادي بطاينة، ولينا حماد، مدى ملاءمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن (عمّان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 2، 2018م) ص 238.

(2) أم جمانة حنظل التميمي وعلية صالح ناصر، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة (البصرة: جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 17، العدد 2، 2015م) ص 165.

(3) عماد سعد محمد الصانع، مرجع سابق، ص 66.

ب. ضرورة أن تكون المعاملة متساوية لحملة الأورق المالية خاصة عندما يتعلق الأمر بالحصول على البيانات والمعلومات حتى لا تحظى فئة دون الأخرى بمعلومات تساعدها في الحصول على مكاسب دون الفئات الأخرى.

ج. ضرورة إعداد المعلومات المالية طبقاً لموجهات المعايير المحاسبية الدولية (IAS).
د. ضرورة تدقيق المعلومات المالية طبقاً لمعايير التدقيق الدولية والتي تصدر عن الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

هـ. ضرورة إعداد المعلومات بحيث تكون صادقة في تعبيرها للظواهر التي تمثلها.
و. يجب أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وإمكانية التحقق منها من حيث السلامة يرى الباحث أن القيمة العادلة للأصول المالية يجب أن يتم تحديدها لكافة المستخدمين في الزمن المناسب ودون تحيز لفئة على حساب الأخرى وأن تكون البيانات معدة وفقاً لموجهات المعايير الدولية، وأن تكون البيانات مدققة.

سادساً: قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية:

كان من ثمرة السهام التي وجهت لمحاسبة القيمة العادلة إيّان الأزمة العالمية والدفوعات التي قدمت لتبرأتها من هذا الإتهام أن تعاضم الإهتمام الدولي بمحاسبة القيمة العادلة بصورة عامة وبصورة خاصة بالمعلومات الملائمة، وعليه فقد تتابعت عملية إصدار وتعديل المعايير الموجهة لقياس القيمة العادلة وسوف يتم التطرق لبعض منها وهي التي تقع في إطار الدراسة وذلك كما يلي:

1. المعيار الدولي رقم 25 IAS: (1)

تم إصدار هذا المعيار بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 1986م على الإستثمارات المالية سواء كانت في شكل سندات دين أو أوراق حقوق ملكية بإستثناء

(1) <https://www.aam-web.com/ar/create pdf/standard/21> 17\3\2020 9:30 pm. المحاسبة عن الإستثمارات

الإستثمارات في شركات زميلة (إستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل مع شمول المعيار للإستثمارات العقارية.

فرّق المعيار بين القيمة العادلة والقيمة السوقية، حيث تمّ تعريف القيمة العادلة بأنها: القيمة التي يمكن على أساسها استبدال أصل معين بين مشتري توجد عنده الدراية والرغبة في الشراء، وبائع تتواجد عنده الدراية والرغبة في البيع وذلك في معاملة متكافئة بينهما. في حين تم تعريف القيمة السوقية بأنها: هي القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع إستثمار معين في سوق نشط.

من الملاحظ أنّ المعيار قد ركّز بالنسبة للإستثمارات المتداولة في سوق نشط يمكن من خلاله تحديد قيمة لكل الإستثمارات، هنا فإنّ القيمة السوقية تمثل وحدة قياس جيدة للقيمة العادلة، أما في حالة عدم توفر سوق نشط لهذه الإستثمارات فعلى المنشأة إستخدام وسائل أخرى وذلك لتحديد القيمة العادلة، مع العلم بأنّ المعيار لم يقدّم بتحديد ماهي هذه الأساليب وكيف يمكن للمنشأة تحديد القيمة العادلة في سوق غير نشط.

2. المعيار الدولي رقم 32 IAS: (1)

تم صدور هذا المعيار في عام 1995 بواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية بعنوان الأدوات المالية العرض والإفصاح متضمناً بعض الأسس لقياس القيمة العادلة كما يلي: أ. إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشط فإنّ سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل مقياس للقيمة العادلة.

ب. أمّا إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منتظم أو كان حجم التداول قليل بالنسبة لعدد الوحدات التي يمكن تداولها من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو عدم وجود سعر معروض لهذه الأدوات، فإنه في هذه الحالة يتم اللجوء إلى وسائل أخرى لتقدير القيمة العادلة بطريقة موثوقة ومن هذه الأساليب:

(1) <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias32> IAS 32, Financial Instruments Presentation - 19/3/2020 10:10 pm.

- i. القيمة السوقية لأداة مالية متداولة، مشابهة جوهرياً للأداة التي يراد تقييمها.
- ii. يتم تحديد خصم التدفقات النقدية وذلك عن طريق إستخدام سعر خصم مساوي لمعدل الفائدة السائد في سوق الأدوات المالية بالشروط والخصائص نفسها.
- iii. يتم إستخدام نماذج تسعير الخيارات.
- ج. أما إذا كانت الأداة المالية غير متداولة في سوق مالي منتظم، في هذه الحالة يجب عدم تحديد رقم معين للقيمة العادلة، ويكون الإجراء السليم تحديد مدى معين يعتقد أن تكون القيمة في هذا المدى ويجب تحديد المدى بشكل معقول.
- د. في حالة عدم المقدرة على تحديد القيمة العادلة للأداة المالية بموثوقية كافية لأي سبب، فإنه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن الأداة المالية التي يراد تقييمها، ومن ضمن تلك البيانات الشروط والأحكام المهمة والتي قد يكون لها أثر في مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التأكد، وذلك حتى تتمكن المنشأة من مساعدة مستخدمي بيانها المالية من عمل بياناتهم الخاصة بهم لتحديد القيمة العادلة.

3. المعيار الدولي رقم 39:IAS⁽¹⁾

تم إصدار هذا المعيار عام 1998م عن طريق لجنة معايير المحاسبة الدولية بعنوان الأدوات المالية، الإعراف والقياس ويعتبر متمماً للمعيار الدولي رقم 32 فيما يتعلق بالأدوات المالية.

أوضح المعيار 39 أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا توفرت السمات التالية:

- أ. إذا كان الإختلاف في تقديرات القيمة العادلة ليس كبيراً.
- ب. وجود إمكانية تقييم للمتغيرات الخاصة بالأداة المالية للقيمة العادلة ويكون المثلث قادر على تقدير القيمة العادلة بحيث يمكن إستخدام هذه القيمة بشكل موثوق.

(1) صالح على أحمد محمد و محجوب عبد الله حامد، دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الإنتمانية والتمويلية للمصارف الغربية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 9، 2017م) ص 8.

وفقاً للمعيار الدولي رقم 39 فقد تمّ تصنيف الإستثمارات إلى فئات مختلفة وتتمثل هذه الفئات في التصنيفات التالية:

- أ. أصول مالية مقيّمة بالقيمة العادلة وتعالج في قائمة الدخل.
- ب. القروض والذمم المدينة.
- ج. إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.
- د. إستثمارات متاحة للبيع.

كما تم توضيح عدة مقاييس بواسطة المعيار للقيمة العادلة وذلك كما يلي:

- أ. الأسعار المتداولة للأداة المالية في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة.
- ب. أداة الدين التي يتم تصنيفها من قبل وكالة تصنيف مستقلة ويكون لهذه الأداة تدفقات يمكن تقديرها بصورة معقولة.
- ج. إذا كان للأداة المالية نموذج تقييم مناسب، وهذا النموذج تعتمد مدخلاته على بيانات سوق نشط.

4. المعيار الدولي رقم 9: IFRS⁽¹⁾

تم إصدار هذا المعيار تحت عنوان الأدوات المالية وذلك لتلافي التعقيدات التي ظهرت في المعيار رقم 39 والخاصة بالإعتراف والقياس للأدوات المالية بالإضافة لمحاسبة التحوط.

تم إصدار هذا المعيار على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى كانت في نوفمبر عام 2009م بعنوان تصنيف وقياس الأدوات المالية.
المرحلة الثانية كانت في أكتوبر 2010م بعنوان المحاسبة عن الإضمحلال في القيمة العادلة مع إلغاء الإعتراف بالأدوات المالية.

المرحلة الثالثة كانت في يونيو 2011م بعنوان محاسبة التحوط.

أبان المعيار قياس القيمة العادلة كما يلي:

(1) صالح على أحمد محمد ومحجوب عبد الله حامد، مرجع سابق، ص 3.

1. القياس المبدئي

حيث يتم فيه القياس وفقاً لأساس القيمة العادلة زائد أو ناقص تكاليف المعاملات.

2. المقياس اللاحق

حيث يتم القياس اللاحق للأدوات المالية أمّا عن طريق التكلفة المستهدفة (الصافي وذلك بعد خصم الإضمحلال في القيمة) أو عن طريق القيمة العادلة وذلك حسب نوع الأداة المالية كالآتي:

أ. أدوات الدين مثل السندات:

حيث يتم القياس اللاحق لها إذا استوفت شرطي الإختبارين التاليين:

الإختبار الأول: هو نموذج الأعمال ويعني هدف الإحتفاظ بالأدوات المالية والأصول المالية يرجع للتدفقات النقدية التعاقدية.

الإختبار الثاني: خصائص التدفقات النقدية ويعني شروط التعاقد للأصول المالية التي تحقق للمنشأة المالية توليد تدفقات نقدية في تواريخ معينة كسداد أصول الدين والفائدة المستحقة على هذا الدين.

أمّا إذا لم تحقق الأداة المالية شروط الإختبارين فيتم قياسها بالقيمة العادلة ومن ثم يتم الإعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في حساب الأرباح والخسائر.

ب. أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم العادلة:

حيث يتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة مع الإعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل أو الأرباح والخسائر.

ج. المشتقات المالية (أدوات التحوط):

هذه يتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة مع الإعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الأرباح والخسائر، ماعدا المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة أو عقد ضمان مالي حسب ما وضّحه المعيار الدولي رقم 39.

5. المعيار الدولي IFRS 13⁽¹⁾:

يعرف المعيار القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل والذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتبر قياس القيمة العادلة مخصصاً لأصل أو إلتزام محدد، وفيما عدا ذلك يتعين على المنشأة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الإعتبار خصائص الأصل أو الإلتزام في حال رغب المشاركون في السوق أخذ تلك الخصائص بعين الإعتبار عند تسجيل الأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس وتشتمل هذه الخصائص على سبيل المثال على ما يلي:

أ. حالة الأصل وموقعه.

ب. القيود المفروضة على بيع الأصل أو إستخدامه إن وجدت.

ج. قد يكون الأصل أو الإلتزام الذي يتم قياسه بالقيمة العادلة واحداً مما يلي:

الأصل والإلتزام المستقل (على سبيل المثال أداة مالية أو أصل غير مالي).

مجموعة أصول أو مجموعة إلتزامات أو مجموعة أصول و إلتزامات على سبيل المثال وحدة توليد نقد أو مؤسسة أعمال.

يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم بمعاملة منظمة بين المشاركين في السوق لبيع أصل أو نقل الإلتزام في تاريخ القياس وفقاً لظروف السوق الحالية.

يفترض قياس القيمة العادلة أن مبادلة الأصل أو الإلتزام تتم في السوق الأصلي للأصل أو الإلتزام.

(1) https://bu.univ-ouargla.dz/master/pdf/Belaziz_Sarah.pdf?idmemoire, 2/5/2020 10:19 pm.

تقيس المنشأة القيمة العادلة للأصل أو الإلتزامات باستخدام الإفتراضات التي سيستخدمها المشتركون في السوق عند تسجيل الأصل أو الإلتزام على إفتراض أنّ المشاركين في السوق سيستخدمون ما فيه مصلحتهم.

6. المعيار الدولي رقم 38:IAS⁽¹⁾

هذا المعيار متعلق بالأصول غير الملموسة ويهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة غير الملموسة أو الأصول المعنوية التي لم يتم تناولها في أي معيار دولي آخر.

بناءً على هذا المعيار فإنه للمنشأة الخيار فيما بين نموذج التكلفة التاريخية أو نموذج القيمة العادلة وذلك كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن أصولها غير الملموسة. تحدد القيمة العادلة للأصول غير الملموسة في سوق نشط وهذا السوق النشط يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة مثل تراخيص سيارات الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإفصاح.

من جانب آخر يمكن أن تحدد القيمة العادلة للأصول غير الملموسة بناءً على نموذج إعادة التقييم للأصول غير الملموسة والتي لا يتوفر سوق نشط لها وكمثال لذلك، المعاملات التجارية، أسماء المجالات والصحف، الأفلام، الموسيقى، براءات الإختراع، مع إضافة الزيادة في القيمة العادلة لحقوق المساهمين تحت إسم فائض إعادة التقييم مع الإعتراف بالزيادة في الأصول غير الملموسة في الأرباح والخسائر في حدود مبلغ النقص الناتج من إعادة التقييم لذات الأصل الذي أعترف به في الأرباح و الخسائر.

(1) <https://www.kantakji.com>, الأصول غير الملموسة، 9/5/2020 10:15 pm.

7. المعيار الدولي رقم 36 IAS: (1)

هذا المعيار بعنوان إنخفاض قيمة الأصول ومضمون هذا المعيار هو أنه يجب على كل إدارة منشأة في تاريخ إعداد أي ميزانية عمومية أن تقيم أي أصل ثابت يكون من الممكن أن تنخفض قيمته.

حسب توجيه هذا المعيار فإنه على المنشأة الاعتراف بخسارة هذا الأصل الناتجة عن إنخفاض قيمته في قائمة الدخل وذلك في حالة تجاوز المبلغ المجمع للأصل المبلغ القابل للإسترداد.

8. المعيار الدولي رقم 16 IAS: (2)

صدر هذا المعيار بعنوان إعتبارات قياس الأصول الثابتة وبناءً على هذا المعيار فإنه للمنشأة حرية الإختيار في قياس أصولها الثابتة وعليها أن تختار إما أسلوب التكلفة التاريخية أو إعادة التقييم وذلك كسياسة محاسبية وعليه فيجب تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة.

تعتبر قيمة إعادة التقييم القيمة العادلة للأصل الثابت وذلك في تاريخ عمل التقييم مع طرح مجمع الإهلاك بالإضافة لأي خسائر مجمعة أو لاحقة سببها هبوط القيمة، ويجب إعادة التقييم خلال فترات منتظمة وذلك للتأكد والتحقق من عدم وجود إختلاف جوهري بين القيمة العادلة والتكلفة الدفترية لحظة إعداد القوائم المالية.

إضافة لما تقدم فقد حدد المعيار بأن القيمة العادلة تأتي عن طريق القيمة السوقية والتي تقدر دائماً بواسطة خبير ومختص في تقييم وتنمين الأصول الثابتة.

(1) هبة على عبد الحليم الديراوي، أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 الإنخفاض في قيمة الأصول على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م) ص 22.

(2) <https://www.aam-web.com>، الممتلكات والتجهيزات، 2/5/2020 10:30 pm.

أما في حالة عدم وجود دليل عن القيمة السوقية للأصل الثابت وذلك بسبب طبيعة الأصل الخاصة، أو بسبب ندرة تداول الأصل هنا يتم التقييم على أساس العائد أو عن طريق التكلفة الإستبدالية مطروحاً منها مجمع الأهلاك.

كما أبان المعيار أنّ إعادة التقييم يعتمد على حدوث تغيير جوهري في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة، لهذا تتم إعادة التقييم عادةً سنوياً وذلك بالنسبة للأصول والتي تتسم بتغيرات سريعة في قيمتها، أما بقية الأصول الأخرى فيجب إعادة تقييمها كل ثلاث سنوات أو خمس سنوات، وفي حالة أنه إذا ما تمّ تقييم أصل ثابت من مجموعة ما فإنه يجب تقييم كل أفراد المجموعة وفي كل الحالات فيجب إضافة الزيادة التي تنتج من إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت إسم فائض إعادة التقييم.

يرى الباحث بأن هذا الكم من المعايير والتي إهتمت بقياس القيمة العادلة يدل على أن القياس المحاسبي للقيمة العادلة يلقي الأهمية القصوى من قبل واضعي المعايير كبديل أنسب من البدائل الأخرى.

سابعاً قياس القيمة العادلة وفقاً للمعايير الأمريكية

1. المعيار الأمريكي رقم 133⁽¹⁾

أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي المعيار رقم 133 في يونيو 1998م بتتويرين للإصدارات السابقة لمجلس معايير المحاسبة المالية، وقد تمّ وضع أسس المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة، ويتطلب هذا المعيار الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المخصصة لأغراض المضاربة كجزء من دخل العمليات المستمرة في قائمة الدخل، بينما الأدوات المشتقة المخصصة لأغراض التحوط، فإن المحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة تعتمد على نوع التحوط وتوجد ثلاث حالات تحوط.

أ. تحوطات القيمة العادية.

(1) www.bu.edu.eg, 133 المعيار المحاسبي رقم 26/4/2020 9:30 pm.

ب. تحوطات التدفقات النقدية .

ج. تحوطات الصرف الاجنبي .

2. المعيار الأمريكي رقم 157⁽¹⁾

تم إصداره في سبتمبر 2006م بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بعنوان قياس القيمة العادلة، وقد وضع هذا المعيار ثلاث مستويات لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، فالمستوى الأول منها يعتمد على أسعار السوق المعلنة في الاسواق النشطة للأصول والالتزامات، بينما يعتمد المستوى الثاني على أسعار السوق للأصول والالتزامات المماثلة في سوق نشط، في حين يعتمد المستوى الثالث على نماذج التسعير المختلفة في ظل أفضل المعلومات المتاحة والخاصة بتسعير الأصل أو الإلتزام، وقد تم تحديد ثلاث مداخل لتحديد القيمة العادلة وهي مدخل السوق، مدخل التكلفة ومدخل الدخل.

3. المعيار رقم 159⁽²⁾

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي في فبراير 2007م المعيار رقم 159 بعنوان إختيار القيمة العادلة" ليقوم على إستخدام أداة بأداة والذي على أساسه يمكن للشركات من أن تختار تطبيق القيمة العادلة على بعض البنود وأن تستبعد البنود الأخرى التي لها نفس الخصائص من تطبيق القيمة العادلة، إلا أنه إذا تم تطبيق إختيار القيمة العادلة فإنه لا يمكن إلغاؤه بعد ذلك، كما أنه لا يمكن للشركات أن تطبق إختيار القيمة العادلة بعد الإعتراف الأولي للبنود.

مما سبق يستخلص الباحث وبناءً على معايير القياس السابقة بالنسبة للمعيار 132 فإنه تم توحيد أساس القياس المحاسبي لكل أداة والتحوط والبنود المتحوط به، وإستخدام

(1) www.tag-ipvalue.com, **Fair Value Measurment**. 7/5/2020 10:35 pm.

(2) www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master, 584.pdf **International Accounting Standards Committee**, 18/5/2020 10:40 pm.

أساس القيمة العادلة لقياس مكون عملية التحوط، أما المعيار 157 فقد إنصب تركيزه على ما يجب قياسه في القيمة العادلة.

يرى الباحث بأن المعايير الأمريكية ركزت على الأدوات المالية وهي تعتبر مكملة للمعايير الدولية التي تناولت قياس القيمة العادلة.

ثامناً صعوبات القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة:

إتسمت محاسبة القيمة العادلة بإنقسام الرّوى حيالها في الفكر المحاسبي بين مؤيدين ومعارضين، وذلك بالنسبة للقياس المحاسبي لكل من الأصول والإلتزامات، الأمر الذي أدّى إلى إختلاف الرّوى هو الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي يجب توفرها في بيانات التقارير المالية والتي تتمثل في خصائص الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم. نتيجة لذلك ظهرت آراء كثيرة تعدد مزايا القيمة العادلة وقد أثر هذا على واضعي المعايير الأمر الذي دفعهم لإصدار أكثر من أربعين معياراً تناولت القيمة العادلة.⁽¹⁾

في الجانب الآخر ظهرت آراء أخرى تنادي بوقف التعامل بمحاسبة القيمة العادلة وذلك لسلبياتها العديدة، حيث يرى البعض بأنّ مدخل التكلفة التاريخية يقدم معلومات تعتبر ذات موثوقية عالية وخصوصاً عندما يكون السوق غير نشط بالنسبة للأصول والإلتزامات التي يراد قياسها بالقيمة العادلة، وبالرغم من ذلك ينظر لمحاسبة القيمة العادلة بأنّ لديها القدرة على تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة في ظل كل الظروف الإقتصادية.⁽²⁾

عليه فقد تمّ الإتفاق بين كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأميركي ومجلس معايير التقارير الدولية بأن يتم التقرير في قائمة المركز المالي عن طريق إستخدام محاسبة القيمة العادلة، لأنّها توفر معلومات ملائمة وأكثر مقارنة من مدخل التكلفة

(1) باسل فهد عبد الحميد قشلان، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 31.
(2) المرجع السابق، ص 32.

التاريخية، لأن أسلوب قياس بعض العناصر بالقيمة العادلة والبعض الآخر بالتكلفة التاريخية لن يكون مناسباً للأدوات المالية وسياسات إدارة المخاطر في عالم اليوم.⁽¹⁾

بناءً على ما سبق فإنَّ صعوبات قياس القيمة العادلة تتمثل في الآتي:⁽²⁾

1. هناك مشاكل تظهر عندما يكون سوق العمل غير كامل وقد ظهرت هذه المشاكل في قياس القيمة العادلة نتيجة لكيفية استخدام العاملين بالمنشآت الإقتصادية لمحاسبة السوق وليس السبب هو محاسبة السوق.

2. حساب القيمة العادلة وفقاً لآليات السوق يعتبر عملية مكلفة في تحديدها والتحقق منها، ففي حالة عدم توفّر أسعار تكون أسعار التقييم خيالية، حيث أنها تعكس إفتراضات عن المشتريين والبائعين تكون في الغالب غير موجودة وغير حقيقية، وهنا على المديرين والمراجعين تحقيق أعلى وأفضل استخدام.

3. يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على استخدام المدخلات وهذا يعتبر مخالفاً للمعيار 157 والذي ينادي باستخدام القيم المحدودة للمخرجات، وهذا يعتبر تضارب وعدم ثبات في تطبيق المعيار، ومن هنا فهو بمرور الزمن يتأثر بعاملين:

الأول هو أنّ هذا السعر ربما تدفعه المنشأة لأخرى معتمدةً على قيمته لحظة الاستخدام. الثاني في حالة الإعراف وفي حالة عدم وجود المستثمر المأمول فإنَّ القيمة تكون صفر أو سالبة إذا كانت المنشأة راغبة في البيع وباعته بالخسارة.

4. إمكانية التلاعب في القيمة العادلة مع صعوبة التحقق من التلاعب و مثال لذلك في حالة قياس أصول وخضوم في سوق غير نشط، حيث يكون باب التلاعب مفتوحاً على مصراعيه من قبل إدارة المنشأة التي تقوم بتقييم عالي ويكون الأمر في غاية الصعوبة للمراجعين للتحقق من هذا التلاعب والإعترض عليه.

(1) حنان بركة و نجوى محمودي، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م) ص 58.
(2) إسماعيل سبتي، مرجع سابق، ص 65.

5. الموثوقية وهي من أهم المشاكل في قياس القيمة العادلة، والانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة جعل الأمر أكثر صعوبة من ناحية الفهم للقوائم المالية ويقلل من إمكانية المقارنة بين القوائم المالية.

6. تعتبر محاسبة القيمة العادلة غير موثوق بها في مجال الأسواق غير النشطة وغير المعلنة مما يعتبر أثر غير إيجابي على القوائم المالية.

7. التعامل بالقيمة العادلة ربما يؤدي إلى تقلبات في الدخل مما يؤثر على أسعار الأوراق المالية ومخاطر السوق.

8. محاسبة القيمة العادلة قد تعطي قيمة أقل خاصة إذا ما كانت الأسواق تمر بضائقة مالية، ويكون هذا واضحاً في القيمة الإقتصادية للأصول والأدوات المالية مما يؤدي إلى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في زيادة التقلبات الإقتصادية.

يرى الباحث بأنّ استخدام القيمة العادلة أصبح ضرورة في عالم اليوم نسبةً للظروف المتغيرة دوماً وظهور الأدوات المالية الجديدة، كما يرى أنّ المحاسبة كل يوم تحمل الجديد في مجال القياس وهذا ما يؤدي إلى تطورها لخدمة حاجات المستخدمين والمجتمع فضلاً على أن مجهودات اللجنة الدولية للمعايير ومجلس معايير المحاسبة الأمريكي لا زالت مستمرة لتذليل الصعوبات التي تواجه قياس القيمة العادلة.

المبحث الثالث

الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

تمهيد:

لأهمية البيانات المالية للمستخدمين وإستناداً على أهداف القوائم المالية وما تقدمه للمستخدمين من معلومات أصبح لزاماً على القائمين بأمر المحاسبة إيجاد مبدأ يقوم بإيصال ماتحتويه هذه القوائم من بيانات بصورة ترضي طموح المستخدمين حتى يتم إستخدامها بصورة تساعدهم على إتخاذ قراراتهم المتنوعة، فالتقارير المالية ليست هدفاً وإنما وسيلة لإيصال البيانات المحاسبية للمستخدمين.

لذا يعتبر الإفصاح هو الوسيلة التي يمكن عن طريقها إيصال هذه البيانات والمعلومات إلى المستخدمين، فعن طريق الإفصاح يمكن التعرف على الوضع الإقتصادي المستقبلي للمنشأة، كما يتم عرض القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بشكل يشمل جميع المعلومات.⁽¹⁾

أولاً: أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل في الآتي:⁽²⁾

1. تساهم في إخلاء مسؤولية الإدارة في ظل الانفصال بين الملكية والإدارة.
2. تساهم في إتخاذ القرار الإقتصادي الرشيد.
3. تساعد في مد المستثمرين بالمعلومات المحاسبية اللازمة التي تمكنهم من إجراء المقارنة بين العائد والمخاطر.
4. تحقق فرضية كفاءة الأسواق المالية.
1. تساهم في تقويم الأداء الإجتماعي بالمنشأة.
2. تزويد المستخدمين الخارجيين والإدارة بالمعلومات الكافية والمفيدة.

(1) يوسف أحمد العوض عبد الرحمن، مرجع سابق، ص49.
(2) معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنسورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ص 14-15.

7. يساعد الإفصاح بتزويد المستخدمين بالأثر الاجتماعي للمنشأة في مساهمتها حيال المجتمع والبيئة.

8. إنّ تطبيق الإفصاح يعتبر تطبيق مبدأ من المبادئ والأسس التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

كما أنّ هناك أهمية أخرى للإفصاح. المحاسبي تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. تمد المحاسبين بالمعلومات اللازمة والضرورية التي تمكنهم من تقييم مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.

2. تمد المحاسبين بالمعلومات المحاسبية التي تساعدهم على تقييم كفاءة الإدارة في عمليات الإستثمار.

3. تسهم المعلومات المفصّل عنها في رسم الخطط والبرامج للوصول للأهداف المرجوة.

4. إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات المالية التي تمكنهم من إتخاذ قراراتهم.

5. تساعد قائمة الدخل في توضيح جهود الإدارة في زيادة الإيرادات كما توضح أثر قرارات التمويل والإقتراض على نتيجة الأعمال.

6. تقديم المعلومات المالية لكافة الجهات التي تهتمّها هذه المعلومات.

7. تقديم المعلومات الحقيقية عن الأحداث.

أيضاً تتمثل في الآتي:⁽²⁾

1. حوجة المستخدمين لأكبر قدر ممكن عن السياسات المحاسبية.

2. إنّ الإفصاح المحاسبي الشامل يلبي إحتياجات القرارات المالية والإقتصادية الرشيدة.

3. تعقد بيئة الأعمال في عالم اليوم.

4. تطور أسواق سوق المال مما زاد الحاجة إلى المعلومات.

(1) بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 16
(2) محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م) ص 61.

5. المحاسبة كأداة للإشراف والرقابة: حيث تقوم الحكومات بالحث على الإفصاح كشيء ضروري للوقوف على حال المنشآت.

يرى الباحث أن الإفصاح يؤدي إلى تعزيز الثقة في المنشأة وبالتالي جذب المزيد من المستثمرين ورؤوس الأموال ويقوي المركز التنافسي للمنشأة في سوق الأوراق المالية.

ثانياً خصائص الإفصاح المحاسبي:

تتمثل الخصائص في الآتي: (1)

1. القابلية للفهم وهي أن يدرك المستخدمون ماتحتويه المعلومات المحاسبية ويفهموها حتى يتم إستخدامها.

2. الملاءمة أي أن تكون المعلومة المحاسبية المفصح عنها تساعد للتوصل إلى البديل المناسب سواء من حيث التنبؤ أو القابلية للمقارنة أو الإفصاح عن المعلومة في الوقت المناسب.

3. الموضوعية تعني عدم التحيز والإتفاق بين القائمين بالقياس، مما يمكّن من إتخاذ قرار بناءً على نفس المعلومة المحاسبية.

4. التوقيت المناسب ضرورة أن تصل المعلومة المحاسبية للمستخدمين في الوقت المناسب.

يرى الباحث بأن البيانات المحاسبية المفصح عنها يجب أن يفصح عنها في الزمان المناسب وأن تتسم بالملاءمة والموضوعية والقابلية للفهم.

ثالثاً أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي لتحقيق الآتي: (2)

(1) Volha Shamkuts, **Fair value accounting, Measurement and disclosure** (Haskoli Island: Island, University of Island, Faculty of Business Administration Instructor, Bjami Frimann Karlsson, 2010) P 12.

(2) بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (ورقلة: جامعة قاصدي مرياح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 17.

1. وصف عناصر التقارير المالية وتقديم العناصر ومقاييسها مثل مقاييس القيمة العادلة.
2. وصف العناصر غير المعترف بها مع تقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر ومثال لذلك مبلغ الضرائب المؤجلة غير المعترف بها مع وصف الضمانات التي قدمتها المنشأة مقابل الديون.
3. تقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين وذلك لمساعدتهم في تقييم المخاطر.
4. إمداد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المهمة التي تساعد في عمل المقارنات لعدة سنوات عن المنشأة.
5. تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الحالية والمستقبلية.
6. تقديم المساعدة للمستثمرين في تقييم إستثماراتهم.
7. تقديم المعلومات المفيدة للمستثمرين والتي تساعد في ترشيد قراراتهم الإستثمارية وإزالة الغموض مع تجنب التضليل في عرض المعلومات المحاسبية مع مساعدة متخذي القرارات على صنع قرارات سليمة تقوم على المعلومات الدقيقة.
- إضافة لما تقدّم فإنّ الإفصاح المحاسبي يحقق الأهداف التالية:⁽¹⁾
8. إشباع رغبات مستخدمي القوائم المالية عن طريق توفير المعلومات الملائمة مما يؤدي إلى زيادة منفعة وقيمة المعلومات المحاسبية.
3. يتم الإبلاغ المالي والمحاسبي بهدف توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرار.
10. التعبير بصورة عادلة عن أداء المنشأة من خلال تطبيق المعايير الدولية ومدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

(1) عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوانينها المالية وفقاً للمعيار الدولي رقم 1 (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م) ص 25.

يرى الباحث أنّ أهداف الإفصاح المحاسبي تتمثل في إمداده بالمعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين بصورة ملائمة وموثوقة حتى يستفيد كل مستخدم للمعلومات المحاسبية كل حسب غرضه.

أهم شروط الإفصاح المحاسبي تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. يجب أن تكون القوائم المالية التي يتم نشرها واضحة ومفهومة بالنسبة للمستخدمين.
2. يجب أن يتم عرض القوائم المالية في الوقت المناسب حتى لا تفقد فائدتها.
3. يجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لكافة المستخدمين دون تمييز بين فئة وأخرى.
4. يجب أن تكون فائدة الإفصاح المتوقعة أكبر من تكلفتها.
5. تقليل الفجوة بين مستخدمي القوائم المالية ومعيها.
6. يجب أن يضيف الإفصاح تغيير في قرار المستخدم.

يرى الباحث أن يكون الإفصاح مفهوماً للمستخدم العادي وأن يكون الإفصاح شاملاً لكل البيانات المحاسبية الجوهرية التي يحتاجها المستخدم.

رابعاً مقومات الإفصاح المحاسبي

تتمثل في الآتي:

1. تحديد المستخدم للمعلومات

إنّ الأساس الذي يتم بموجبه تحديد مقومات الإفصاح في المعلومات المحاسبية هو تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية ويعتبر مستوى الفهم والإدراك لمستخدمي المعلومات المحاسبية المفسح عنها عاملاً مهماً للإستفادة من المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات، كما أنّ مستخدمي المعلومات المحاسبية متعددي وجهات النظر ومختلفين من حيث نوعية القرارات التي يتخذونها وعليه فلا بد أن يكونوا على مستوى عالي من

(1) بن فرج زوبنة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية (وهران: جامعة بو عريريج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 54.

الفهم والإدراك للمعلومات المحاسبية التي يتم توفيرها لهم، فربما تتوفر معلومات ملائمة وذات مصداقية ولكن المستخدم عاجز عن فهم محتوى هذه المعلومة ولذا تعتبر المعلومة ليست ذات فائدة للمستخدم.⁽¹⁾

2. أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية:

عادة يتم الربط بين الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية وخاصة الملاءمة التي يجب توفرها حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة وملائمة لإتخاذ القرار حيال الغرض المنشود، حيث أنه قد تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لغرض معين وغير مناسبة لغرض آخر.⁽²⁾

3. نوع وطبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

عادة تظهر المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها في صلب القوائم المالية بالإضافة إلى معلومات أساسية يتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم وتعرض كملاحظات مرفقة أسفل القوائم وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

لهذا فإن عملية تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية تتوقف على مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك حتى يتسنى الحكم عليها من حيث ملاءمتها وكفاءتها حتى يتمكن المستخدمون من فهمها وإستخدامها ليتم إتخاذ القرارات بناءً عليها.⁽³⁾

4. أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إنَّ أساليب وطرق عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية تترك أثراً لدى متخذي القرار الذين يستخدمون تلك المعلومات، وعليه يجب أن يتم عرض المعلومات المحاسبية

(1) دليلة دادة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ص 65.

(2) أبوبكر الطيب، التوسع في الإفصاح المحاسبي وأثره على تقليل مخاطر الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مجلة أماريك، المجلد السادس العدد 19، 2015م) ص 49.

(3) Joseph Reidm, **Fair value measurement disclosure regulation and the manufacturing sector (USA: North Carolina A&T State University, Accounting deptment, Journal of Finance and Accountancy, Volume 21, 2014) P 6.**

بطريقة سهلة الفهم حتى يكون الإفصاح مناسباً، بالإضافة إلى ترتيب وتنظيم المعلومات بصورة منطقية تركز على المعلومات الجوهرية التي تفيد متخذ القرار حتى يكون قادراً على فهمها واستخدامها وعدم عرض معلومات كثيرة لا تفيد المستخدم، مع الإفصاح عن بعض المعلومات في صلب القوائم ومعلومات أخرى ملحقة مع القوائم وهناك بعض المعلومات لأهميتها يجب تكرارها أكثر من مرة وفي أكثر من موقع.⁽¹⁾

5. توقيت الإفصاح المحاسبي:

عرض المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب يعد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويساعد المستخدم في الاستفادة من هذه المعلومة، وتأخير الإفصاح يؤدي إلى تأخير وصول المعلومة للمستخدم في الزمان المناسب وبالتالي ربما يلجأ إلى وسيلة أخرى ربما تزوده بمعلومة غير ملائمة وغير موثوق بها، وبالتالي ينعكس الأثر على القرار الذي يتخذه بناءً على هذه المعلومة وغالباً ما يكون قراره غير راشد، ولأهمية الإفصاح المحاسبي فإن المنشآت وحرصاً منها على عملائها وبث الثقة لدى المتعاملين في الأسواق المالية، درجت في تقديم تقارير ربع سنوية ونصف سنوية بالإضافة إلى التقارير السنوية، وهناك التشريعات والقوانين التي تلزم المنشآت بتقارير كل ثلاث شهور حتى تتضع الصورة للمستخدمين وتكون المعلومات المحاسبية حديثة وبالتالي تكون مفيدة وملائمة لإتخاذ القرارات.⁽²⁾

يرى الباحث أنّ مقومات الإفصاح المحاسبي تقوم على تحديد المستخدم والغرض والوقت ونوع وطبيعة المعلومة وأسلوب الإفصاح عنها.

خامساً أنواع الإفصاح المحاسبي:

تتمثل في الآتي:⁽³⁾

(1) سمية ناجي، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م) ص 78.
(2) عصام محمد الطويل، مرجع سابق، ص 374.
(3) ماجد إسماعيل أبوحماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ص 48-49.

1. من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها:

أ. الإفصاح المناسب

يعتبر أكثر مفاهيم الإفصاح إستخداماً وهو أن تُفصح التقارير المالية عن جميع المعلومات الضرورية بصورة غير مضللة وهو يعني الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها كي لا تكون مضللة لحظة إتخاذ القرارات ويجب أن تتوفر فيه جميع خصائص المعلومات وهي الملاءمة، البعد عن التحيز، القابلية للفهم، الشمولية، التوقيت المناسب.

ب. الإفصاح الملائم

هذا النوع من الإفصاح يسعى لمراعاة إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية وظروف المنشأة، فالمهم هو ليس الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم هو أن تكون هذه المعلومات ذات قيمة ومنفعة للمستثمرين وتتناسب مع نشاط وظروف المنشأة الداخلية.

ج. الإفصاح التام

هو تزويد جميع مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لإتخاذ القرارات الراشدة، حيث أن قيام بعض المنشآت بتزويد مستخدميها بكم هائل من المعلومات دون أن تكون لها فائدة ودلالة يعتبر ضياع للمعلومات المهمة مع تضليل مستخدمي التقارير المالية.

2. من حيث القدر الملائم من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:⁽¹⁾

أ. الإفصاح الكامل "الشامل"

فيه يتم إظهار كافة المعلومات اللازمة لتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها بأسلوب يمكن فهمه مع عدم حجب المعلومات ذات الطبيعة الجوهرية والتي تسمح بالقدرة

(1) رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار (دمشق: جامعة تشرين، كلية الإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م) ص 109.

على التنبؤ بتحقيق الأرباح المستقبلية والقدرة على سداد الإلتزامات، كما أنّ طبيعة المعلومات التي يجب أن يُفصَح عنها لا تتوقف على خبرة المستخدم وإنما على المعايير المرغوبة للإفصاح، فالإفصاح الشامل ليس معناه عرض جميع المعلومات المتعلقة بالتفاصيل في المنشأة والأمر يرتبط بمبدأ الأهمية النسبية، بل يتم عرض كل الحقائق المهمة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي ونتائج العمليات وذلك لسببين:

المعلومات تعتبر سلعة ولها تكلفة إنتاج وتوصيل ويجب أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

كثرة التفاصيل ضمن المعلومات تؤدي إلى قلة تركيز المستخدم في الفهم وعدم الإستيعاب

ب. الإفصاح الكافي

يعتبر أكثر شيوعاً في الإستخدام ويشتمل على الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها حتى لا تعتبر القوائم المالية مضللة، ويتم توفير هذه المعلومات وفقاً لموجهات المعايير المعنية مع ظروف المنشأة والأهمية النسبية للمعلومة مما يجعل القوائم المالية تعتبر مكتملة وكافية وبالتالي فهي غير مضللة.

ج. الإفصاح العادل

هو الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية والتي يكون لها دور في إيضاح الحالة المالية لجميع مستخدمي التقارير المالية دون أيّ تحيُّز لفئة على حساب الأخرى

فالإفصاح العادل لا بد أن يكون كافياً وعادلاً.

3. من حيث نوعية الإفصاح المحاسبي المطلوب:

نجد الإفصاح الوقائي والنتقيفي والتفاضلي وهي كما يلي: ⁽¹⁾

أ. الإفصاح الوقائي

(1) عبيد يسرى بوسحابه، أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية (الوادي): جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 12.

يرمي إلى حماية المستخدم العادي ذو الدراية المحدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق القضاء على أي أضرار ربما تصيب المستخدم العادي نتيجة للتعامل غير العادل. يعتمد الإفصاح الوقائي على تقديم المعلومات بصورة مبسطة ومفهومة للمستخدم مع الإبتعاد عن المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، مع مراعاة قدرة المستخدم العادي المحدودة عند تحديد مقدار المعلومات الواجب الإفصاح عنها الأمر الذي يتطلب بيانات إضافية تتمثل في: (1)

- i. السياسات المالية التي تم إتباعها عند إعداد القوائم المالية.
 - ii. التغير الذي حدث بالنسبة للسياسات المحاسبية.
 - iii. التغييرات التي حدثت للوحدة المحاسبية قانونياً وإدارياً.
 - iv. المكاسب أو الخسائر التي حدثت للوحدة ولها تأثير على نشاط المنشأة المستقبلي.
 - v. الإلتزامات المالية وخاصة طويلة الأجل.
 - vi. الأحداث التي مرت بها المنشأة خلال السنة الحالية والمستمرة واللاحقة.
 - vii. تصحيح أي أخطاء في القوائم المالية.
 - viii. الصفقات المهمة التي قامت بها المنشأة وأطراف هذه الصفقات.
 - ix. الأحداث اللاحقة.
 - x. الشكوك حول إستمرار المنشأة
 - xi. الإلتزامات المحتملة.
- ب. الإفصاح التثقيفي

نتيجة لإزدياد أهمية الملاءمة بإعتبارها من ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ظهر ميلاد هذا الأسلوب وكان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لإتخاذ القرارات، حيث أن نطاق الإفصاح تعدى مسؤولية الإدارة تجاه

(1) دليلة دادة، مرجع سابق، ص 80.

مستخدمي تقاريرها المالية وبدأ يشمل تلك المعلومات التي تتطلب خبرة ودراية في كيفية استخدامها مثل تلك التي يحتاجها المحللين الماليين ووسطاء الإستثمار في الأسواق المالية.

ج. الإفصاح التفاضلي

بناءً على هذا الأسلوب يتم التركيز في القوائم المالية بصورة مختصرة على التفاوت بين البنود، ومن ثم تعقد المقارنات لتحديد إتجاه التغير في البنود، وهو يعتمد على التقارير السنوية المختصرة حيث أنّ بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً والبعض الآخر إفصاح تفاضلي.

4. من حيث الأّلام ينقسم الإفصاح المحاسبي إلى قسمين:⁽¹⁾

أ. الإفصاح الإّباري

حيث تلتزم به المنشأة بناءً على توجيهات تشريعية أو مهنية وذلك للتحكم في عملية إعداد التقارير المالية من حيث المحتوى والكمية والنوع الخاص بالمعلومات المفصح عنها في التقارير المالية فضلاً عن ملاءمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات، ويهدف لتقديم القدر الكافي والمناسب من المعلومات المحاسبية لمساعدة المستخدمين في إتخاذ قراراتهم.

ب. الإفصاح الإّباري

يتم بصورة إّبارية دون إّلام من أيّ جهة ما، ويتعلق بالمعلومات التي لم تنص عليها المعايير المحاسبية وتتمثل هذه المعلومات في الآتي:

i. التنبؤات والتوقعات المستقبلية للمنشأة.

ii. المقارنة بين الأداء الفعلي والمخطط.

iii. الموازنات التخطيطية.

(1) عبد الرضا شفيق البصري وبيداء فاضل قاسم، دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين (بغداد: الكلية التقنية الإدارية، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة 4، العدد 110، 2017م) ص 217.

iv. جداول مقارنة الأداء المالي والإداري للمنشأة لسنوات عدة.

v. تحليل الأداء بواسطة النسب المالية.

vi. البيانات الشخصية لأعضاء مجلس الإدارة الإسم والمؤهل.

vii. التقارير الخاصة بربحية المنتجات وتقارير القطاعات.

يرى الباحث تعدد أنواع الإفصاح المحاسبي جميعها تسعى إلى توفير المعلومات

المحاسبية الملائمة للمستخدمين بصورة عادلة وكافية تساعد في ترشيد إتخاذ القرارات.

سادساً العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. العوامل البيئية:

إنَّ بيئة المحاسبة في عالم اليوم تختلف من دولة إلى أخرى وصارت إهتمامات المجتمع تتسع لتشمل إهتمامات أخرى، وكمثال لذلك محاسبة البيئة والتي تتطلب ضرورة الإفصاح عن أثر المنشأة وإهتمامها حيال البيئة، كما هناك المسؤولية الإجتماعية والتي صار الإفصاح عنها ضرورة تقتضيها اللوائح والتشريعات حتى يتعرف المستخدمون على المدى الذي تسهم به المنشأة التي يتعاملون معها في المجال الإجتماعي.

2. العوامل التي تتعلق بالمعلومات:

إنَّ درجة الثقة في المعلومات المحاسبية تتأثر بكمية ونوع المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية لمستخدميها، مع درجة توافر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية حتى يتم الحكم على كفاءتها، ومثال لذلك أنَّ تكون ملائمة لإتخاذ القرارات مع إتصافها بالثقة والقابلية للمقارنة والتثبت منها.

(1) Bader M. Ailwan and others, **The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique** (Amman: University of Philadelphia, Faculty of Administrative & financial sciences, Accounting Department, International Journal of Humanities and Social Science, 2013, Vol, NO. 3) P 176.

3. القوانين والتشريعات:

إن القوانين والتشريعات في عالم اليوم والخاصة بتوجيه المنشآت بالإضافة للمعايير، كلها لها أثر بائن على الإفصاح المحاسبي حتى تكون المعلومة المحاسبية متاحة لجميع المستخدمين من دول وأسواق مالية ومنظمات دولية تهتم بالنواحي الإجتماعية والبيئية والإقتصادية.

4. العوامل التي تتعلق بالمنشآت الإقتصادية:

يتأثر الإفصاح المحاسبي بعدد من الخصائص والتي ترتبط بالوحدة الإقتصادية وهي أ. حجم المنشأة الإقتصادية

هناك علاقة بين حجم المنشأة الإقتصادية ودرجة الإفصاح المحاسبي حيث أن تكلفة إنتاج وتوصيل المعلومات في المنشآت الكبرى تعتبر قليلة الأهمية.
ب. عدد المساهمين

توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ومستوى الإفصاح المحاسبي فكلما زاد عدد المساهمين زاد الإفصاح لأن المساهمين يشكلون ضغوطاً على الإدارة.
ج. إدراج المنشأة بأسواق المال

إن إدراج المنشأة في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى المزيد من الإفصاح وذلك يعزى للشروط التي توضع من قبل الأسواق المالية ومنظمو السوق.
د. المراجع الخارجي

إن تعيين المراجع الخارجي لمراجعة حسابات المنشأة يدفع المنشآت إلى مزيد من الإفصاح حتى يطمئن المساهمون ومستخدموا المعلومات المحاسبية على سير الأداء الإقتصادي بالمنشأة بصورة جيدة ومقبولة.

كما توجد عوامل أخرى متعلقة بالوحدة الإقتصادية وتتمثل في:⁽¹⁾

(1) حسين أحمد دحدوح ورشا أنو حمادة، نموذج مقترح لقياس الإفصاح الإختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 61، 2015م) ص 22.

1. خطط وسياسات الإدارة المستقبلية الخاصة بتطور أداء المنشأة.
2. إدراك العاملين بالمنشأة لأهمية الإفصاح المحاسبي.
3. درجة وعي المساهمين فكما زادت درجة الوعي زادت الضغوط على إدارة المنشأة لتوفير مزيد من الإفصاحات.
4. عوامل تنظيمية وإدارية والتي تتمثل في نمط الملكية السائد ويمكن التمييز بين نمطين كما يلي:⁽¹⁾

النمط الأول: تكون فيه أغلبية المنشآت مملوكة للدولة، فهي الممول الأوحد والمستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية، وهذا يقود إلى توحيد النظام المحاسبي وتتميط أساليب القياس والإفصاح المحاسبي.

النمط الثاني: في هذا النوع تكون معظم وحدات النشاط الإقتصادي مملوكة للقطاع الخاص، وهنا الملكية عند المساهمين كما هناك انفصال الملكية عن الإدارة، وبالتالي يشكل المساهمون وسائل ضغط على إدارات المنشآت وذلك للحصول على مزيد من الإفصاحات المحاسبية، أمّا العوامل الإدارية فتتمثل في النمط الإداري وفلسفته. هناك ثلاث أنماط للإدارة:⁽²⁾

أ. إدارة تعظيم الربح

بحيث يكون الهدف الوحيد هو تحقيق ربح عالي للمنشأة وفلسفتها تقوم على أنّ المصلحة العامة تتحقق من خلال المصلحة الفردية، وهنا يكون الإفصاح في خدمة عددية محدودة من المستخدمين للمعلومات المحاسبية وهم الملاك.

ب. إدارة تحقيق أرباح مرضية

لايكون الهدف هنا هو تعظيم الأرباح بل يكون الهدف تحقيق أرباح مرضية وذلك لتحقيق التوازن بين مطالب الأطراف المختلفة، كما نجد أنّ مجال الإفصاح يتسع ليشمل الإفصاح

(1) Dr. Bader M. Ailwan and others, OP.CIT, p 186.

(2) حاتم نوري كاكه حمه وبهناز رؤوف محمد، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 12، العدد 34، 2016م) ص 139.

عن المساهمات البيئية والاجتماعية وغالباً في هذا النوع ما تكون الإدارة واقعة تحت ضغوط المساهمين.

ج. الإدارة المستفيدة

هي التي تأخذ في حساباتها مشاكل المجتمع عند إتخاذ القرارات وبالرغم من إهتمام الإدارة بالجوانب الاجتماعية إلا أنّ تحقيق الربح يعتبر شئ ضروري لإستمرار المنشأة ووجودها في السوق وفي هذا النوع يكون الإفصاح أكثر إتساعاً من النوع السابق.

يرى الباحث بأن العوامل التي تؤثر في الإفصاح المحاسبي تختلف من دولة لأخرى ومدى موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية، بالإضافة للقوانين وحجم المنشأة.

سابعاً الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة:

هناك إجماع عام في المحاسبة على ضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات، وذلك يتطلب بأن يتم تصميم وإعداد القوائم والتقارير المالية بحيث تصور بدقة الأحداث الإقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه القوائم والتقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة ونافعة ولا تكون مضللة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية بصورة عامة. وهذا يعني ضرورة أن تتضمن القوائم والتقارير المالية والمحاسبية كل المعلومات الهامة التي تُظهر الوحدة في صورة تعبر عن أوضاعها الصادقة في ظل الظروف البيئية المختلفة المحيطة بها.⁽¹⁾

طرق الإفصاح المحاسبي متعددة منها:⁽²⁾

1. إظهار المعلومات كجزء من مكونات القوائم المالية: يتم هذا بإصدار الكشوفات المالية الأساسية ويتطلب ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يتمكن المستخدمين من قراءتها بسهولة.

(1) حسين أحمد دحدوح ورشا أنور حمادة، مرجع سابق، ص 374.
(2) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل (الإسكندرية: الدار الجامعية الإسكندرية، 2005م) ص 51.

2. المصطلحات والعرض التفصيلي للمعلومات: تعدّ هذه الطريقة جزءاً مكملاً للقوائم المالية وتتمثل في المصطلحات المستخدمة في الكشوفات المالية والمعلومات التفصيلية المعروضة فيها ويجب على المحاسبين استخدام مصطلحات وصفية معروفة لدى المستخدمين.

3. الملاحظات والإيضاحات: تتمثل في عرض المعلومات التي لا يمكن عرضها بشكل ملائم وكافٍ في متن الكشوفات المالية بشرط أن لا تتعارض مع المعلومات في الكشوفات المالية.

4. التقارير الإضافية الملحقة: هي تلك التي لا يتطلب إعدادها الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً. ويتضمن هذا الأسلوب فضلاً عن الجداول الملحقة كشوفات ملحقة تفصح عن معلومات إضافية وليس مجرد معلومات تفصيلية.

5. تقرير مراقب الحسابات

6. تقرير مجلس الإدارة: يتضمن كل المعلومات المهمة الغير مالية التي قد تؤثر في الشركة مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.

يرى الباحث أنّ إعتداد طريقة التقارير والإيضاحات الإضافية الملحقة بالقوائم المالية للإفصاح عن القيمة العادلة من أفضل الطرق التي تم ذكرها وذلك لأن الطرق الأخرى تسبب إرباكاً للمستفيد من معلومات القيمة العادلة، بالإضافة إلى أنّ طريقة التقارير والكشوفات الإضافية تساعد على التوسع في كيفية الإفصاح المحاسبي عن الوحدة الإقتصادية، كما أن البنوك السودانية تفصح لمستخدميها وفقاً للمعايير الدولية للإفصاح المحاسبي.

ثامناً: الإفصاح عن القيمة العادلة في المعايير الدولية:

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 30:

الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة: (1)

(1) <https://www.aam-web.com>, 16 الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمنشآت المماثلة 16/3/2018 5:45 pm.

تم عرض هذا المعيار في العام 1991م وتمت إعادة صياغته في العام 1994م وتم تعديل بعض المصطلحات والفقرات بالمعيار وذلك في العام 1998م ويحل هذا المعيار بعد إعادة صياغته محل المعيار الأصلي الذي إعتدته اللجنة في يونيو 1990م وتتمثل محتوياته في الفقرات التالية: قائمة الدخل، الميزانية العمومية، السياسات المحاسبية، المطلوبات الإحتمالية والتعهدات والبنود خارج الميزانية، تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات، تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية، الخسائر الناتجة عن القروض والسلفيات، المخاطر المصرفية العامة، الموجودات المقدمة كضمان، أنشطة الوصاية أوالوكالة، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

2. المعيار الدولي رقم 16⁽¹⁾

تم إصدار هذا المعيار في العام 1982م وتم إدراج تعديلات عليه خلال الفترة 1993م 1998م وأصبح واجب التطبيق على البيانات المالية في العام 1999م، ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والتجهيزات والمعدات، وتتمثل القضايا الرئيسية للمحاسبة عن الممتلكات للتجهيزات والمعدات في توقيت الإعتراف بالأصل وتحديد قيمته المسجلة ونفقات الإستهلاك المتعلقة به الواجبة التسجيل والتحديد و يشترط هذا المعيار الإعتراف ببند الممتلكات والتجهيزات والمعدات كأصل حينما يستوفي تعريف ومعايير الإعتراف بالأصل طبقا لإطار إعداد وعرض البيانات المالية.

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم 32⁽²⁾

تم إصدار هذا المعيار في العام 1995م تحت عنوان الأدوات المالية العرض والإفصاح وكانت أهم متطلبات الإفصاح عن بيانات القيمة العادلة كما يلي:
أ. حيث يتم بيان كل من فئات الأصول والإلتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرتبطة بكل نوع في كل فئة بالنسبة للإلتزامات والأصول.

(1) <https://www.aam-web.com>, 30 الممتلكات والتجهيزات والمعدات 23/2/2019 7:25 pm.

(2) <https://www.aam-web.com>, 14 الادوات المالية العرض والإفصاح 29/6/2020 10:52 pm.

ب. يتم تحديد السياسات المحاسبية التي تشتمل على الإعراف وأسس القياس والإفصاحات التي تستخدم في تحديد القيمة العادلة لكل بند من الأصول والإلتزامات المالية.

ج. وصف سياسات إدارة المخاطر المرتبطة والتي ترتبط بكل من الأدوات المالية وأسس قياسها وتقييمها.

د. يتم الإفصاح عن الأصول والإلتزامات المالية التي قومت بالتكلفة وأسباب عدم تقييمها بالقيمة العادلة.

هـ. يتم الإفصاح عن عمليات التوريق أو إتفاقيات إعادة الشراء وذلك من حيث طبيعة ومقدار الصفقات وأسس تقييمها بالقيمة العادلة.

4. معيار جودة التقارير المالية الدولية رقم 7:⁽¹⁾

تم إصدار هذا المعيار في سبتمبر من العام 2005م ليصبح نافذ المفعول على البيانات المالية الصادرة بعد يناير 2007م وقد تم إصدار هذا المعيار بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك لتحسين مستوى الإفصاح في المعيار الدولي رقم (35) من خلال تبسيط الإفصاح عن المخاطر للأدوات المالية ومخاطر الائتمان أو السيولة أو السوق.

ينطبق المعيار على جميع الأدوات المالية والمخاطر المرتبطة بها في جميع المنشآت بما فيها تلك التي تمتلك أدوات مالية مثل حسابات القبض أو الدفع.

5. المعيار الدولي رقم 13:⁽²⁾

تم إصدار هذا المعيار في مايو 2011م بواسطة مجلس المحاسبة المالية (FASB) وذلك للإتجاه والإهتمام المتعاضم نحو مفهوم القيمة العادلة، ويهدف المعيار إلى

(1) <https://www.kantakji.com/media/9039/16.doc> IFRS 7 18/3/2020 8:40 pm.

(2) <https://www.bayt.com>، تعريف القيمة العادلة وقياسها، 16/2/2020 4:45 pm.

تعريف القيمة العادلة ووضع إطار لقياس القيمة العادلة في معيار واحد مع تحديد متطلبات الإفصاح لقياس القيمة العادلة.

يرى الباحث أن الإهتمام بالإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة بدأ يتعاظم منذ العقدين الإخيرين من القرن الماضي وهذا يدل على أهمية الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة بالنسبة للجهات التي تصدر المعايير.

تاسعاً: الإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة في المعايير الأمريكية:

1. معيار المحاسبة المالية رقم 105:

في مارس 1990م تم إصدار المعيار رقم (105) بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بعنوان الإفصاح عن معلومات حول الأدوات المالية مع مخاطر التمويل خارج الميزانية، مع التركيز على مخاطر الائتمان ويتطلب هذا المعيار من الشركات التي تمتلك أو تستخدم الأدوات المالية الإفصاح عن ما يلي:⁽¹⁾

أ. القيمة السوقية أو التعاقدية للأداة المالية.

ب. طبيعة وشروط الأدوات المالية وبيان مخاطر الائتمان المتعلقة بها.

ج. السياسة المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية.

د. الخسائر المحاسبية التي تتحملها الشركة في حالة فشل أي طرف في تنفيذ العقد.

2. الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم 107:

في ديسمبر 1990م تم إصدار هذا المعيار عن طريق مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وعنوانه الإفصاح عن الأدوات المالية بقيمتها العادلة.⁽²⁾

(1) Financial Accounting Standards Board(FASB), No.105, Disclosure of Information about Financial Instruments with off Balace Shoot Risk, New York, 1990. 8/4/2020 8:56 pm.

(2) Financial Accounting Standard Bard (FASB) No. 107, Disclosure about Value Financial Instrument, New York, 1991, 29/6/2020 11:00 pm

قدم هذا المعيار تعريف للقيمة العادلة بأنها قيمة المبلغ أو الصفقة التي تمكن من معادلة الأداة المالية بين طرفين لهما الرغبة والقبول في إقتنائها في الفترة الجارية دون أن يكون هناك إجبار على البيع بغرض التصفية وتحقيق السيولة .

3. الإفصاح وفقاً للمعيار رقم 119:

قام مجلس معايير المحاسبة الأمريكي بإصدار المعيار رقم 119 وعنوانه الإفصاح عن الأدوات المالية والقيمة العادلة للأدوات المالية، هذا المعيار يصنف عقود المشتقات المالية بحسب الغرض من حيازتها إلى فئتين⁽¹⁾:

الفئة الأولى: الأدوات المالية المستخدمة لأغراض المضاربة.

الفئة الثانية: تتمثل في الأدوات المالية المستخدمة لأغراض الحماية والتحوط.

يرى الباحث أنّ هذا المعيار قد إهتم بمراحل التغيير الفعلية والحقيقية نحو التحسين والتطوير لتكوين إطار فكري عن الإفصاح عن الأدوات المالية.

يرى الباحث بأن أهمية الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في

المعايير الأمريكية قد تجلت في الإفصاح عن الأدوات المالية وعقود المشتقات المالية.

عاشراً: مزايا الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أهم المزايا في الآتي:⁽²⁾

1. الإفصاح يخفض درجة عدم التأكد للمستثمرين والدائنين.

2. الإفصاح يوفر المعلومات الملائمة للأفراد والمجموعات وكافة المستخدمين.

يرى الباحث ضرورة إضافة أنّ الإفصاح يوفر معلومات مفيدة وكافية للمستخدمين

تساعدهم على ترشيد قراراتهم.

طرق الإفصاح المحاسبي:

(1) Financial Accounting Standard Board No. 119, New York, 1994, p 57 26/2/2020 7:34 pm.

(2) هادي رضا الصقار، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية (عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2009م) ص 35.

تتمثل أهم طرق الإفصاح المحاسبي في الآتي:⁽¹⁾

1. القوائم المالية الرئيسية وتشمل الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح والخسائر والتغير في حقوق الملكية.
2. المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي.
3. الملاحظات الفنية.
4. الجداول المرفقة.
5. تعليقات وملاحظات المراجع الخارجي.
6. تقرير رئيس مجلس الإدارة.

يرى الباحث ضرورة إضافة قائمة الموارد البشرية والقوائم المقارنة مع توقعات مجلس الإدارة عن إستمرارية المنشأة مستقبلاً بالإضافة للإلتزامات المحتملة.

(1) شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م) ص 15.

الفصل الثاني

الإطار النظري لجودة التقارير المالية

المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومحددات التقارير المالية

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف ومعايير قياس جودة التقارير المالية

المبحث الثالث: مفهوم وأهمية الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم وأهداف ومحددات التقارير المالية

تمهيد:

تعتبر التقارير المالية المرآة التي تعكس أنشطة المنشآت لمستخدميها المتعددين، وبالتالي فإن ملاءمتها وموثوقيتها هي الضمان الكافي للمستخدمين لإتخاذ قراراتهم بصورة راشدة.

أولاً: مفهوم التقارير المالية

تتمثل المهمة الرئيسية والغاية النهائية للمحاسبة المالية في المنشآت، في إعداد التقارير المالية لمستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين، والتقارير المالية مفهوم شامل وتحتوي على القوائم المالية للمنشأة والتقارير الملحقة، وهي تقرير المراجع الخارجي وخطاب رئيس مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وخطاب لجنة الرقابة الشرعية بالإضافة للإيضاحات المرفقه مع القوائم المالية.⁽¹⁾

عن طريق هذه التقارير المالية تقوم الإدارة بتوصيل المعلومات للأطراف الخارجية، ومع التطور الذي طرأ على مهنة المحاسبة والحاجة للمعلومات الملائمة والكافية والمفيدة للأطراف الخارجية، ظهرت الحاجة للتقارير المالية كبديل مناسب يلبي حاجة المستخدم الخارجي مع مرور الزمن والتطور الإقتصادي وتعقد العمليات الإقتصادية.⁽²⁾

من هنا وضح بأن المعلومات المحاسبية التي تعرضها القوائم المالية يشوبها الكثير من نواحي القصور، وهناك بدائل قياس متعددة لقياس نفس الأحداث والعمليات المالية، وهذا يؤدي إلى عدم فهمها بواسطة المستخدم دون فهم الإفتراضات التي بنيت عليها والطرق المتبعة في قياسها.⁽³⁾

(1) وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، ط 2 (عمان: دارمكتبة الجامعة، 2002م) ص 152.
(2) منى حمد فواد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية (الشلف: جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) ص 33.
(3) نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (عمان: دار المطبوعات للنشر، 1995م) ص 24.

لهذا وجب تقديم بعض المعلومات عن طريق تقارير مالية أخرى بخلاف القوائم الأساسية، مثل تقرير مجلس الإدارة والجداول المرفقة بالتقرير السنوي ونشرات الإكتتاب والتقارير التي تصف الأثر البيئي والاجتماعي، وهذه التقارير قد تكون مطلوبة خاصة من جانب الحكومة، وعليه بدأ الإهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية.⁽¹⁾

يرى الباحث بأن مفهوم التقارير المالية يشمل القوائم المالية الأساسية، وهي الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية، بالإضافة لتقرير المراجع الخارجي وخطاب رئيس مجلس الإدارة والرقابة الشرعية وتقارير البيئة والنشاط الاجتماعي وملحقات القوائم المالية والمذكرات التفسيرية.

ثانياً أهداف التقارير المالية:

إن من أهم الأمور التي إهتمت بها الجمعيات المهنية المختصة والمهتمة بأمر المحاسبة، هو تحديد أهداف التقارير المالية، حيث أنه بتحديد الأهداف تتحدد نوعية المعلومات المطلوبة، حيث يتمثل دور التقارير المالية في تقديم المعلومات المفيدة في إتخاذ القرارات التي تتعلق بالأعمال، وتقديم المعلومات التي تساعد في الإستخدام الأمثل للموارد، مع مساعده هذه المعلومات في تقييم العائد والمخاطر المرتبطة بالإستثمار والفرص المتاحة، بالإضافة إلى مساعدتها في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال.⁽²⁾

عطفاً على ما تقدم فإن أهداف التقارير المالية متغيره وليست ثابتة، حيث تتغير حسب الظروف وتغير الحاجة للمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، أما بالنسبة لمستخدمي

(1) نعيم حسين دهمش، مرجع سابق، ص 27
(2) صخر عمار، تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية (ورقة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م) ص 12.

التقارير المالية، فقد لا تتفق مصالحهم في حالة عرض التقارير المالية وذلك لإختلاف وجهات النظر بالنسبة لهم، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل عديدة.⁽¹⁾

تتمثل أهم المعلومات التي يجب أن تشملها التقارير المالية في الآتي:⁽²⁾

1. المعلومات المفيدة للقرارات الإستثمارية:

تزود التقارير المالية المستخدمين والدائنين بالمعلومات المفيدة والتي تساعدهم في إتخاذ قراراتهم الإستثمارية الرشيدة، كما يجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة ولو بدرجات متفاوتة.

2. المعلومات المفيدة لتقييم التدفقات النقدية:

على التقارير المالية توفير المعلومات المفيدة والكافية لتقييم مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المتصلة بالمتحصلات النقدية وأوقاتها بالنسبة للمبيعات والإستثمارات المالية ومتحصلات إسترداد الفروض الممنوحة للغير.

3. معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المتصلة بتلك الموارد والتغير فيها:

يجب على التقارير المالية أن تقدم معلومات عن الموارد المالية للمنشأة والإلتزامات المقابلة للحصول عليها، مع توضيح الظروف والأحداث المتوقعة والتي تؤثر على هذه الموارد.

4. الموارد الإقتصادية والإلتزامات وحقوق الملكية:

تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات تتعلق بمراد المنشأة الإقتصادية والإلتزاماتها وحقوق الملكية، وذلك لمساعدة مستخدمى هذه التقارير المالية في التعرف على نواحي القوة والضعف بالمنشأة الإقتصادية، بالإضافة لتقييم السيولة ومقدرة المنشأة على سداد إلتزاماتها.

5. معلومات عن أداء المنشأة ومكاسبها:

(1) عبد الوهاب نصر حسين، أثر مستوى الإلتزام الأخلاقي لمحاسبين المالىين عمى جودة التقارير المالية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2013م) ص 123.

(2) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، ط 4 (عمان: دار وائل للنشر، 2007م) ص ص 30-31.

على التقارير المالية توفير معلومات عن الأداء المالي للمنشأة خلال فترة معينة، لقياس مدى التقدم في مجال الربحية ومكوناتها، علماً بأن هذه المعلومات تساعد المستخدمين في تقييم أداء الإدارة وتقدير قدراتها الكسبية والتنبؤ بالمكاسب المستقبلية ومخاطر الإستثمار.

6. معلومات عن السيولة والقدرة على السداد وتدفقات الأموال:

على التقارير المالية توفير معلومات عن كيفية حصول المنشأة على النقدية وأوجه إنفاقها ومعلومات عن القروض وكيفية سدادها، بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة برأس المال والعوامل الأخرى والتي قد تؤثر على سيولة المنشأة وقدرتها على السداد.

7. توضيحات وتفسيرات الإدارة:

على التقارير المالية توفير توضيحات وتفسيرات بهدف مساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المالية المقدمة بواسطة التقارير.

يرى الباحث بأن التقارير المالية كي تحقق أهدافها تجاه مستخدميها سواء كانوا داخليين أو خارجيين، لا بد أن تزودهم بالمعلومات المالية والموثوقة والملائمة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

ثالثاً: أسس إعداد التقارير المالية

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. العرض العادل مع تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

يتمثل العرض العادل في عرض المركز المالي للمنشأة بشكل عادل عن طريق القوائم المالية للمنشأة، وذلك عن طريق استخدام المعايير الدولية بالطريقة المناسبة والإفصاح الإضافي إذا دعت الضرورة، وهذه الأمور تقدم للمستخدم قوائم مالية تتسم بالعرض العادل.

(1) طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م) ص ص 165-166.

2. السياسات المحاسبية:

على إدارة المنشأة أن تختار وتطبق السياسات المحاسبية، وذلك عن طريق شمول كل قوائمها جميع المتطلبات لكل معيار محاسبي دولي، وكل تفسيرات اللجنة الدولية للمعايير، كما أن السياسات المحاسبية تعني المبادي والأعراف والأسس والقواعد والممارسات المحددة والتي يجب أن تتبناها المنشأة في إعداد وعرض التقارير المالية، وعلى هذا يجب أن تحتوي القوائم المالية إيضاحاً بصورة واضحة لجميع السياسات المحاسبية التي إتبعها المنشأة لإعداد قوائمها المالية.

3. فرض إستمرارية المنشأة:

على إدارة المنشأة تقييم قدرة المنشأة على البقاء والإستمرار، وذلك عند إعداد التقارير المالية، لهذا يجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المنشأة مستمرة إلا إذا كانت هناك نية من الإدارة حيال تصفيتها، أما اذا كانت الإدارة على علم بوجود حالات عدم تأكد أو شكوك تتعلق بأحداث تتعلق بقدرة المنشأة على البقاء والإستمرار، ففي هذه الحالة يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد في القوائم المالية.

4. المحاسبة على أساس الاستحقاق:

بصورة عامة على المنشأة إعداد تقاريرها المالية على أساس الإستحقاق عدا قائمة التدفق النقدي، حيث أنه بموجب أساس الإستحقاق يتم الإعتراف بالعمليات والأحداث عند حدوثها وليس عند إستلام أوسداد النقدية وما في حكمها، لذا يتم الإعتراف بالإيراد عند إكتسابه أما المصروف فيعترف به عند إستحقاقه.

5. مبدأ ثبات العرض:

يتمثل هذا المبدأ في قيام المنشأة بإعداد تقاريرها المالية عن طريق إتباع سياسات وقواعد وإجراءات محاسبية ثابتة وذلك من سنة ماليه لأخرى، أما عند تغيير أي سياسة مالية

خلال السنة المالية في هذه الحالة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك وأثر التغيرات في الإيضاحات المتممة للتقارير المالية.

6. مبدأ الحيطة والحذر:

عند إعداد القوائم المالية بواسطة المحاسبين والذين يجابهون بحالات عديدة من عدم التأكد حيال بعض البنود، مثل الديون المشكوك فيها وتقدير العمر الإنتاجي لأصل ما، مثل هذه الحالات يعترف بها وذلك عن طريق الإفصاح عنها ومدى تأثيرها.

7. القابلية للمقارنة:

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة بالفترة السابقة، أما في حاله تغير الأرقام بصورة كبيرة بين فترة وأخرى، فيجب الإشارة إلى السبب في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. يرى الباحث وتثبيتاً لمبدأ الشفافية، ضرورة أن تلتزم إدارة المنشأة بالأسس والمبادئ المشار إليها والمعايير الدولية الخاصة بالقياس والإفصاح، وذلك حتى تكون التقارير المالية معبرة بصدق عن واقع المنشأة ويكون القرار المتخذ بواسطة المستخدم رشيداً.

رابعاً: ترابط وتكامل التقارير المالية:

تتمثل أهم مخرجات النظام الحاسبي في مجموعة من التقارير المالية الأساسية والتي تقدم للمستفيدين لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم، ومن المهم الإشارة إلى أن هذه القوائم مترابطة ومتكاملة، فقد حدد FASB أربع قوائم رئيسية يجب على جميع المنشآت إصدارها وهي: قائمة الدخل، الميزانية، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي، كما يُلاحظ أن القوائم الثلاث الأولى تعد على أساس الإستحقاق، أما قائمة التدفق النقدي فتعد على الأساس النقدي، وقد أعتبر هذا تطوراً في مهنة المحاسبة لأنه

يربط بين الأساسين أساس الإستحقاق والأساس النقدي، وذلك للإستفادة من ميزة كل أساس.⁽¹⁾

1. ترابط التقارير المالية:

إن العلاقة بين التقارير الأربع الأساسية مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، فمثلاً القياس وفق التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة، فإذا ما تم اعتماد طريقة قياس معينة في قياس بند معين من بنود قائمة الدخل كقياس إستهلاك أصل أو تقويم المخزون السلعي، فإن أثر هذا القياس ينعكس كذلك في قائمة المركز المالي وتنعكس تأثيراته على جميع التقارير المالية، وعليه فإن مبدأ الترابط ينبعث من مدخل التوازن المحاسبي التقليدي.⁽²⁾

هناك وجهة نظر أخرى تعتمد على الترابط بإستبعاد التوازن المحاسبي⁽³⁾، حيث أن أصحاب وجهة نظر عدم الترابط يرون أن الترابط يؤدي إلى فائض معلومات دون الحاجة إليها.⁽⁴⁾

2. تكامل التقارير المالية:

عطفاً على ترابط التقارير المالية فإن التقارير المالية تعتبر أيضاً مكملتها لبعضها البعض، فالتقارير المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الإقتصادية والعمليات المالية الخاصة بالمنشأة الإقتصادية، لهذا لا يمكن لأي تقرير من تلك التقارير الأساسية أن يلبي حله المستخدمين من المعلومات بطريقة كافية ووافية من دون التقارير الأخرى، ولذا من الضروري الربط بين المعلومات الواردة في تقرير

(1) صفاء طيبش، دور عملية التدفيف الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019م) ص18.

(2) المرجع السابق، ص 20.

(3) يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001م) ص 83.

(4) المرجع السابق، ص 84.

معين مع معلومات التقارير الأخرى، حتى تكتمل الصورة للمستخدمين والذين يستخدمون هذه المعلومات في إتخاذ قراراتهم.⁽¹⁾

يرى الباحث بأن التقارير المالية هي تقارير متكاملة ومتراطة بعضها البعض وأن هذا الترابط والتكامل هو الكفيل والداعم بتوفير المعلومات الكافية والمفيدة للمستخدمين.

خامساً: التقارير المالية للبنوك:

يعتبر النظام المحاسبي في المصارف مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بجميع أوجه النشاط المصرفي، وهو المحور الرئيسي لجميع المعلومات والبيانات المحاسبية التي تحتاجها إدارة المصرف والمستخدمين الخارجيين، وهناك نوعين للتقارير داخلية، والمقصود بها تلك التقارير التي يعدها قسم المحاسبة للإستخدام الداخلي وخارجية وتتمثل في التقارير التي يصدرها البنك لعملائه الخارجيين بالإضافة إلى بعض التقارير والتي تأخذ الصفة الإلزامية ومثال لها تقارير بنك السودان ووزارة المالية، وتتمثل هذه التقارير في الآتي:⁽²⁾

1. قائمة المركز المالي:

تعد في نهاية العام وتشتمل على أصول وخصوم المنشأة مقاسة بالقيمة العادلة ومعدة وفقاً للمعيار الدولي رقم 1 والمعيار الدولي رقم 30، وهي تمثل تقريراً بامتلاكات البنك والتزاماته في لحظة زمنية معينة، وتحتوي على معلومات عن الهيكل التمويلي و تقييم مدى السيولة والمرونة في التمويل عند إستخدامها مع قائمة التدفق النقدي.⁽³⁾

(1) محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م) ص 52.

(2) هباش فارس ومناع ريمة، أثر المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان المالي (سظيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018م) ص 634.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م) ص 110-113.

جدول رقم (1/1/2)
قائمة المركز المالي

الخصوم	2019	2020	الأصول	2019	2020
الحسابات الجارية	X	X	النقدية وما في حكمها	x	x
الإيداع	X	X	ذمم البيوع المؤجلة	x	x
قرض حسن	X	X	تمويلات أخرى	x	x
الإحتياطيات	X	X	إستثمارات بالقيمة العادلة	x	x
مخصصات	X	X	مضاربات	x	x
حقوق أصحاب			مشاركات	x	x
الإستثمار	X	X	إستثمارات عقارية	x	x
رأس المال المدفوع	X	X	مساهمات شركات تابعة	x	x
الأرباح المحتجزة	X	X	أصول أخرى	x	x
	X	X	أصول ثابتة	x	x
	X	X	أصول غير ملموسة	x	x
إجمالي الخصوم	XXX	xxx	إجمالي الأصول	xxx	xxx

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

2. قائمة الدخل:

توضح دخل المنشأة عن فترة زمنية معينة وتقيس الإيرادات التي حدثت خلال هذه الفترة من خلال عرضها للأرباح التي حدثت خلال الدورة الحالية وتساعد في التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يساعد تقييم المنشأة وكفاءة الإدارة في إستغلال الموارد، بوجه

البنك معظم إستخدامات أمواله في الإستثمار سواء كان ذلك في الإستثمار في الأوراق المالية أو الإستثمارات الأخرى بالإضافة إلى الخدمات المصرفية، وعليه فإن العوائد المحصلة تتمثل في عوائد الإستثمار بصورة عامة وعوائد الأوراق المالية بالإضافة إلى عائد الخدمات المصرفية، ثم يتم خصم المصروفات للوصول لصافي الدخل وذلك حسب البنود الموضحة في قائمة الدخل.

جدول رقم (2/1/2)

قائمة الدخل

المصروفات	2019	2020	الإيرادات	2019	2020
تكلفة العنصر البشري	X	X	دخل البيوع المؤجلة	x	x
مصروفات عمومية	X	X	دخل الإستثمارات	x	x
إهلاك لإطفاء الموجودات	X	X	يطرح عائد حساب الإستثمار	x	x
فرق شهادة شهامة	X	X	صافي الدخل	x	x
إطفاء تسوية نهاية الخدمة	X	X	إيراد الخدمات المصرفية	x	x
إطفاء دعم أرباح ودائع	X	X	إيراد من إستثمارات ذاتية	x	x
م.ديون مشكوكة التحصيل	X	X	إيرادات أخرى	x	x
مخاطر تمويل وإستثمار	X	X			
غرامات بنك السودان	X	X			
دخل قبل الزكاة والضرائب	X	X			
زكاة العام	X	X			
ضرائب العام	X	X			
صافي دخل العام	X	X			
	Xxx	Xxx	إجمالي الإيرادات	xxx	xxx

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

3. قائمة التدفقات النقدية: تعد على الأساس النقدي كما يلي:⁽¹⁾

جدول رقم (3/1/2)

قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
X	X	صافي دخل العام
X	X	إهلاك الأصول الثابتة وإطفاء الأصول غير الملموسة
X	X	مخصصات مخاطر التمويل والإستثمار
X	X	عائد أصحاب الإستثمار
X	X	زكاة وضريبة العام
X	X	أرباح بيع أصول ثابتة
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
X	X	شراء أصول ثابتة، شراء أصول غير ملموسة، شراء أوراق مالية
X	X	مضاربات ودائع طرف بنوك أخرى
X	X	الزيادة في ندم البيوع المؤجلة و المشاركات، الزيادة في المساهمة في شركات
X	X	الزيادة في صناديق إستثمارية ومخاطر تمويلية، الزيادة في التمويلات الأخرى
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
X	X	صافي الزيادة في حسابات الإستثمار المطلقة وصافي الزيادة في الحسابات الجارية
X	X	توزيعات أرباح نقدية وتوزيعات أرباح أسهم مجانية والمحول للإحتياطي القانوني
X	X	الزيادة في الأصول و الخصوم الأخرى والزيادة أو النقصان في المخصصات
X	X	الزيادة في رأس المال والإحتياطي النقدي بنك السودان و رصيد دائن بنك السودان
XXX	XXX	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
X	X	صافي الزيادة في النقد
X	X	النقدية وما في حكمها في بداية السنة
X	X	النقدية وما في حكمها في نهاية السنة

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

(1) أحمد محمد نور، المحاسبة المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م) ص 80.

حيث تزايد الإهتمام بقائمة التدفقات النقدية نتيجة لتطور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المتعلقة بالتدفقات النقدية خلال الفترة وذلك لسد حوجة المستخدمين في هذا المجال، حيث أن قائمتي الدخل والميزانية تبين أن بهما جانب من القصور المعلوماتي متمثلاً في عدم قدرتهما في تقديم بعض الإستفسارات للمستخدمين، وكمثال كيف يمكن للمنشأة دفع عوائد أسهم عندما تكون نتائج أعمالها خاسرة، وما هي كمية النقود التي حصلتها المنشأة من أنشطتها وكيف تصرفت المنشأة في النقدية المتاحة لها من أنشطتها؟ هذه الأسئلة تجيب عليها قائمة التدفقات النقدية بصورة مباشرة، في العادة تعد قائمة التدفقات النقدية عن طريق إحدى الطريقتين، الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. درجت المصارف السودانية في إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة.

4. قائمة التغير في حقوق الملكية.

هي عبارة عن التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الأرباح والمسحوبات على الوضع المالي للبنك خلال الفترة المحاسبية الحالية، كما تعد من التغيرات الحادثة في حقوق الملكية إلى جانب الأرصدة لأول ونهاية المدة في كل من مكونات حقوق الملكية وأرصدة الأرباح والخسائر المتراكمة، مع إعطاء التفاصيل للتحركات التي حدثت خلال الفترة.⁽¹⁾

(1) أحمد محمد نور، مرجع سابق، ص 84.

جدول رقم (4/1/2)

قائمة التغير في حقوق الملكية

الإجمالي	الأرباح المحتجزة	إحتياطي قانوني	إحتياطي عام	إحتياطي تحويل عملات	إحتياطي القيمة العادلة	فائض إعادة تقييم	رأس المال المدفوع	
x	x	X	X	X	x	X	X	في يناير 2019م
x	x	X	X	X	x	X	X	تسويات سابقة
x	x	X	X	X	x	X	X	صافي الدخل للسنة
x	x	X	X	X	x	X	X	قروقات تقييم عمل
x	x	X	X	X	x	X	X	زيادة رأس المال
x	x	X	X	X	x	X	X	توزيعات أرباح
x	x	X	X	X	x	X	X	تغير في الإحتياطي
xxx	xxx	xxx	Xxx	Xxx	xxx	xxx	Xxx	في ديسمبر 2019م
x	x	x	X	X	x	X	X	في يناير 2018م
x	x	x	X	X	x	X	X	تسويات سابقة
xxx	xxx	xxx	Xxx	Xxx	xxx	xxx	Xxx	في يناير 2018م
x	x	x	X	X	x	X	X	صافي الدخل للسنة
x	x	x	X	X	x	X	X	قروقات تقييم عملات
x	x	x	X	X	x	X	X	زيادة رأس المال
x	x	x	X	X	x	X	X	توزيعات أرباح نقدية
x	x	x	X	X	x	X	X	التغير في الإحتياطي
xxx	xxx	xxx	Xxx	xxx	xxx	Xxx	xxx	في ديسمبر 201م

المصدر: إعداد الباحث من واقع الدراسة الميدانية، 2019م

5. خطاب رئيس مجلس الادارة:

يقدم هذا التقرير بواسطة رئيس مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية للمساهمين ومن خلاله يتم توضيح الآتي:

أ. التحديات التي واجهت القطاع المصرفي بصورة عامة والبنك بصفة خاصة.
ب. مدى نجاح البنك في السنة موضوع الخطاب في مواصلة مسيرة الإدخار والنمو حيث يتم إستعراض الأرباح المحققة في العام ومقارنتها بالعام السابق، والمركز المالي للبنك هل هو في إرتفاع أم هبوط ومعدل نمو حقوق الملكية والودائع ومدى إلتزام البنك بمبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر، ثم يختتم بمساهمة البنك في البرامج الوطنية و الإجتماعية وخطط المستقبل.

6. تقرير المراجع الخارجي:

من خلال هذا التقدير يوضح المراجع الخارجي بأنه قد قام بمراجعة القوائم الرئيسية الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية و الإيضاحات المتممة والسياسات المحاسبية التي إتبعها البنك، ثم يأتي دور المراجع بعد المراجعة والتدقيق صريحاً بأن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن الميزانية وتدفقاتها النقدية وفقاً للمعايير الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة والمؤسسات الإسلامية و موجهات بنك السودان.

7. الإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

حيث توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للبنك لأنه من غير المعقول أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة التي تهم المستخدمين وهناك ثلاث أنواع من الإيضاحات:

أ. عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم الإعتماد عليها في إعداد وتحضير القوائم المالية وتوضيح السياسات المحاسبية التي أتبع لإعداد القوائم المالية.

ب. تقديم أي معلومات تفصيلية تكون مهمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية.
ت. إبراز بعض المعلومات الهامة التي لم يتم التعرض لها في صلب القوائم المالية بالإضافة لبعض التقارير والتي تقدمها المصاريف السودانية بالرغم من أن التقارير الدولية لم تنطرق إليها وهي:

8. تقرير هيئة الرقابة الشرعية:

درجت البنوك الإسلامية على تكوين هيئة مستقلة تتبع للإدارة مباشرة تعرف بهيئة الرقابة الشرعية.

مهمة هذه الهيئة هي متابعة عمليات البنك ومراقبتها لضرورة مسيرتها للضوابط الشرعية، في نهاية كل عام تقدم هذه الهيئة تقريرها للجمعية العمومية للمساهمين توضح فيه عدد الاجتماعات التي عقدتها خلال العام والعقود التي راجعتها والموضوعات الإستفسارية التي ترد من الإدارات عن مدى شرعية بعض التعاملات ومن ثم تقوم الهيئة بالإطلاع على القوائم الرئيسية وهي الميزانية والدخل والتغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، وفي نهاية الأمر تضع رأيها حيال العقود والممارسات والقوائم المالية بأنها تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، هذا التقرير يعطي أثر إعلامي جيد ويطمئن أعضاء الجمعية العمومية من أن تعاملات البنك تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

9. قرارات الجمعية العمومية للمساهمين:

هذا التقرير يتضمن الآتي:

أ. إجازة تقرير خطاب مجلس الإدارة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية وتقرير المراجع الخارجي والقوائم المالية المراجعة والمخصصات والإحتياطيات، مكافأة مجلس الإدارة والحافز السنوي للعاملين عن السنة المنتهية الخاصة بالتقرير.

ب. المصادقة على الأرباح المبقاه والموزعة

ج. تفوض الجمعية العمومية للمساهمين مجلس الإدارة بتعيين هيئة الرقابة الشرعية بعد موافقة البنك المركزي، كما يتم تفويض مجلس الإدارة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه.

10. تقرير الإدارة التنفيذية:

هذا التقرير تعده الإدارة التنفيذية بالبنك وعبره يتم عرض الآتي:

أ. مؤشرات الإقتصاد العالمي، حيث يتم عرض معدل نحو الإقتصاد العالمي والبطالة وأسعار النفط.

ب. التطورات الإقتصادية في السودان، حيث يتم عرض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والإيرادات العامة للدولة، سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأخرى، عرض النقود، إجمالي ودائع البنوك السودانية، إجمالي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية، إجمالي صادرات الدولة و عائداتها.

ج. إنتشار البنك الجغرافي، حيث يتم توضيح عدد الفروع التي تم إفتتاحها إمتثالاً لتوجيهات بنك السودان وعدد الصرافات.

د. المؤشرات المالية لإدارة البنك، وفيها يتم إستعراض القوائم الأربع الرئيسية و مقارنتها بالعام السابق.

يرى الباحث بأن البنوك السودانية تفصح لمستخدميها تقارير متعددة ووافية يمكن إستخدامها بواسطة المستخدمين لإتخاذ قراراتهم.

سادساً: التقارير المالية كأداة للإتصال

في عالم اليوم صارت المحاسبة لغة من اللغات المتخصصة في مجال الأعمال ويمثل الإتصال الوجه الآخر للوظيفة المحاسبية، وفعالية هذه الوظيفة ترتبط إرتباطاً مباشراً بمدى الفعالية في عملية الإتصال في التقارير المالية، وعليه يجب أن تشمل

التقارير المالية المقدمة، الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية والتي تفي بحاجة المستخدمين لهذه المعلومات.⁽¹⁾

كما يجب التأكد من فعالية هذه التقارير في توصيل المعلومات بشكل جيد وذلك عن طريق التأكد من خلو هذه المعلومات من أي مشاكل للإتصال، وهناك إتفاق بين القائمين على أمر المحاسبة على أن التقارير المالية أداة جيدة لتوصيل المعلومات إلى فئات متعددة ومختلفة من المستخدمين وذلك بهدف إتخاذ القرارات ذات البعد الإقتصادي الرشيد.⁽²⁾

تلعب التقارير المالية دوراً مهماً في سهولة الإتصال بالأطراف داخل المنشأة وخارجها، وقد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية، إلى أن وظيفة توصيل المعلومات تعتبر وظيفة حيوية وأساسية، كما أشارت بعض الجهات العلمية المهمة بالمحاسبة إلى معيار القابلية للفهم، حيث أوضحت لجنة معايير المحاسبة إلى أنه يجب أن تصل التقارير المالية لكل المستخدمين الحاليين والمتوقعين وذلك للإستفادة من المعلومات المحاسبية المفيدة، ويجب أن تكون هذه المعلومات مفهومة لمن له القدرة على فهمها، وأن تجمع الجهود وتحشد ذلك لزيادة درجة قابلية المعلومات للفهم، وأن تكون المعلومات واضحة وغير غامضة وذلك من حيث الشكل والمصطلحات المحاسبية.⁽³⁾

كما أشارت لجنة معايير المحاسبة بأن معيار القابلية للفهم يهتم في الأساس بتوضيح المعلومات المحاسبية بأي طريقة من الطرق، بحيث يمكن الإستفادة منها بواسطة القارئ العادي، كما أوصت لجنة البورصة في أميركا للقائمين بأمر إعداد التقارير المالية، بضرورة إستخدام الكلمات والجمل البسيطة التي يكون من السهل فهمها، وأوصت بضرورة مراجعة التقارير المالية وأن تكون سهلة للمستخدم العادي.⁽⁴⁾

(1) سيد عطاء الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة (بيروت: دار الراية للنشر، 2007 م) ص 14.
(2) كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر، 2007م) ص 303.
(3) سيد عطاء الله السيد، مرجع سابق، ص 17.
(4) كمال عبدالعزيز النقيب، مرجع سابق، ص 304.

إن فعالية التقارير المالية تتحقق عندما يتم نقل المعلومات المطلوبة وتوصيلها إلى المستخدمين بصورة أكثر وضوحاً.⁽¹⁾

يتمثل تحديد شكل ومحتوي التقارير المالية في طرق العرض للبيانات التي توضح أسس وقواعد الإعداد وطبيعة ودرجة تفعيل هذه المعلومات والمصطلحات المستخدمة في التقرير مع تحديد مسؤولية المحاسب وتحمله لمخاطر العرض والنشر للتقرير، والظروف البيئية المحيطة ومن هم مستخدمي التقارير المالية والصفات المشتركة بينهم وجميع هذه العوامل سابقة الذكر تؤثر في فعالية التقارير المالية كموصل جيد للمعلومات.⁽²⁾

يرى الباحث بأن التقارير المالية للمنشأة هي أداة إيصال المعلومات المحاسبية والمالية إلى أصحاب المصالح مع المنشأة.

سابعاً: محددات التقارير المالية:

تتأثر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية بمحددات وعوامل يجب أن تؤخذ في الإعتبار عند الإفصاح في التقارير المالية، فقد تتصف المعلومات المفصلح عنها في التقارير المالية بالخصائص النوعية لكنها قد تكون غير مفيدة أو تكون تكلفتها أكثر من منفعتها وعليه توجد محددات لا بد من أن تؤخذ بعين الإعتبار وهي:⁽³⁾

1. الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

كقاعدة عامة يجب أن تكون المنفعة أكبر من التكلفة، فالمنافع المأخوذة من المعلومات المحاسبية يجب أن تتفوق على تكلفة الحصول عليها، وذلك مثلها مثل أي خدمة أو عملية إقتصادية أخرى، مع العلم أن تقدير المنفعة وتكلفتها يكون تقديراً يعتمد على الحدس الشخصي، فالمعلومات المحاسبية لها تكلفة تحمل لتكلفة إعداد التقارير، أما

(1) أسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) ص 24.

(2) المرجع السابق، ص 26.

(3) زيبيدي البشير، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي (المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م) ص 68-70.

المنافع فأغلبها يرجع إلى المستخدمين الخارجين، ومع ذلك فإن التكلفة قد لا يتحملها المستخدمين.

2. الأهمية النسبية:

إن المعلومة بصورة عامة تعتبر ذات أهمية نسبية إذا ما صاحب عملية حذفها أو تحريفها أثر على القرارات المتخذة بواسطة مستخدمي التقارير المالية، فقرار عدم الإفصاح عن معلومات معينة قد يكون أمراً مقبولاً عندما يكون المستخدمين غير محتاجين لهذه المعلومات أو قد تكون قيمة البند صغيره ولا تؤثر على القرار المتخذ، إن الأهمية النسبية تختلف من منشأة لأخرى، فقد يكون البند في منشأة ما مهماً وفي الأخرى غير مهم.

3. سياسة الحيطة والحذر:

سياسة التحفظ أو الحيطة والحذر يقصد بها إتخاذ درجة من الحذر عند وضع التقديرات المطلوبة للبنود في ظل عدم التأكد، وذلك عن طريق إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات، مع إظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والخصوم، وفي العادة يواجه معدي القوائم المالية بحالات عدم التأكد، مثل مدى تحصيل الديون المشكوك فيها وقابليتها للتحصيل وكذلك تقدير العمر الإنتاجي للأصل إلى أن يُحَرَّد.

يرى الباحث ضرورة أن تكون الإدارة نزيهة وأن لا تهمل معلومات هامة بحجة عدم أهميتها النسبية، وعلى المراجع الخارجي التقيد بمبادئ ومعايير المراجعة الدولية.
ثامناً: المشاكل التي تواجه التقارير المالية:

إنَّ المشاكل التي تواجه التقارير المالية في بيئة أعمال اليوم مرتبطة ومتعلقة بتطور المحاسبة المالية، وخاصة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وتتمثل أهم المشاكل التي تواجه التقارير المالية في الآتي:⁽¹⁾

(1) علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات (القاهرة: المكتبة المصرية القاهرة، 2013م) ص ص 39-52.

1. قصور تعبير التقارير المالية عن واقع المنشآت في السوق المالي:

تعتبر المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها بواسطة المنشآت المالية العمود الفقري المؤثر والفعال في التقارير المالية لإتخاذ القرارات، وفي حالة أن تكون هذه المعلومات ملائمة مع إحتياجاتهم المتعددة سيؤدي ذلك لأخذ عاملي المخاطرة والعائد وبالتالي تكون قراراتهم فعالة وراشدة، والعكس صحيح في حالة الإفصاح عن معلومات غير ملائمة للمستخدمين، وعليه صارت المعلومات في بيئة أعمال اليوم قوة لمن يملكها، ولذا وجب الإهتمام بالنظام المحاسبي من قبل المنشآت لأنه يوفر المعلومات الملائمة قياساً وإفصاحاً، كما أن كفاءة السوق لا تتحقق إلا بتوفير المعلومات المالية بصورة كافية ووافية لجميع أنشطة المنشأة لكافة المستخدمين.

2. قصور تعبير التقارير المالية عن واقع المنشآت في ظل عدم التأكد:

إنّ عملية إتخاذ القرار تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات المحاسبية التي تعكسها التقارير المالية، وعليه فإن القوائم المالية تحتوي على معلومات واضحة عن المخاطرة أو عدم التأكد وهذه المعلومات ترتبط بإتخاذ القرار الإستثماري، وهناك بعض البنود التي يمكن إعتبارها كمقاييس للمخاطرة وعدم التأكد لا تظهرها القوائم المالية، مثل نسب الرفع المالي والرفع التشغيلي ومعدل نمو الأصول، لهذا لا بد للمستخدم أن يحدد حالات المخاطر وعدم التأكد التي تتعرض لها المنشأة، فكلما زادت حالات المخاطرة وعدم التأكد كلما زادت حوجة المستخدم لمزيد من المعلومات التي توضحها وتبينها التقارير والواقع يشير إلى أن قصور التقارير المالية يرجع إلى تجاهل القياس والإفصاح لحالات عدم التأكد، مما يؤدي إلى عدم كفاءة التقارير المالية في توفير المعلومات الكافية والمناسبة لصانعي القرار وذلك لقلّة منفعتها.

3. قصور الاطار الفكري للمحاسبة المالية في التعبير عن واقع المنشآت.

إن الجهة التي يستند إليها واضعوا المعايير المحاسبية، هي الاطار الفكري للمحاسبة المالية، وقد عرف مجلس معايير المحاسبية FASB الإطار الفكري بأنه عبارة عن دستور أو نظام متكامل من الأهداف والأسس المرتبطة، التي يمكن أن تؤدي إلى معايير متسقة تقوم بتحديد طبيعة وأهداف وحدود المحاسبة والقوائم المالية، كما تم تعريف الإطار الفكري بأنه هيكل مترابط من الآراء والملاحظات التي تمثل أساس منطقي لإستنتاج ما يجب ان تكون عليه المبادئ المحاسبية، وأن عملية وضع المعايير هي عملية إستنتاجية إنطلاقاً من الآراء والأدلة، وتهدف المحاسبة المالية إلى تقديم معلومات ملائمة للمستخدمين بهدف إتخاذ القرارات الإقتصادية بطريقة رشيدة، أما المعايير فهي المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والإفصاح عنها، ولهذا يجب أن تكون ذات صلة بالأهداف ومفاهيم المحاسبة المالية وتتسق مع مكونات الإطار الفكري.

يرى الباحث لتقليل هذه المشاكل ضرورة أن تكون المعايير المصدرة معبرة عن واقع المنشآت في السوق المالي، وأن تكون معبرة عن واقع المنشآت في ظل مخاطره وعدم التأكد مع ضرورة إصدار معايير محاسبية تعالج القصور في الإطار الفكري للمحاسبة المالية؛ حتى تكون المعلومات المحاسبية نافعة ومفيدة تساعد في صنع وإتخاذ القرار الرشيد.

المبحث الثاني

مفهوم وأهداف ومعايير قياس جودة التقارير المالية

تمهيد:

في بيئة أعمال اليوم والتي تتسم بالتطور التكنولوجي في مجال الإتصالات وسهولة إنسياب الأموال والطفرة الهائلة في مجال الإتصالات والتي ساعدت في تبادل المعلومات في أوسع نطاق، زاد الإهتمام في الفترة الأخيرة بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدم للمستخدمين من خلال التقارير المالية بسبب التأثير المباشر لهذه المعلومات على مستخدميها خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات، فالتقارير المالية عالية الجودة لها منافع متعددة، حيث تساعد مستخدميها في قياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة والتنبؤ بها، وكفاءة تخصيص الموارد وتخفيض تكلفة رأس المال ومساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة.

أولاً: الجودة

1. مفهوم الجودة:

هنالك عدة مفاهيم للجودة سنتطرق لثلاث مفاهيم منها وهي:⁽¹⁾

هي إنتاج أو تقديم الخدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة تكون المنشأة من خلالها قادرة على الوفاء بإحتياجات ورغبات عملائها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم مع تحقيق الرضاء والسعادة لهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صيغة التميز فيها.

الجودة هي الفلسفة التي تتبناها المنشأة والتي تقوم على إجراءات التغيير والتحسين والتجديد المستمر لمجمل الأنشطة والسياسات والفاعليات والعاملين، والتي تعتمد

(1) بوبكر زريق، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة التقارير المالية (الوادي): جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 31.

المنشأة في إدارة شؤونها الداخلية وتعاملاتها مع كافة الأطراف بما يضمن رضا عملائها ويمكنها من مواجهة تحديات الأسواق.

كما تعني ذلك الأسلوب الذي يهدف للقيام بالأعمال من أجل زيادة المقدرة التنافسية للمنشأة من خلال التحسين المستمر لجودة المنتجات والخدمات والعمليات، عن طريق دمج أساليب الإدارة الرئيسية وجهود التحسين المستمر الموجودة والأدوات الفنية في أسلوب منضبط ويركز على التحسين المستمر للعملية والذي يتمثل في بلوغ الرضاء للعميل من خلال نظام متكامل الأدوات والأساليب والتدريب.

2. مفهوم إدارة الجودة:

هي الفلسفة الإدارية أو النظام الإداري الذي يقوم على الإلتزام بالمعايير من أجل تحسين الجودة على مستوى كل العمليات وفي جميع المستويات بمشاركة كل الأفراد داخل المنشأة لإحداث نوع من التكامل والتفاعل وتحقيق الرضاء الكامل للعملاء بكفاءة وفعالية عالية للوصول إلى أهداف المنشأة.⁽¹⁾

3. مبادئ إدارة الجودة:

يعتبر نجاح أو فشل المنشأة في بلوغ أهدافها بصورة عامة مرتبط بنشاط وعمل نظامها الإداري، فالإدارة هي التي تضع السياسات والأهداف وتوفر الموارد اللازمة والأساليب التي تهدف إلى التركيز على العميل، القيادة، مشاركة الأفراد، مقارنة العمليات، مقارنة النظام، التحسين المستمر، مدخل الحقائق في إتخاذ القرارات والعلاقات القائمة على المنفعة المتبادلة مع الموردين.⁽²⁾

4. التحسين المستمر للجودة:

تم تعريف التحسين المستمر للجودة كما يلي: التحسين المستمر للجودة هو أن تأتي بالجديد والأحسن بشكل دائم، فالجديد والأفضل هما رمز التميز وبالتالي البقاء

(1) فوزية هلاي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF (سعيدة: جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م) ص 20.
(2) المرجع السابق، ص 22.

والإستمرار، والبقاء على القديم يعني الزوال، والتحسين هو القلب النابض لإدارة الجودة الشاملة ولا يقف عند حد معين ويشمل كافة العمليات⁽¹⁾.

تمر عملية التحسين المستمر للجودة بأربع خطوات كما يلي⁽²⁾.

أ. مرحلة التخطيط: فيها يتم جمع المعلومات والبيانات المحاسبية المتعلقة بالمشكلة وتحليلها ومن ثم إتخاذ قرار يحل المشكلة عن طريق التغيير.

ب. مرحلة الفعل: في هذه المرحلة يتم التنفيذ في نطاق محدود.

ج. مرحلة الفحص: في هذه المرحلة يتم قياس النتائج وتقييمها.

د. مرحلة التصرف: عندما تكون نتيجة الفحص مرضية يتم تطبيق التحسين بالصورة الواسعة على نطاق المنشأة ، أما إذا كانت النتائج غير مرضية فيجب تعديل خطة التحسين.

يرى الباحث بأن عملية الجودة والتحسين المستمر لها تؤدي إلي تجويد السلعة أو الخدمة من خلال المتابعة والإتصال بالعملاء ومعرفة أوجه القصور والعمل على معالجتها.

ثانياً: مفهوم جودة التقارير المالية

إهتمت الكثير من الدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية بهذا المفهوم، وإن كانت جلها لم تتفق على تعريف موحد لمفهوم جودة التقارير المالية، إلا أن جميع الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قد إتفقت على أن جودة التقارير المالية المرتفعة تؤدي إلى تحسين كفاءة الإستثمار، وذلك متمثلاً في زيادة قدرة المستثمرين في متابعة القرارات الإستثمارية المتخذة بواسطة الإدارة، مما يؤدي إلى تخفيض كل من عدم تماثل المعلومات والمخاطر الإستثمارية⁽³⁾.

(1) أحمد حسين على حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م) ص 19-23.

(2) المرجع السابق، ص 27-32.

(3) بوركاب مصطفى ولافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية (البويرة: جامعة محمد أولحاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 23.

إلى هنا فقد تم تعريف جودة التقارير المالية بواسطة أحد الكتاب على أنها مدى توفير القوائم المالية لمعلومات حقيقية وعادلة عن الأداء الإقتصادي والمركز المالي للمنشأة. كما تم تعريفها بواسطة كاتب آخر على أنها درجة دقة توصيل التقرير المالي، بتوصيل المعلومات عن عمليات المنشأة وبصفة خاصة تدفقاتها النقدية المتوقعة.⁽¹⁾

أما في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبية المالية 2010 FASB ففي الفصل الاول عرفت بأنها الهدف الأساسي للتقرير المالي هو توفير معلومات مالية عن وحدة التقرير، والتي تعتبر مفيدة للمستثمرين، المقرضين والدائنين الآخرين الحاليين والمحتملين، وذلك في إتخاذ قرارات حول توفير موارد الوحدة.⁽²⁾

كما أشار 2010 FASB في الفصل الثالث بأن الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة تحدد أنواع المعلومات التي يمكن أن تكون الأكثر فائدة بالنسبة لهذه الأطراف، وتتطبق هذه الخصائص النوعية على المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية بالإضافة إلى المعلومات التي يتم توفيرها بطرق أخرى.⁽³⁾

كما ذهب آخر بتعريف جودة التقارير المالية بأنها مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من إستخدامها.⁽⁴⁾

كما تم تعريف جودة التقارير المالية بواسطة آخرون على أنها الدقة التي تفصح بها التقارير المالية عن المعلومات المرتبطة بعمليات المنشأة ولاسيماً المتعلقة بقدرتها على تقدير التدفقات النقدية المتوقعة والتي يهتم بها المستثمرون.⁽⁵⁾

(1) سمير شاكر محمد العاني، أثر تقنيات المحاسبة الإدارية في تحسين جودة التقارير المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية

الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 28.

(2) المرجع السابق، ص 46.

(3) وجدان حسان عبدالله محمد، المعايير المحاسبية ودورها في صنع واتخاذ القرارات الإدارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م) ص 37.

(4) سمير الطملي، دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، مجلة جامعة بنها، مجلد2، العدد1، 2011م) ص 356.

(5) المرجع السابق، ص 358.

كما ذهب آخر بتعريف مفهوم الجودة على أنه ما تتمتع به المعلومات من مصداقية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين وخلوها من التحريفات، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الفنية والقانونية والرقابية والمهنية، بما يساعد على تحقيق الهدف.⁽¹⁾ كما تم تعريف جودة التقارير المالية على أنها التعبير الصادق عن الأرباح الحقيقية والفعلية، وأن تكون الأرباح المنشورة ذات وجود نقدي ملموس، وأن هذه الأرقام غير مبالغ فيها وخالية من الغش.⁽²⁾

كما تم تعريفها على أنها خلو تلك التقارير من التحريفات الجوهرية، وأن تعكس تلك التقارير صورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للمنشأة، وبالتالي إرتفاع قدرتها التنبؤية على تقييم الوضع الحالي والمستقبلي للمنشأة.⁽³⁾

كما تم تعريف جودة التقارير المالية بأنها تلك التقارير المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بكل شفافية وموضوعية، بدون تحيز أو تلاعب من قبل الإدارة في المعلومات التي تضمنتها تلك التقارير، لضمان تقديم معلومات موثوقة وملائمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة.⁽⁴⁾

لكي تمتاز التقارير المالية بالجودة، يفترض إتصافها بالخصائص التالية:⁽⁵⁾ الفعالية والكفاءة، السرية والكمال، الوفرة والالتزام، الموثوقية، الموضوعية والحيادية والتمثيل الصادق للأحداث.

يرى الباحث بأن جودة التقارير المالية تعني خلوها من التحريف وأن تعد وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) بعيداً عن ممارسات الإدارة أو التحيز لطرف على حساب الآخر.

(1) دعاء عبدالوهاب، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد3. السنة 16، 2012م) ص 386.

(2) المرجع السابق، ص 389..

(3) وجدان حسان عبدالله محمد، مرجع سابق، ص 39.

(4) عماد الدين محمد إبراهيم، أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 25.

(5) عبدالله إبراهيم أوبان، القوائم والتقارير المالية في المؤسسات والشركات المصرفية وإستخداماتها لأغراض التحليل المالي (تشرين: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م) ص43.

ثالثاً أهداف جودة التقارير المالية:

عند إستعراض مفاهيم جودة التقارير المالية، كما تناولها الكتاب والباحثين، يلاحظ أن المفاهيم قد تعددت وتنوعت وكل مفكر أو باحث ركز في جانب معين، فمنهم من نظر لجودة التقارير المالية من حيث مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومنهم من نظر إليها من حيث جودة المعلومات المحاسبية، ومنهم من نظر إليها من حيث المعلومات النافعة لإتخاذ القرار والآخرين إعتبروها الدقة في الإفصاح عن المعلومات التي تقدمها التقارير المالية.

تتمثل أهداف جودة التقارير المالية في الأهداف التالية:⁽¹⁾

1. ان تعكس القوائم المالية معلومات حقيقية وعادلة عن الأداء الإقتصادي والمركز المالي للمنشأة.
2. توصيل معلومات قائمة التدفقات النقدية للمستخدم، خاصة التدفقات المتوقعة
3. توفير معلومات عن أداء المنشأة لكافة المستخدمين.
4. العمل على الإهتمام بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لكافة الأطراف.
5. أن تتميز المعلومة المحاسبية بالمصداقية والمنفعة والخلو من التحريف والتضليل.
6. دقة المعلومات التي يفصح عنها عبر التقارير المالية ومصداقيتها.
7. إظهار أرباح فعلية وصادقة تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة تجعل التقارير المالية تعكس صورة عادلة عن المنشأة.
8. الإلتزام بالمعايير الدولية.
9. تقليل ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح.
10. تعزيز مفاهيم الحركة بين المستخدمين، بحيث تكون المعلومات متاحة للجميع وذلك من دون تحيز لأي فئة من المستخدمين.

(1) زبيدي يشير، مرجع سابق، ص ص 64-67.

التقارير المالية لكي تتماشى مع مفهوم الجودة يجب أن تتسم بالآتي:⁽¹⁾

أ. جودة صياغة التقرير:

حيث يجب وصف بيانات التقرير بشكل جيد بحيث تكون بياناته تحوي كلمات مختارة بصورة واضحة ومفهومة وتعبر بدقة.

ب. جودة محتوى التقرير

يجب أن يحتوي التقرير على القيم الصحيحة، وأن يكون التقرير خالي من الأخطاء الجوهرية ويجب توافر ثلاث خصائص هي الشمول والإكتمال والدقة.

ج. جودة عرض التقرير

يتمثل عرض التقرير في سهولة الحصول عليه بواسطة المستخدم في الوقت المناسب، وعرض البيانات بصورة متجانسة لا تحتاج إلى التفسير والتوضيح عند الإستخدام، وهذا يتطلب أربع خصائص هي الإتساق، الحياد، التوقيت الملائم والشفافية.

المقومات الأساسية التي تساعد في جودة التقارير المالية وهي:⁽²⁾

أ. بناء مبادئ تعتمد على المعايير المحاسبية الدولية.

ب. تحسين التقارير المالية إلى ما وراء المتطلبات التنظيمية.

ج. إستخدام شبكات الاتصال الدولية والتحليل المرتبط بالأداء.

د. الإهتمام ببث البعد الأخلاقي الذي يحتوي على روح الشفافية، والعمل بمبدأ المساءلة والإصرار على سلامة وأمانة الأفراد.

يرى الباحث بأن دواعي إهتمام المستخدمين بالتقارير المالية الجيدة يرجع إلى

أنها تعكس المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة مما يساعد المستخدم للتقارير في تقييم مدى نجاح أوفشل المنشأة وإدارتها.

(1) إلهام محمد أحمد علي سهلول، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 76.

(2) ياسر محمد السيد سمرة، نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2007م) ص ص 51-59.

رابعاً العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية:

إن درجة جودة المعلومات المحاسبية المقدمة عبر التقارير المالية تتأثر بعدة عوامل تؤثر في الخصائص النوعية للتقارير، هذه العوامل هي العوامل البيئية، العوامل المتعلقة بالمعلومات وتقرير المراجع الخارجي وذلك كما يلي: (1)

1. العوامل البيئية:

تعتبر الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي تعيش على كنفها المنشأة مؤثرة على جودة المعومات المقدمة ومقدارها والأثر على المنشأة بالإضافة لمقدار الإستفادة من هذه المعلومات، ولهذا نجد أن التقارير المالية التي تعرض تختلف من دولة إلى أخرى، ولقد تم إثبات هذا التباين بواسطة معظم الباحثين وكلهم أرجعوه إلى الإختلاف في الظروف البيئية والتي بدورها تؤثر في محتوى التقارير المالية، كما عزي الإختلاف في مستوى الإفصاح إلى العوامل البيئية. (2)

كما أن الأنظمة المحاسبية في ظل البيئات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وغيرها في البلدان المختلفة تعتبر عوامل متغيره، والتغير يختلف من بلد إلى آخر، كما أن البيئة المحاسبية تؤثر على أهداف المحاسبة وتؤثر في عملية الإتفاق المنطقي والقواعد المحاسبية والتي تقوم بتحديد جودة المعلومات المحاسبية ومقدارها وأثرها على المنشأة. تتمثل أهم العوامل البيئية التي تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية للتقارير المالية في الآتي: (3)

أ. العوامل الإقتصادية:

من الطبيعي أن تؤدي القرارات المرتبطة بالسياسات المحاسبية إلى نتائج، وإذا لم تكن هناك نتائج فلا داعي لهذه القرارات، حيث أن النتائج المرغوبة تؤدي إلى نتائج تساهم

(1) ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات (بائعة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ص ص 64-72.

(2) حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية (أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م) ص 17.

(3) المرجع السابق، ص ص 18-21.

في تحسين المعلومات المقدمة للمستخدمين أو المستثمرين وتساعدهم في إتخاذ قرارات صحيحة، وتكون النتيجة إنخفاض التكلفة التي يتحملها المستخدم للحصول على المعلومات. في الواقع نجد أن المعلومات المحاسبية التي تقدم عبر التقارير المالية تختلف وفقاً للنظام الإقتصادي، ففي النظم الرأسمالية نجد أن التركيز ينصب على المعلومات الملائمة التي تساعد المستخدمين في إتخاذ القرار، أما في النظم الإشتراكية فنجد أن الإهتمام ينصب حول المعلومات المحاسبية الموجهة للتخطيط المركزي.

كما أن عملية المحاسبة تبدأ بتسجيل الأحداث، ومن الطبيعي أن تتأثر هذه العمليات التي يقوم بها المحاسب بالظروف الإقتصادية، ويعتبر التضخم أهم العوامل التي تؤثر على المعلومات المحاسبية، حيث يؤدي الإرتفاع في مستوي الأسعار إلى ظهور معلومات غير ملائمة، خاصة إذا كانت المنشأة تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية في قياس بنود قوائمها المالية، وهذا ما أدى بوضعي المعايير العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية واللجوء لأسلوب القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر ملائمة.

ب. العوامل السياسية:

يعتبر إختيار السياسة المحاسبية ذو آثار إقتصادية وإجتماعية تؤثر على مستخدمي المعلومات المحاسبية، حيث أن بعض المستخدمين يرون أنهم في وضع أفضل وذلك حيال تطبيق سياسة محاسبية معينة، في حين يعتقد البعض أنهم في وضع أسوء، ولهذا يحاول البعض الإبقاء على هذه السياسة بينما يحاول الآخر تغييرها.

لهذا يتم النظر للسياسة المحاسبية من حيث مدى توافقها مع الأهداف القومية للدولة، وهو ما يعطي مبرراً للتدخل السياسي في إعداد السياسات والإجراءات المحاسبية، بالإضافة إلى أن العوامل السياسية البيئية لها تأثير على الهياكل والعمليات المحاسبية

حيث أنها تلزم تحديد الإحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية وذلك حتى تتلاءم مع الأوضاع السياسية والإقتصادية الخاصة بكل بلد.

لذا تقع على المنشأة ومهنة المحاسبة مسئولية القضاء على أي تعارض في المعلومات بين ما هو مطلوب وما هو يمكن تحقيقه، وقد تم التأكيد بواسطة أحد كتاب المحاسبة بأن عملية وضع المعايير عمل سياسي، وقد تم التأكيد على هذا الرأي بواسطة التقرير المقدم لمجلس الشيوخ في العام 1996م، والذي أكد على ضرورة إيجاد هيئة إتحادية تقوم بوضع المعايير آخذة في الإعتبار جميع المصالح المتعددة للأطراف التي تستخدم المعلومات المحاسبية دون تحيز، كما يجب الحصول أولاً على دقة العرض والإفصاح عن المعلومات الملائمة وتحقيق الحياد.

ج. العوامل الإجتماعية:

إن القيم الإجتماعية تؤثر في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الإهتمام بسرية المعلومات والوقت، فالسرية تؤثر على عملية جمع ونشر المعلومات المحاسبية، أما الإهتمام بقيمة الوقت فتتمثل في بعض الدول التي تعطي أهمية كبرى لقائمة الدخل وتزويد المستخدمين ببيانات مالية فقط.

بالرغم من أن المحاسبة ظلت لفترات طويلة تهتم بالجوانب الفنية، إلا أنه في الوقت الحاضر بدأت العوامل الإجتماعية تأخذ حيزاً في الفكر المحاسبي، وصار البعد الإجتماعي ذو أثر في المعلومات المحاسبية، حيث يحتم البعد الإجتماعي على المحاسب والإدارة القيام بالإفصاح الشامل لكافة مستخدمي التقارير المالية بعدالة ودون تحيز لفئة على حساب الأخرى، وألا تأخذ عدالة التوزيع بأي ممارسات خاطئة نتيجة لتصرف المحاسب كما أن عدالة التوزيع يجب أن تكون لكافة أفراد المجتمع، وفي عالم اليوم أعتبرت المحاسبة عن المسئولية الإجتماعية من الأسس التي يقوم عليها علم المحاسبة

وصارت المنشآت تهتم بالتوسع في القياس والإفصاح عن الآثار الإجتماعية عن خدماتها التي تقدمها للمجتمع والتي يعبر عنها بالتكلفة الإجتماعية أو العائد الإجتماعي.

د. العوامل القانونية:

إن المنظمات المرتبطة بالقوانين والتشريعات القانونية والضريبية والمقاييس تؤثر في الممارسة المحاسبية سواء كان ذلك في الجانب التطبيقي أو المنهجي، وقد أدى هذا بالطبع إلى أن يكون لهذه التشريعات القانونية دور في مدى إمكانية ومقارنة منفعة المعلومات المحاسبية، ولهذا صار وجود التشريعات والمقاييس القانونية مع التمسك والالتزام بها أمراً ضرورياً.

حيث أن العوامل القانونية والتي تتمثل في مجموعة الأنظمة والقواعد القانونية تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارساتها، خاصة بعد ظهور شركات المساهمة والتي انفصلت فيها الملكية عن الإدارة وصارت خاضعة للتشريعات القانونية والضريبية، ومن هنا فإن القواعد الملزمة بتوفير المعلومات المالية التي يجب أن يتم إعدادها وتقديمها للمستخدمين تعتبر أحد العوامل القانونية التي تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

هـ. العوامل الثقافية:

مما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه إذا تغير المستوى الثقافي لبلاد ما فإنه من الضروري أن يتبع هذا التغيير تغير في الهيكل والنظم والعمليات المحاسبية، وتتمثل أهم هذه العوامل الثقافية في المستوى التعليمي والمنظمات المهنية، حيث يعد المستوى التعليمي أحد العوامل البيئية التي تؤثر في الممارسة المحاسبية والمراجعة والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، وذلك بالنسبة للبلدان التي تعاني من نقص في المستوى التعليمي حيث الغالبية من المستخدمين لا يستطيعون فهم محتويات التقارير المالية، وهذا يؤدي إلى عدم الإستفادة من المعلومات في إتخاذ القرارات المتنوعة،

وعكس هذا تماماً في البلاد التي تتمتع بمستوى تعليمي أفضل، ووضع المنظمات المعينة في الدول التي تهتم بوضع المنظمات المهنية والتي ساعدت في تكوينها وتطويرها، وهناك جمعيات تهتم وتولي تطوير وتنظيم الممارسات المحاسبية عن طريق وضع المعايير المحاسبية، وهذه المنظمات لها دور إيجابي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية والتي تقدم للمستخدمين عبر التقارير المالية.

من هنا فإن هذه المنظمات لها دور في تعزيز ورفع كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية من خلال الأهداف التي تنتشرها وتتمثل في:

i. دعم وحماية المحاسبين حيال الضغوطات التي تسعى إدارات المنشآت لممارستها، وذلك لظهور تقارير مالية مخالفة للواقع، وهذه التقاسير عادة تظهر الوضع المالي للمنشأة في صورة أفضل من الواقع الفعلي.

ii. رفع قدرة المعرفة الثقافية المحاسبية، عن طريق الندوات العلمية والتدريب والتأهيل العلمي والعملية للمحاسبين.

iii. السعي لإنشاء ووضع معايير المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، عن طريق مساعدة المهنيين في الإهتمام بتحقيق الإتفاق في التقارير المالية، وذلك مع متطلبات القوانين في البلدان الأخرى، حتى يتم عرض المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية:

2. العوامل المتعلقة بالمعلومات:

إن جود التقارير المالية تتأثر بمدى توافر مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي إذا ما توافرت للمعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية المقدمة للمستخدمين أعتبرت التقارير المالية ذات جودة، وهذا ماكان واضحاً في نشرة معايير التقارير المالية رقم 2 والتي قام بإصدارها FASB في العام 1980م.⁽¹⁾

(1) عماد الدين محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 26.

مع أنه هنالك بعض العوامل في عصرنا الحديث والتي كان لها الإضافة الإيجابية في المعلومات، مثل إدخال وحدات الحاسوب في معالجة وتشغيل وتحليل البيانات الحاسوبية، فضلاً عن الإنتشار الواسع والسريع للإنترنت، هذه العوامل أدت للتحويل الإيجابي في المعلومات الحاسوبية ومن هذه التحولات:⁽¹⁾

أ. إنخفاض تكلفة الإنتاج والحصول على المعلومات.

ب. زيادة كمية المعلومات بالنسبة للمنشأة والمستخدمين.

ج. صارت المعلومات متوفرة لجميع المستخدمين في العالم وفي الوقت المناسب

د. سهولة إعداد بيانات أعمق للمستخدمين ولعدد من السنين.

كما أن الهدف من المعلومات أن تكون نوعيتها جيدة، وفي هذا الصدد هناك بعض

الجوانب يجب التركيز عليها مثل:⁽²⁾

أ. التنوير والتمثيل:

المقصود به أن تكون في المعلومة ملاءمة بين الواقع والشكل للمعلومة ومستخدميها،

مع ضرورة أن يكون تمثيل الواقع مفهوم للمستخدمين.

ب. التأكد:

من المفترض أن تعكس الأرقام والتي تعطي كمعلومة صورة موضوعية عن الواقع.

ج. أجل الحصول على المعلومة

حيث يجب الحصول على المعلومة المخزنة عندما نحتاجها وبطريقة سريعة.

د. التحديد:

حيث يجب أن تكون المعلومات محددة تحديداً دقيقاً كبيانات القياس مثلاً، وأن يكون

التحديد موضوعياً بحيث لا يتحوي على تفاصيل أكثر أو الرقم يحمل ارقام عشرية

أو كسور، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تضليل المستخدم وعدم فهمه للمعلومة.

(1) عاصم النور حسن، دور جودة المعلومات الحاسوبية في رفع مستوى الكفاءة للنظام الضريبي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م) ص 30.

(2) المرجع السابق، ص 32.

هـ. كمال المعلومات وتامامها:

يتمثل هذا الهدف في الحصول على صورة شاملة لجميع المعلومات الضرورية.

و. الملاءمة

هذا الهدف يتمثل في أن المعلومات تستخدم لإتخاذ القرارات، وتعد الملاءمة للمعلومات المفصح عنها عنصراً أساسياً أو معياراً، وتعد على أساسه المعلومة على أساس المنفعة مع ربطها بالأنشطة المتعلقة بها، علماً بأن مفهوم الملاءمة يرتبط بالواقعية والصورة الوافية للمعلومات التي تقدم للمستخدمين.

3. تقرير المراجع الخارجي:

يمثل تقرير المراجع الخارجي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وذلك عن طريق مراجعة التقارير المالية والتحقق من إعداد وعرض التقارير المالية، وأنه قد تم وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة والقوانين المحلية ومن ثم إضفاء الثقة فيه.⁽¹⁾

إن أهمية تقرير المراجع الخارجي لا تتوقف عند مراجعة المعلومات المحاسبية وإبداء الرأي الفني فقط، بل تتعداها لتشمل قرارات الإستثمار والمحللين الماليين.⁽²⁾

عند التمعن في مضمون معايير المراجعة الدولية، نلاحظ أنها تتطلب من المراجع أن يوضح ما إذا كانت معلومات التقارير المالية تتفق مع معايير المحاسبية المتعارف عليها أم لا، فضلاً عن أن معايير المراجعة تتطلب من المراجع التحقق من ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية من فترة لأخرى.⁽³⁾

لذا فإنه في حالة تحفظ المراجع أو إبداء رأي متحفظ بخصوص عدالة ومصداقية التقارير المالية، فإن مثل هذا الإجراء ربما يشير إلى الكثير من التساؤلات مسبباً أضراراً بالغة

(1) إبراهيم العدي وأحمد يونس رمضان، أثر إستقلال مراجع الحسابات في مصداقية التقارير المالية (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة البعث - المجلد 73، العدد 5، 2015م) ص 185.

(2) المرجع السابق، ص 188.

(3) ميشيل سويدان، محمود قافيش، هنادي بطاينة ولينا حماد، مرجع سابق، ص 243.

الأثر بسمعة المنشأة ومقدرتها في جذب الأموال خاصة في السوق المالية، ولهذا فإن تقرير المراجع الخارجي يؤثر في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية التي تتطلبها التقارير المالية وذلك عن طريق تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها وقواعد المهنة التي يفرضها دستور مهنة المراجعة، وهذا مادعى أن تكون للمراجع الخارجي إستقلاليته التامة.⁽¹⁾

كما توجد عوامل أخرى هي:⁽²⁾

4. المعايير المحاسبية:

حيث يتم إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية، فالمعايير عالية الجودة تنتج تقارير مالية عالية الجودة والعكس، كما أكد مجلس معايير المحاسبة ضمن أهدافه على جودة المعلومات المحاسبية، إذ يجب توفير معايير محاسبية عالية الجودة حتى تنتج تقارير مالية عالية الجودة وفي هذا الصدد هناك أربع وجهات نظر لتقييم جودة التقارير المالية وهي:

أ. وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية:

حيث نجد أن إهتمام هذه الفئة يتحصر في تحديد الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعايير المحاسبية في مرحلة الصياغة والإعداد وذلك حتى يتم التوصل الى معايير عالية الجودة.

ب. وجهة نظر معدي ومراجعي التقارير:

حيث يهتمون بمدى قابلية المعايير المحاسبية للفهم والتطبيق مع تحسين المعايير للأداء والممارسات المحاسبية أثناء مرحلتي إعداد التقارير المالية ومراجعتها.

ج. وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية:

(1) على عبدالقادر دنيبات، الدلالات التفسيرية لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي (عمان: جامعة البلقاء التطبيقية، كلية العلوم الإدارية والمالية، مجلة العلوم الإدارية، العدد2، 2004م) ص 262.

(2) بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة لوسائل القياس (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد 1، عدد1، 2013م) ص 70.

إذ يهتمون بمدى تلبية المعايير المحاسبية لإحتياجاتهم وذلك بتوفير خصائص معينة حتى يتم الحكم على جودة التقارير.

د. وجهة نظر سوق الأوراق المالية:

تتمثل في تقييم جودة التقارير المالية بمدى الفاعلية في إستخدام الموارد في سوق الأوراق المالية وذلك عن طريق المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية وأثرها على متخذ القرار الأمر الذي ينعكس على أسعار الأسهم في السوق.

5. حوكمة الشركات:

حيث تعتبر الحوكمة من الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الإقتصادية على المنشآت والأزمات والإنهيارات المالية للعديد من المنشآت، والتي يرجع معظمها إلى الفساد المالي والإداري والممارسات غير السوية للرقابة والإشراف ونقص المهارات والخبرة، ظهرت الحاجة لها خاصة بعد الإنهيارات الإقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها روسيا ودول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في نهاية القرن الماضي، والإلتزام بمبادئ الحوكمة من شأنه التأثير على جودة التقارير المالية بالإيجاب.

6. المراجعة الداخلية:

إن كل من المراجعة الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية وتأثيرهما واحد، والمراجعة الداخلية ذات الجودة العالية هي تلك المراجعة المتسمة بالشفافية وتكون هناك رقابة دائمة تؤدي إلى منع التلاعب مما يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية.

7. لجان المراجعة:

يعتبر تشكيل لجان المراجعة الضامن للتأكد من جودة الضوابط التي تؤمن جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى حماية المستخدمين والمستثمرين خاصة بعد الفضائح والإنهيارات المالية الكبرى للشركات المالية في بداية القرن الماضي، مما حدى بالقائمين بأمر المحاسبة التركيز على جودة التقارير المالية ودور لجان المراجعة حيال هذا الأمر.

يرى الباحث أن جودة التقارير المالية تتأثر بعوامل البيئة بمختلف أنواعها والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتقرير المراجع الخارجي بالإضافة للمعايير المحاسبية ومبادئ حوكمة الشركات فضلاً على دور المراجعة الداخلية ولجان المراجعة.

خامساً معايير قياس جودة التقارير المالية:

من خلال العرض السابق لجودة المعلومات المحاسبية نجد أنه لا يوجد تعريف محدد أو معين لجودة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية، لكن من الممكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية، هذه المقاييس العامة تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. الدقة:

من الممكن التعبير عن جودة المعلومات في الماضي والحاضر والمستقبل وذلك لأنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها وذلك في التعبير عن الحالات الحالية، الماضية والمستقبلية.

2. المنفعة:

إن منفعة المعلومات المحاسبية تتمثل في عنصرين هما، حصة المعلومات وسهولة استخدامها، والمنفعة تكون في أحد الأشكال التالية :

أ. المنفعة الشكلية:

هي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات إتخاذ القرار.

ب. المنفعة الزمنية:

تعني توفر المعلومات لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

ج. المنفعة المكانية:

أي حصول المستخدم للمعلومة بسهولة.

د. المنفعة التقييمية أو التصحيحية:

(1) ناصر محمد على المجهلي، مرجع سابق، ص ص 73-76.

تتمثل في قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح النتائج المتمخضة عن إتخاذ القرار.

3. الفاعلية:

تتمثل الفاعلية في تحديد مدى ودرجة تحقيق المنشأة لأهدافها، أما المعلومات فإن فاعليتها تتمثل في مدى تحقيقها لأهداف المنشأة عن طريق إستخدامها لمواردها المحدده.

4. التنبؤ:

التنبؤ هو إستخدام معلومات الماضي والحاضر وذلك للتوقع بنتائج وأحداث المستقبل، هذه المعلومات يتم إستخدامها في التخطيط وإتخاذ القرار والشئ الحتمي هو أن جودة المعلومات المحاسبية تسهم في خفض عدم التأكد.

5. الكفاءة:

تتمثل الكفاءة في حسن إستخدام الموارد، بمعنى تحقيق أهداف المنشأة عن طريق إستخدام أقل قدر من الموارد، وتماشياً مع هذا المعتقد فإنه يجب تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل تكاليف ممكنة ويجب أن لا تتخطى التكلفة قيمة المعلومة.

يرى الباحث بأن معايير قياس جودة التقارير المالية تعتبر موضوعية وضرورية لقياس معلومات التقارير المالية وتوفرها يضيف أثر إعلامي وإيجابي على جودة تقارير المنشأة.

المبحث الثالث

مفهوم وأهمية الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية

تمهيد:

تحدد مفاهيم جودة التقارير المالية بالخصائص التي تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ووفقاً للقواعد الأساسية التي يجب توافرها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، كما يؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المنشآت الدولية التي تقوم بوضع المعايير المحاسبية، ومساعدة المسؤولين عن إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية والتي تكون نتاج تطبيق سياسات محاسبية بديلة، وهذه الخصائص تتمثل في الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجودة الأرباح المحاسبية.

أولاً: مفهوم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يقصد بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (ما يجب أن تنتم به المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقويم نوعية المعلومات).⁽¹⁾

كما تعتبر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير يمكن على ضوءها الحكم على مدى تحقيق هذه المعلومات المحاسبية لهدف الإسهام الفعال في ترشيد القرارات ورسم أفضل السياسات، فالمعلومات يجب أن تكون ذات قيمة وتأتي هذه القيمة من تأثيرها على القرارات بصورة عامة، فالمعلومة التي لها قيمة يجب أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومة.⁽²⁾

تعتبر أهداف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مرتبطة بمدى فائدتها للمستخدمين للقوائم المالية وقد تم وصف هذه الأهداف بواسطة أحد الكتاب كما يلي:

(1) سماح الغربي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية (المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص26.
(2) المرجع السابق، ص 28.

(الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية هو توافر مجموعة من المعايير أو المقاييس التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات).⁽¹⁾

كما حددت فوائد خصائص المعلومات المحاسبية في الآتي:⁽²⁾

1. الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تستخدم كمرشد أساسي وذلك عند المفاضلة بين الطرق المختلفة وخاصة عند تلك المواقف والتي لم تشملها المبادئ المحاسبية.
2. إن وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يزيد من تفهم مستخدمي التقارير المالية للمعلومات المحاسبية وذلك من حيث الفوائد وحدود الإستخدام.
3. إن وجود الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يسهم في زيادة وتحسين مستوى الإتصال بين الأفراد والمعلومات المحاسبية.

يرى الباحث أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي سمات يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى تكون نافعة لمستخدميها.

ثانياً: أهمية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

في الحياة المعاصرة أصبح للمعلومات دور ذو أهمية كبرى، حيث أصبحت المعلومات هي المحرك الرئيسي وذلك لتطوير فاعلية أي منشأة خاصة المساعدة في صناعة وإتخاذ القرارات في مجال التخطيط والبحث والتطوير وفي مجال الأنشطة المختلفة، والمعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات الكمية والتي تتم معالجتها في التقارير المالية ويتم إستخدامها بواسطة الإدارات والمستخدمين الخارجيين، وتلعب المعلومات دوراً مهماً في التخطيط لإتخاذ القرارات التي تعتمد على جودة تلك المعلومات،

(1) ملهم غسان الإسكاف ورزاق حسين شهيد، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية (حلب: جامعة حلب، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 44، 2018م) ص 252.

(2) زكريا عبده السيد، أثر المقدرّة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، 2012م) ص 246.

ولذا لابد من توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لأن عدم توافرها يؤدي إلى ظهور مخرجات عديمة الجدوى.⁽¹⁾

لكي تكون المعلومات ذات فائدة لابد من توفر ثلاث خصائص رئيسية هي البعد الزمني وبعد المحتوى والبعد الشكلي وذلك كما يلي:⁽²⁾

1. البعد الزمني:

يرتبط بزمان استخدام المعلومات ويحتوي على الجوانب التالية:

- أ. المواقيت، يجب توفير المعلومات في الزمان المناسب لكي تكون مناسبة للقرار.
- ب. التداول والحدثة، بمعنى أن تكون المعلومات مجده وحديثة.
- ج. التواتر والتكرار، تتمثل في مدى تكرار الحاجة من المعلومات المتواجدة.
- د. الفترة الزمنية، وهي الفترة التي تقدم فيها المعلومات.

2 . بعد المحتوى:

يتمثل بعد المحتوى في الجوانب التالية:

- أ. الدقة، وهي خلو المعلومات من الأخطاء.
- ب. الثبات والصدق، المقصود به إعطاء المعلومات لنفس النتائج إذا ما جريت للمرة الثانية، ويجب أن تكون المعلومات صادقة وصحيحة ومتطابقة مع معطيات الواقع في الشكل والمضمون والتوجه.
- ج. الواقعية، يجب على المعلومة أن تمثل الواقع ومرتبطة بإحتياجات المستخدمين بإختلاف أنواعهم مع التأكد من خلوها من التحيز.
- د. الملاءمة، يجب أن تكون ملائمة للموضوع وموجهة صوب المشكلة وذات إرتباط بحاجة المستخدم.
- هـ. الشمولية، وهي مقدرة المعلومة في إعطاء صورة كاملة عن المشكلة.

(1) معتر أمين السعيد، أثر تطبيق معيار الإبلاغ الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 24 ، 2016م) ص 468.
(2) المرجع السابق، ص 469.

و. الإيجاز، حيث يجب تقديم المعلومة لكل مستوى إداري بما يتناسب مع متطلبات هذا المستوي من المعلومات، فالمعلومات التي تقدم للمستوى الاستراتيجي تختلف عن تلك التي تقدم للمستويات الأخرى.

ز. المدى، يعبر هذا اللفظ عن مدى المعلومة، ضيق أم واسع بتركيز داخلي أو خارجي، ويتحدد مدى المعلومة بتحديد مدى شموليتها.

ح. الأداء، ويتمثل في قدرة المعلومة في الكشف عن الأداء والذي عن طريقه يمكن أن نقيس إتمام الأنشطة والتقدم.

3. البعد الشكلي:

يحتوي على الجوانب التالية:

أ. الوضوح، حيث يجب تقديم المعلومة للمستخدمين بصورة واضحة لا غموض فيها.

ب. المنهجية والإتساق، بمعنى أن تقدم المعلومات بطريقة متناسقة ومرتبطة.

ج. المرونة، بمعنى قدرة المعلومة على التكيف لأكثر من مستخدم.

د. التقديم، يقصد به طريقة تقديم المعلومات بشكل مختصر أو تفصيلي.

هـ. وسائط الإعلام، يقصد بها الوسيلة التي عبرها يمكن تقديم المعلومات للمستخدم،

حيث يمكن تقديم المعلومة سواء عن طريق فيديو أو ورق مطبوع أو أي وسيلة من

وسائل التواصل الاجتماعي.

يرى الباحث أن الأبعاد الثلاث والمتمثلة في البعد الزمني، وبعد المحتوى والبعد

الشكلي، تعتبر ضرورية وهامة وذلك حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية

للمستخدم.

ثالثاً: الخصائص النوعية الرئيسية للمعاومات المحاسبية

تتمثل الخصائص الرئيسية في كل من: الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم

والقابلية للمقارنة.

1. الملاءمة:

إن خاصية الملاءمة تعتبر إحدى الخصائص النوعية الرئيسية وذلك بالنسبة للمعلومات المحاسبية، ولكي تعتبر المعلومات المحاسبية مفيدة فإنه يجب أن تكون هذه المعلومة ملائمة وذلك لحاجة متخذ القرارات، وتعتبر المعلومة ممتلئة لخاصية الملاءمة عندما تؤثر على قرارات المستخدمين الإقتصادية عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث التي تتعلق بالماضي والحاضر والمستقبل، وهناك عدة تعريفات للملاءمة وذلك كما يلي:⁽¹⁾

عرفت بواسطة FASB بأنها تلك المعلومات التي لها القدرة في إحداث فرق في القرارات وذلك من خلال مساعدتها المستخدمين على تكوين تنبؤات بالنتائج المستقبلية أو تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها، ويمكن للمعلومات المحاسبية أن تكون ملائمة عن طريق تأثيرها على القيم والأهداف والقرارات.⁽²⁾

كما عرفت بأنها وجود علاقة وثيقة من المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعرض من أجلها، وتعتبر المعلومات ملائمة إذا كانت تساعد من يتخذ القرار في تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار، شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات.⁽³⁾

كما عرفت بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى عدم الإكتمال، وغالباً يقود إلى إتخاذ قرارات خاطئة.⁽⁴⁾

(1) الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية (الخرطوم: دن، 2008م) ص 154.
(2) وصفي عبدالفتاح أبوالمكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2000م) ص 272.
(3) عصمت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1996م) ص 11.
(4) الهادي آدم محمد إبراهيم، مجيد عبد الحسين، قاسم محمد عبدالله، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة كلية العلوم الإدارية جامعة إفريقيا، العدد الأول، 2017م) ص 68.

كما تم تعريف المعلومات الملائمة بأنها تلك المعلومة التي تؤثر في سلوك متخذ القرار وتؤثر فيه، مما يؤدي إلى إختيار متخذ القرار قراراً لا يتخذه إذا ما كانت هذه المعلومة غائبة عنه.⁽¹⁾

كما يرى أنصار القيمة العادلة بأن التقييم المستند إلى أسعار البيع في السوق لا يحقق مبدأ الملاءمة للمستثمرين فقط بل يحقق رغبات المستخدمين كافة، ويتمثل ذلك في حصول المستخدمين على معلومات موضوعية تساعدهم في إتخاذ القرارات.⁽²⁾ أما في الإطار الفكري للمحاسبية: فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن ترتبط هذه المعلومة بالغرض من إستخدامها وأن تكون مؤثرة في هذا الغرض.⁽³⁾ تكون المعلومة المحاسبية ملائمة وذلك إذا توفرت فيها الخصائص الفرعية التالية، القيمة التنبؤية، القيمة الإسترجاعية والتوقيت المناسب للمعلومات.⁽⁴⁾ أ. القيمة التنبؤية للمعلومات:

حيث تتمثل هذه الخاصية في مساعدة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار في التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية، وذلك على أثر نتائج التوقعات المستقبلية ونتائج الماضي، ولذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تساعد المستخدم على التنبؤ بالعوائد والتي لها إرتباط بالنشاط المتعلق بالمستقبل، ومن غير معرفة الأحداث الخاصة بالماضي تصعب عملية التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، فضلاً عن أن معرفة الماضي دون أن نهتم بالمستقبل يعتبر عملاً دون هدف، وهذا يقودنا إلى القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية والتي تساعد المستخدمين في التنبؤ

(1) جيوار أحمد سالار، أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م) ص 56.

(2) المرجع السابق، ص 59.

(3) هاجر بكاري، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية (الوادي: جامعة محمد لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص 12.

(4) المرجع السابق، ص 13.

بالنتائج المتوقعة للأحداث باختلاف أنواعها، وبالتالي فهي تؤكد توقعات المستخدمين وتساعد في تقويمها.

ب. القيمة الإسترجاعية للمعلومات:

القيمة الإسترجاعية للمعلومات المحاسبية تعني قدرة المعلومة المحاسبية في تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو تلك التي تتعلق بالمستقبل ويطلق عليها التغذية العكسية أيضاً، وأهميتها لا تقل عن القدرة التنبؤية وخاصة بالنسبة لمتخذ القرار والمتمثلة في مساعدته في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة مما يقوده إلى إستخدام هذه المعلومات في تقييم نتائج القرارات والتي بنيت على هذه التوقعات.

كما تتميز المعلومات المحاسبية أيضاً بالقدرة على التقييم الإرتدادي وذلك لنتائج قرارات الماضي فضلاً عن القيمة التنبؤية العالية وذلك بالنسبة للمستقبل، وغالباً ما يتم عرض مثل هذه المعلومات في التقارير المرحلية والتقارير النظامية، وعليه فإن قيمتها مزدوجة تتوفر فيها قيمة تنبؤية عالية بالمستقبل ولها قيمة التغذية الاسترجاعية لقرارات الماضي وتوقعات المستقبل.

ج. التوقيت المناسب:

المقصود بالتوقيت المناسب أو الملائم تقديم المعلومة المحاسبية للمستخدم عندما يحتاج إليها، لأن هذه المعلومة المحاسبية حتماً ستفقد فائدتها ومنفعتها للمستخدم عندما يكون محتاجاً لها في لحظة معينة ولم تتوفر له، أو وفرت له لكن بصورة متأخرة، أو قدمت المعلومة للمستخدم لكن بعد حدوث الأحداث التي كان المستخدم يحتاج فيها للمعلومة حتى يتخذ قراره، وهناك جانبين لخاصية التوقيت المناسب هما:

i. دورية التقارير المالية

ii. المدة الزمنية بين نهاية الفترة المالية وبين تاريخ عرض التقارير.

لأهمية توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، لجأت العديد من المنظمات المهنية والحكومات في الدول إلى تحديد موعد لنشر التقارير المالية، وقد ذهبت لجنة تنظيم الأسواق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحديد فترة زمنية لنشر التقارير المالية تحددت بثلاث شهور بعد نهاية السنة المالية.

2. الموثوقية:

تمثل خاصية الموثوقية إحدى الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، وهذه الخاصية تتوافر في المعلومات المحاسبية عند ما تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء، وتتمتع بالحياد مع إتصافها بأمانة التعبير، فهي خاصية تتمتع بأمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الإعتماد عليها.⁽¹⁾

تقاس موثوقية المعلومات المحاسبية بمقدار خلو المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها عبر التقارير المالية من الأخطاء والتحيز في العرض، مع عرض الصورة الصادقة للأحداث للمستخدمين والذين يفتقرون إلى الوقت والخبرة لتقييم محتويات التقارير المالية، ومن ثم إختيار المعلومات المفيدة بالنسبة لهم.⁽²⁾

الموثوقية من وجهة نظر FASB هي خاصية للمعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله.⁽³⁾

بناءً على هذا يجب على من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الأمانة، وهذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات، وذلك باعتبارها تعبيراً صادقاً وبصورة حقيقية عن المركز المالي للمنشأة الإقتصادية.

لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها، لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

(1) محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، ط 1 (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م) ص 324.

(2) جيوار أحمد سالار أحمد، مرجع سابق، ص 60.

(3) عبدالكريم محمد سلمان، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية (بغداد: جامعة بغداد، المعهد التقني للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2012م) ص 26.

الصدق في التعبير، الحياد والقابلية للتحقق وسيتم تناولها كما يلي:⁽¹⁾

أ. الصدق في التعبير:

يتمثل الصدق في التعبير في وجود درجة قصوى من التطابق بين المعلومات والظواهر التي يراد التعبير عنها، بمعنى صدق تمثيل المضمون والجوهر بعيداً عن الشكل، وبمعنى آخر فإن المعلومات التي تتميز بالصدق يجب أن تمثل المضمون المستهدف تمثيلاً حقيقياً وصادقاً، وبناءً على هذا تعتبر خاصية الصدق في التعبير معبرةً عن وجود تطابق أو إتفاق بين الأرقام والأصناف المحاسبية من ناحية، والموارد والأحداث التي تنتج نتيجة هذه الأرقام في التقارير المالية من ناحية أخرى.

ب. الحياد:

يعرف الحياد بعدم التحيز، ويقصد به عدم إختيار بيانات أو معلومات تؤدي إلى تفضيل طرف معين من الأطراف التي تهتم بالمعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، بصورة عامة يقصد بحياد المعلومات المحاسبية تجنب الفعل المقصود من التحيز والذي قد يمارس بواسطة القائمين بإعداد وعرض التقارير المالية، وذلك بقصد الوصول إلى نتائج مسبقة، أو يقصد به التأثير على سلوك المستخدمين للمعلومات المحاسبية في اتجاه معين، كما أن المراجع الخارجي لا يتجرأ للمصادقة على تقارير متحيزة لصالح فئة على حساب الفئات الأخرى.

هناك نوعين من أنواع التحيز هما:

التحيز في عملية القياس، وكمثال إستخدام مبدأ التكلفة التاريخية وإتباع سياسة الحيطة والحذر لبعض البنود.

التحيز من قبل القائم بعملية القياس، حيث تقوم عملية القياس على البشر وهم يختلفون في تقديراتهم وتبريراتهم، وعليه فالتحيز البسيط شئ مقبول في هذه الحالة ويجب أن تحتويه التقارير المالية.

(1) عبدالكريم محمد سلمان، مرجع سابق، ص ص 26-27.

ج. القابلية للتحقق:

تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها وذلك في الإختيار من بين الطرق المحاسبية، حيث أن هذه الخاصية تزيد من الثقة في التقارير المالية المقدمة للمستخدمين. تطرق الكتاب إلى خاصية القابلية للتحقق وقد رأى البعض بأن خاصية القابلية للتحقق مبدأ نسبي، ويقصد بها وجود درجة عالية من الإتفاق بين القائمين بأمر القياس المحاسبي، أي عند إستخدام نفس القياس لفحص نفس المعلومات نتوصل لنفس النتائج، كما أن خاصية القابلية للتحقق تشتق من فرض الموضوعية في المحاسبة والذي يقضي بأن تكون البنود الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق منها بواسطة المحاسب أو أي شخص آخر.

3. القابلية للفهم:

تعتبر إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وتسمح للمستخدم الذي يمتلك قدر معقول من الدراية المحاسبية إدراك مغزى تلك المعلومات، ويقصد بها خلو البيانات من الغموض بحيث يسهل فهمها بسهولة وذلك لتحقيق الفائدة منها، ولهذا يجب أن تكون بيانات التقارير المالية بسيطة وواضحة وخالية من الغموض والتعقيد.⁽¹⁾ هناك إجراءات تساعد في فهم المعلومات المحاسبية وإستيعابها وهي:⁽²⁾ أ. تصنيف البيانات في مجموعات.

ب. وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض. تعتمد هذه الخاصية على خصائص تتعلق بالمستخدم، مثل مستوى الوعي، مستوى التعليم والقدرة على الفهم والإستيعاب والإدراك والمعلومات السابقة والخبرة، وعلى معدي التقارير المواءمة ما بين الرغبات والصفات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية.⁽³⁾

(1) عبد الملك عمر زيد، المحاسبة الإسلامية في المجتمع الإسلامي، ج 1 ط 1 (عمان: ، د.ن ، 1987م) ص 140

(2) المرجع السابق، ص 141.

(3) محمد مطر، مرجع سابق، ص 319.

يصنف مستخدمي المعلومات المحاسبية حسب درجة فهمهم إلى مستخدم حصيف ومستخدم عادي ومستخدم ضعيف، ومن هنا وحتى تتحقق للمعلومة المحاسبية الإستجابة المطلوبة، يجب أن تقدم المعلومة بطريقة تمكن المستخدم من فهمها وإستيعابها وإلا صارت مجرد أرقام وبيانات لا فائدة منها.⁽¹⁾

4. القابلية للمقارنة:

هذه الخاصية تمكن المستخدمين للمعلومات المحاسبية من التعرف على أوجه التشابه والإختلاف بين أداء المنشأة والمنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى مقارنة أداء المنشأة بين فتراتها الزمنية المختلفة، مع العلم بأن لمبدأ الثبات في إستخدام السياسات والإجراءات المحاسبية دور كبير على كفاءة خاصية القابلية للمقارنة.⁽²⁾ لكي تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة يجب توفر الشرطين التاليين:⁽³⁾

أ. سهولة العرض مع إستخدام أسلوب واحد للقياس المحاسبي يساعد في تقييم تلك المعلومات.

ب. الثبات في القياس والعرض للمعلومات من فترة زمنية لأخرى.

يرى الباحث أن الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية تساعد في تقديم معلومات ملائمة وموثوق بها وقابلة للفهم والمقارنة من قبل المستخدمين، وبالتالي تعتبر مفيدة لهم في عملية إتخاذ القرارات، كما أن الفائدة لا تتحقق إلا بتوفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وإذا ما فقدت المعلومة إحداها تصبح غير مفيدة وغير ذات جدوى في ترشيد القرار.

(1) على عبدالله الزغبي، حسن محمود الشطاري، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية (القصيم: جامعة القصيم، مجلة العاوم الإءلرية والإءقءصاءية، مءءء5، عءءء2، 2012م) ص 243.
(2) صاءقءءءسني، الأءلليل المالى والمءاسبى للأصول المالىة وءءبلىقائها (عمان: ءار مءء للنشر وءءوزبع، 1998م) ص 27.
(3) المراءع السابق، ص33.

رابعاً: الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية مهمة، كالخصائص الرئيسية، وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بها، وذلك لأهمية وضرورة توافرها بجانب الخصائص النوعية الرئيسية وتتمثل في الثبات والشمول وسيتم تناولها بإيجاز كما يلي:⁽¹⁾

1. مبدأ الثبات:

المقصود بمبدأ الثبات أن تتبع المنشأة نفس الطرق والأساليب المحاسبية نفسها للأحداث نفسها من فترة محاسبية إلى أخرى، وفي حالة أن تطبق منشأة إقتصادية المعالجة المحاسبية نفسها للأحداث نفسها من فترة لأخرى في هذه الحالة تعتبر المنشأة ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، وهذا لا يعني عدم قدرتها في التحول من طريقة محاسبية إلى أخرى، حيث أنه بإمكانها تغيير سياساتها وطرقها المحاسبية إذا ما وضح أفضليتها، وهنا يجب على المنشأة الإفصاح عن طبيعة وأثر التغيير في التقارير المالية وذلك في الفترات التي حدث فيها التغيير، والذي يجب أن يشير إليه المراجع الخارجي في تقريره الذي يقدم من ضمن التقارير المالية.

2. الشمول:

يتمثل الشمول في الإفصاح الكامل لكافة المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية عن طريق إتاحتها للمستخدمين، ويجب أن تكون المعلومات المحاسبية ذات علاقة بالأنشطة بعضها ببعض وذلك في شكل مجموعة من التقارير المالية الملائمة والتي تعبر عن تحقيق فاعلية النظام الإداري لتحقيق الأهداف، وبناءً على هذا يجب عدم إخفاء أي حقيقة جوهرية تهم المستخدمين بما يتساير مع إعتبارات الأهمية النسبية. يحتوي مبدأ الإفصاح الشامل على أربع فروع أساسية هي:

(1) محمد حيدر موسى شعث، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م) ص 40.

أ. المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية ويمكن مقابلة إحتياجاتهم عن طريق التقارير المالية ذات الغرض الخاص .

ب. الإحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية، يمكن مقابلتها عن طريق الإفصاح عن الدخل والثروة.

ج. على الإدارة خدمة المستخدمين بالإفصاح عن التقارير المالية التالية، قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

د. على الإدارة أن تفصح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنسب الوسائل حتى يكون هناك توازن بين التكلفة والمنفعة.

يرى الباحث ضرورة توافر الخصائص النوعية الثانوية حتى تعزز الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية لتكون نافعة وذات جدوى لمستخدميها لإتخاذ قرارات رشيدة.

خامساً: العلاقة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية:

تعتبر الملاءمة والموثوقية خاصيتان أساسيتان وذلك في تقييم نوعية المعلومات والبيانات المقدمة عبر التقارير المالية للمنشآت الإقتصادية، وعليه فإن أي تحسين في الملاءمة يتبعه تحسين في الموثوقية، إلا أن هذا لا يحدث دائماً، فهناك الكثير من الخيارات المحاسبية والتي تستدعي التوضيح بقدر من الموثوقية لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، والعكس التوضيح بقدر من الملاءمة للوصول للموثوقية.⁽¹⁾

يقصد بالملاءمة وجود إرتباط منطقي بين المعلومات وبين القرارات، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في إتخاذ القرار، أما الموثوقية هي خاصية تتعلق بأمانة ومصداقية المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار، وبالرغم من أهمية كل من الخاصيتين للمعلومات المحاسبية إلا أنه هناك إحتمال التعارض

(1) مصطفى عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني (سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م) ص 106.

بينهما، وأن هذا التعارض ينتج عن طريق تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ومثال لذلك تطبيق أساس التكلفة التاريخية، حيث تتمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الموثوقية إلا أنها تتمتع بدرجة قليلة من الملاءمة، والعكس نجد أن مبدأ القيمة العادلة أكثر ملاءمة في عملية إتخاذ القرارات، إلا أنه أقل موثوقية وذلك من حيث إمكانية الإعتماد على هذه المعلومات، وبناءً على هذا التعارض فإنه يمكن التوضيح بمقدار من الملاءمة في سبيل الحصول على الموثوقية، والتوضيح بقليل من الموثوقية في سبيل الحصول على الملاءمة، فالعلاقة عكسية والحل في إجراء نوع من المبادلة والتوفيق بينهما.⁽¹⁾

يرى الباحث ضرورة تقديم الملاءمة على الموثوقية مع العمل على التوفيق بينهما دائماً وعدم إهمال أحدهما على حساب الآخر.

سادساً: القيود الأساسية للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

عند التطرق للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يجب عدم إغفال تلك القيم التي يجب الإلتزام بها من قبل المحاسب عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبية، وذلك حتى يتسنى الحكم على منفعة هذه المعلومات للمساعدة في إتخاذ القرار، وهذا ما أشار إليه FASB حيث أوضح أن المعلومات المالية التي في التقارير المالية ما هي إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها.⁽²⁾

إن إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية يتأثران بقيدتين أساسيين هما التكلفة مقارنة بالمنفعة والأهمية النسبية كما يلي:

1. العلاقة بين التكلفة والمنفعة:

إن المعيار الأساسي الذي يتم بناءً عليه إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية هو معيار فائدة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، لذا فإن عملية إنتاج وتوصيل المعلومات

(1) مصطفى عقاري، مرجع سابق، ص 108.

(2) عوض الله جعفر الحسن أبوكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مجموعة شركات سوداتيل العالمية، مجلة العلوم الإقتصادية، مجلد 12، عدد 2، 2012) ص 113.

المحاسبية بواسطة المنشأة للمستثمرين تتأثر بقيدي التكلفة والعائد، والمؤشر العام لإنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية هو أنه يجب عدم إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية في حالة زيادة تكلفتها عن منفعتها، والعكس في حالة زيادة المنافع عن التكاليف، في هذه الحالة يمكن إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية للمستخدمين.⁽¹⁾

لذا فإن المعلومات المحاسبية لا يستفيد منها إلا من بتحمل تكلفة إنتاجها. لهذا فإن المعلومات المحاسبية تخضع لعوامل العرض والطلب، ولهذا فإن المنشأة تتحمل بصورة مباشرة التكاليف الخاصة بإنتاج وتوزيع التقارير المالية، علماً بأن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود فائدتها على المستخدم الخارجي.⁽²⁾

2. الأهمية النسبية:

هذه الخاصية تعتبر خاصية حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتعتمد متطلباتها على إعتبارات كمية ونوعية أعلى الإثنين معاً.⁽³⁾ تم تعريف الأهمية النسبية بأنها القيمة النسبية لبعض من بنود التقارير المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتم إتخاذها بناءً على المعلومات المعروضة في التقارير المالية.⁽⁴⁾

من هنا فإن البند يعتبر هام نسبياً إذا كان تضمينه أو حذفه من التقارير المالية يؤثر أو يغير في الحكم الشخصي للمستخدم متوسط المهارات، وفي الجانب الآخر يعتبر البند غير هام نسبياً إذا كان تضمنية أو حذفه لا يؤثر في الحكم الشخصي لمتخذ القرار.⁽⁵⁾ إن المعلومة ذات الأهمية النسبية هي تلك المعلومات التي إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه يؤدي إلى تأثير في قرار مستخدم المعلومة، والمشكلة تتمثل في تحديد مدى

(1) عبدالحميد مانع الصبح، أهمية الملاءمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض إتخاذ القرارات وتقييم الأداء (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1995م) ص 52

(2)، المرجع السابق، ص 54.

(3) أنور حمد سليمان أحمد حمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م) ص 98

(4) منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقاً للمعايير الدولية (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، 2007م) ص 178.

(5) محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (الزقازيق: كلية التجارة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 1، 2005م) ص 744.

درجة الأهمية النسبية للمعلومات وذلك لبعض الإيرادات والمصروفات أو الأصول والخصوم أو صافي دخل المنشأة، بالإضافة إلى صعوبة تحديد المعلومات التي تكون على درجة من الأهمية حتى تظهر في تقارير المنشأة.

بناءً على ما سبق فإن الأهمية النسبية تعتبر قيداً مهماً للمعلومات المحاسبية، وذلك نتيجة لعدم قدرة المستخدمين في التعامل مع الكثير من المعلومات المحاسبية.⁽¹⁾ نتيجة لذلك على إدارات المنشآت القيام بالآتي:⁽²⁾

أ. أن يكون إعداد التقارير المالية مبني على تلخيص لكم كبير من المعلومات وذلك بطريقة تجعل المعلومات المحاسبية ذات منفعة لمستخدمي التقارير المالية.
ب. عدم عرض بيانات بصورة غزيرة حتى لا تكون مضللة.
ج. عدم التوسع في عرض البيانات المحاسبية، حيث يؤدي التوسع في العرض إلى معلومات غير ملائمة.

في هذا الصدد يرى الشيرازي وجود ارتباط وثيق بين خاصية الملائمة والأهمية النسبية، حيث أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التقارير المالية، لا تعتبر مهمة وبالتالي فلا داعي للإفصاح عنها، بالإضافة لما تقدم فإن هناك ارتباط بين إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية وبين الأهمية النسبية، حيث إنَّ أخطاء القياس المحاسبي غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.⁽³⁾

عند تحديد درجة الأهمية النسبية للمعلومة، يجب أخذ العناصر التالية في الاعتبار:⁽⁴⁾
أ. البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.

ب. حدود التجميع أو تفصيل البيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.

ج. البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة وتكون وافية لتضمينها في القوائم المالية.

(1) أنور حمد سليمان أحمد حمد، مرجع سابق، ص 99.
(2) أم سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان (أمدردمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م) ص 67.
(3) عماد محمد على أبو عجيبة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (المسيلة: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مؤتمر الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة، أكتوبر 2009م) ص 7.
(4) المرجع السابق، ص 8.

د. توضيح الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
هـ. بيان العلاقات الخاصة بين الوحدة والأفراد والجماعات المعنية والتي تؤثر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين في جماعات أخرى.
و. الخطط والتوقعات الملائمة للإدارة.

يرى الباحث بأن عوامل التكلفة والمنفعة والأهمية النسبية عوامل مهمة، حيث تتحكم في ما يجب الإفصاح عنه وفي هذا فائدة للمنشأة من ناحية تقليل تكلفة الإفصاح، وفائدة للمستخدم بعدم إهدار جهوده في تحليل معلومات ليس هناك فائدة ونفع من تحليلها.

سابعاً: نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية.

تم تصنيف نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية في ثلاث مداخل هي:⁽¹⁾

1. مدخل جودة الربح:

حيث يستند المؤيدون لهذا المدخل بأن الربح المحاسبي هو الأكثر أهمية من بين المعلومات المحاسبية وذلك لمعظم المستخدمين، ولهذا يتوقف تحقيقه على ما يتوفر من موارد وكفاءة الإدارة في تشغيل هذه الموارد والفرص الإستثمارية المتوقعة، ومن أشهر النماذج في هذا المدخل نموذج إنحدار الأرباح ونموذج قياس القدرة التنبؤية للأرباح وعيب هذه النماذج هو اعتمادها على سلاسل زمنية طويلة.

2. مدخل جودة الاستحقاقات:

هذا المدخل يشير إلى المدى الذي تفسر فيه الإستحقاقات المحاسبية والتحقق من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج جودة الإستحقاق.

3. مدخل توقيت الإعراف:

(2) محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرار الإستثمارية (ورقة: جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 9، 2010م) ص16.

حيث يعتبر المؤيدون لهذا المدخل بأن عدم الإعراف بالإيرادات أو المصروفات في الوقت المناسب يضعف من جودة الأرباح ويؤدي إلى عدم جودة المعلومات المحاسبية، ومن أهم نماذجه نموذج البنود الإستثنائية ونموذج خاصية وقتية الربح. يرى الباحث أنه حتى تتحقق جودة المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية لا بد من إستخدام المداخل المشار إليها.

ثامناً: تحسين جودة التقارير المالية

بإستعراض المفاهيم السابقة والتي تناولها الباحث في الدراسات السابقة عن التحسين وجودة التقارير المالية، نجد أن التحسين يعني التجويد للوصول للأحسن، وهذا يتطلب متابعة العمليات الخدمية منذ بدايتها من قياس وإثبات وإفصاح ، ومعالجة أي نواحي قصور تظهر أول بأول، وبهذا تتحقق عملية التحسين وهي عملية مستمرة. أما جودة التقارير المالية، فإن الغالبية العظمى من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع والتي إستعان بها الباحث في هذه الدراسة، فقد إتفق كتاب تلك الدراسات على أن جودة التقارير تتمثل في مدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية، وهذه الخصائص هي الملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة. من واقع الدراسات السابقة، يرى الباحث أن تحسين جودة التقارير المالية يتمثل في الآتي.

1. أن يتم نشر التقارير المالية في الوقت المناسب.
2. أن تؤدي التقارير المالية إلى تغيير في إتجاه القرار.
3. أن تتمتع بيانات التقارير المالية بقدرة التنبؤ بالمستقبل.
4. أن تكون معلومات التقارير المالية لها القدرة التي تمكنها من التحقق من صحة التوقعات.

5. أن تكون المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية القدرة في تقليل عدم التأكد.

6. أن تخلو المعلومات الظاهرة في التقارير المالية من التلاعب المتعمد أو المقصود.

7. أن تمكن معلومات التقارير المالية المستخدم من إستخدامها فيما يعرف بالتغذية العكسية.

8. أن تكون معلومات التقارير المالية قادرة على تمثيل الأحداث والواقع بصورة سليمة.

9. أن يكون المستخدم قادراً على إستخدام المعلومات بين فترة وأخرى وبين منشأة وأخرى.

10. أن تكون معلومات التقارير المالية مقدمة لجميع المستفيدين دون تحيز.

11. أن تكون لمعلومات التقارير المالية إمكانية التحقق منها.

12. أن تمكن معلومات التقارير المالية المستخدم في الحصول على المعلومة المطلوبة،

13. أن تتمتع التقارير المالية بالثقة من قبل المستخدمين.

14. أن تكون المعلومات المقدمة للمستخدمين متسمة بالإكتمال وعدم النقصان.

15. أن تتسم معلومات التقارير المالية بالموضوعية الكافية.

يرى الباحث بأن التحسين يعتبر مرحلة من مراحل الجودة والتي تعني متابعة

وتصحيح الإنحرافات أول بأول مع توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حتى

تكون المعلومة نافعة ومفيدة للمستخدم وتساعده في ترشيد قراره.

الفصل الثالث

الإطار النظري لإتخاذ القرار الإستثماري

المبحث الأول: مفهوم ومبادئ ومخاطر الإستثمار

المبحث الأول: مفهوم وأساليب ومعوقات القرار

المبحث الأول: مفهوم ومبادئ ومحددات القرار الإستثماري

المبحث الأول

مفهوم ومبادئ ومخاطر الإستثمار

تمهيد:

الاستثمار من أهم العمليات التي تقوم بها المنشآت أو الأفراد فهو يبين مكانة وقدرة هذه الأطراف على التوظيف الأمثل لرؤوس الأموال بهدف زيادة قيمتها وتعظيم الثروات ولذلك يكتسب أهمية بالغة نتيجة للظروف المحيطة به والمتغيرات المؤثرة عليه، وأصبح موضوع الإستثمار من الموضوعات التي تحتل مكانة هامة في إقتصاديات الدول المختلفة، فهو يعتبر أحد العوامل الأساسية التي تدخل في تطور المنشآت، فتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة لا يمكن تحقيقه إلا برفع معدلات الاستثمار.

أولاً: مفهوم الإستثمار

ظهرت العديد من التعاريف والمفاهيم الخاصة بالإستثمار منها:

هو عبارة عن تخصيص للأموال في مجالات مختلفة تؤدي إلى تعظيم العائد من الموارد المتاحة وتوجيه هذه الموارد إلى المجالات الأكثر منفعة.⁽¹⁾

حيث يمثل الإستثمار كل النفقات التي يتم من خلالها حيازة أصول سواء كانت مادية أو غير مادية، صناعية، تجارية ومالية وذلك أملاً في الحصول على تدفقات نقدية من أجل تعظيم الثروة.

الإستثمار هو التخلي عن إستخدامات أموال حالية ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على المزيد من التدفقات النقدية في المستقبل، تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة بسبب التضخم مع إمكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة.⁽²⁾

(1) محمد على سويلم، أدوات الإستثمار في البورصة (القاهرة: دار المطبوعات الجامعية، 2013م) ص 12.
(2) المرجع السابق، ص 13.

عرف بأنه تخصيص الموارد من أجل تحقيق العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً خلال فترة زمنية طويلة.⁽¹⁾

كما عرف بأنه توظيف الأموال لفترة زمنية محدودة بهدف الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال ومخاطر التضخم والتدفقات.⁽²⁾ وفقاً للمعيار الدولي رقم (25) بأنه أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال التوزيعات (أرباح، إيجار، عوائد) أو الزيادة الرأس مالية، أو بمنافع أخرى تعود للوحدة المستثمرة مثل تلك التي تحصل عليها المنشأة من خلال العلاقات التجارية.⁽³⁾ أما مفهوم الإستثمار في الفكر الإقتصادي يعني التخلي عن موارد اليوم للحصول على إيراد أكبر من التكلفة الأولية وهو يأخذ بعين الإعتبار ثلاث عناصر هي الزمن والعائد والخطر.⁽⁴⁾

أما في المفهوم المالي فالإستثمار هو إكتساب الموجودات المالية، بمعنى توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية، بينما يعني مفهوم الإستثمار في المحاسبة، هو الزيادة في أصول المؤسسة.⁽⁵⁾

يرى الباحث أن الإستثمار هو دفع مقدار معين من الأموال بهدف إستثمارها في مجموعة أصول لتعظيم العائد منها وزيادة قيمتها بعد مدة معينة.

ثانياً: أهداف الإستثمار

تتمثل أهداف الإستثمار في غايات عديدة منها:⁽⁶⁾

1. العمل على تعظيم ثروة المستثمرين وذلك من خلال النظرة التقليدية التي تقوم على تحقيق أرباح بأقصى درجة وأقل درجة من المخاطر.

(1) طارق حيدر حردان، مبادئ الإستثمار (عمان: دار المستقبل للنشر، 1997م) ص 14.
(2) سمير عبد الدائم حسن العويبي، تحليل إتجاهات المستثمرين الأفراد في سوق فلسطين للأوراق المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، ماجستير غير منشورة، 2010م) ص 53.
(3) المرجع السابق، ص 55.
(4) عبد الرحمن زكي إبراهيم، التخطيط الإقتصادي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997م) ص 14.
(5) المرجع السابق، ص 16.
(6) ناهض خضر أبو الضيف، أثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين، (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص ص 17-18.

2. المساهمة في الإنعاش الإقتصادي وزيادة رفاهية المتجمع من خلال الوصول للعائد بمفهومه الواسع (المالي والإقتصادي) والإجتماعي والبيئي.
 3. الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر وذلك من خلال دراسة المخاطر المتوقعة لهذا الإستثمار مما يؤدي إلى تفادي المخاطر السلبية التي تحيط بهذه الأصول.
 4. تحقيق عوائد مستقرة للأصول تسهم في تدفقات نقدية غير متقطعة، مع وضع القيمة المالية لهذه العوائد في الإعتبار مما يؤدي إلى المحافظة على القوة الشرائية.
 5. إستقرار السيولة النقدية بالرغم من أن السيولة لا نعد محوراً إستراتيجياً للمستثمر في بعض الحالات، ويعتبر إستقرار السيولة ضروري لدفع التدفقات وتغطية المتطلبات والإيفاء بالديون.
 6. إستمرار تدفق الدخل بصورة متصاعدة وهذا الهدف يمثل قمة طموح المستثمر لأنه يزيد من قدرته الإنتاجية وقوته الإقتصادية والمالية.
- يرى الباحث أن أهداف الإستثمار يمكن حصرها في المجال المالي والمجال الإقتصادي والمجال الإجتماعي والأهداف الإستراتيجية للدولة ومثال لذلك تفضيل المستثمر الوطني على المستثمر الأجنبي.

ثالثاً: أهمية الإستثمار

- يعد الإستثمار من أهم الأدوات الفعالة لقيام أي منشأة وهو عنصر مهم وذلك بسبب الفوائد التي يعود بها علي الجميع من خلال الإستقرار في معدلات الدخل والتشغيل والمدخرات التي تسعى إليها دول العالم وتبرز أهمية الإستثمار في الآتي:⁽¹⁾
1. تحسين مستوي الدخل المعيشي للمواطن وتحقيق عوائد مجزية للمشتثمر.
 2. توفير فرص العمل

(1) نور الهدى الأعور، تأثير وضعية الخزينة على القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية (ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م) ص11.

3. العمل على زيادة الدخل القومي

4. توفير عملة صعبة عن طريق زيادة حصيلة الصادر

5. توجيه الموارد نحو المجالات النافعة للمجتمع وبالتالي تقل الانشطة الطفيلية في الاقتصاد.

يرى الباحث بأن أهمية الإستثمار بالنسبة للمنشأة تكمن في تحقيق عوائد مستقرة وإستمرار السيولة النقدية وإستمرار تدفق الدخل.

رابعاً: مبادئ الإستثمار

هنالك مبادئ يقوم عليها الإستثمار تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. مبدأ الإختيار:

يبحث المستثمر الرشيد عن فرص متعددة وذلك لتوفير مرونة أكبر للإختيار المناسب للفرصة الإستثمارية، وهنا يبرز دور الخبرة الكافية والمؤسسات المالية الوسيطة في تقديم المشورة لعموم المستثمرين.

2. مبدأ المقارنة:

إن جوهر مبدأ المقارنة يكمن في المفاضلة بين البدائل المختارة ومجالها المناسب، وللمقارنة صور متعددة أشهرها هو التحليل المالي أما بشكل نسب مالية أو متوسطات للأسعار أو معدلات فوائد، وهذا المبدأ يعتمد بصورة كبرى على درجة تفضيل المستثمر للعائد والمخاطرة.

3. مبدأ الموضوعية:

(1) عبد الرضا شفيق البصري، دور الإفصاح الوارد في القوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة والاقتصاد، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 40، العدد 110، 2014م) ص 223.

حيث يقوم هذا المبدأ على إشتراط أن تكون جميع المؤشرات المالية المستخدمة في المقارنة ذات موضوعية، تجنباً لتحيز القياس، بمعنى أنه لو استخدم عدة مستخدمين مؤثر مالي واحد لتوصلوا إلى نتيجة واحدة ونتائج متقاربة.

4. مبدأ الملاءمة:

يشكل منحى التفضيل الأساس لتطبيق هذا المبدأ، وهذا المنحى يتحدد شكله بدخل المستثمر وعمره ووظيفته ومركزه الإجتماعي.

5. مبدأ توزيع الأخطار:

عادة يسعى المستثمر لتخفيض مخاطر الإستثمار عن طريق توزيع موارده بين أنواع مختاره من الإستثمارات سواء من ناحية المجال أو أدوات الإستثمار وهو ما يعرف بالمحافظة.

يرى الباحث أن مبادئ الإستثمار تقترض على المستثمر الإختيار من بين الفرص المتعددة المتاحة له والتي تمكنه من إجراء المقارنة بين البدائل المتاحة والتي تتسم بالملاءمة والموضوعية مع توزيع الموارد على عدد من الإستثمارات حتى يقلل المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

خامساً: الإستراتيجية الإستثمارية

عند إتخاذ المستثمر قراراً بإستثمار وتوظيف أمواله يضع إستراتيجية معينة لهذا الإستثمار مراعيّاً في ذلك الآتي:⁽¹⁾

1. تنوع الإستثمار:

(1) أحمد غنيم، صناعة قرارات الإنتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك (بور سعيد: مجموعة النيل العربية للنشر، 2002م) ص 108.

هو التعامل بأدوات إستثمارية متنوعة والإستثمار في مشاريع بقصد تجنب الخسائر الضخمة والمخاطر الكبيرة، فقد يحقق مشروع ما خسارة ولكن ربما يحقق مشروع آخر ربحاً يغطي الخسارة التي حققها المشروع الأول مما يحقق للمستثمر أكبر المكاسب.

2. آجال الاستثمار:

لأدوات الإستثمار تواريخ إستحقاق محددة لذلك على المستثمر أن يوفق بين الإستحقاقات والتدفقات للمحافظة على درجة سيولة مناسبة.

3. حدود الإنكشاف:

هي حدود لا يسمح بتجاوزها من قبل المستثمر للتقليل من درجة المخاطرة، فلا يبلغ في الإقتراض أو البيع أو الشراء من جهة معينة سواء كان سوقاً أم فرداً.

4. درجة التصنيف الائتماني:

إن للسمعة الائتمانية والمركز المالي للمنشآت المصدرة للأدوات الإستثمارية المعينة درجة تصنيف إئتماني وعلى المستثمر مراعاة ذلك.

يرى الباحث أن تعامل المستثمر بأدوات إستثمارية متنوعة يجنبه الخسائر على أن يراعي تواريخ إستحقاقها، وعدم الإكثار من الإقتراض، وأن يتقضى عن السمعة الائتمانية للمنشآت المصدرة للأوراق المالية.

سادساً: مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية

هنالك نوعان من مصادر تمويل المشاريع الإستثمارية هما:⁽¹⁾

1. التمويل قصير الأجل:

(1) عطية السيد فياض، التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية وأثرها في التمويل الإستثماري والتنموي، (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002م) ص 37.

يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن عام، إن المدى الذي يمكن أن تذهب إليه المنشأة في الإعتماد على هذا النوع من التمويل يتوقف على هيكل الأصول للمنشأة وكيفية المفاضلة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل، وهناك إعتبارين رئيسيين يجب وضعهما في الإعتبار هما التكلفة ودرجة إتاحة المصدر.

2. التمويل طويل الأجل:

التمويل طويل الأجل يكون موجهاً لتمويل الأنشطة الإستثمارية الضخمة، وعليه فإن مصادر التمويل طويل الأجل هي الجزء المكمل للهيكل المالي و التي تمثل في الوقت نفسه مكونات هيكل رأس المال، وتتمثل في الآتي:

أ. الأسهم العادية

تمثل الأسهم العادية أموال الملكية في المشروع، حيث يتكون رأس المال للشركة المساهمة من عدة حصص متساوية تسمى بالأسهم وتمثل الأسهم العادية المصدر الرئيسي لتمويل المشروع .

ب. الأسهم الممتازة

هذا النوع من الأسهم تقوم شركات المساهمة بإصداره و يسمى بالأسهم الممتازة لأن أصحابها يمتازون على أصحاب الأسهم العادية بأن لهم حق الأولوية في الأرباح ولهم حق الأولوية في قيمة الأصول في حالة التصفية.

ج. الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المحتجزة مصدراً داخلياً يستخدم لتمويل الإحتياجات المالية طويلة الأجل بالمنشأة.

د. السندات:

السند هو صك تصدره المنشأة وهو يمثل بذلك عقد أو إتفاق بين المنشأة (المقرض) والمستثمر (المقرض) وبمقتضى هذا الإتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغاً للطرف الأول.

هـ. القروض المصرفية طويلة الأجل:

عرفت بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال للدائن.

و. الأوراق المالية القابلة للتحويل:

يقصد بها السندات والأسهم الممتازة التي يمكن تحويلها إلى أسهم عادية إذا ما رغب حاملها بذلك.

يرى الباحث بأن مصدر التمويل يتحدد بناءً على مقدرة المستثمر المالية وقدرته في تحمل المخاطر.

سابعاً: العوامل المؤثرة على الإستثمار

تتمثل هذه العوامل في الآتي:⁽¹⁾

1. الإستقرار السياسي:

إن للإستقرار السياسي دور مهم في التأثير على الإستثمار، وتختلف درجة الإستقرار السياسي من دولة إلى أخرى، فكلما كان الوضع السياسي في الدولة مستقرًا كلما أثر ذلك إيجاباً على الإستثمار في تلك الدولة والعكس صحيح.

(1) عبد الرضا شفيق البصري، مرجع سابق، ص ص 223-225.

2. الإستقرار الإقتصادي:

يمثل الإستقرار الإقتصادي عامل مهم ومؤثر على الإستثمار، وذلك من خلال المؤشرات الإقتصادية المتحققة من الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي والتوازن الخارجي المتمثل في إستقرار السياسات الإقتصادية والمالية والنقدية للدولة والاتفاقيات الدولية والعلاقات مع الدول وشروط التبادل التجاري وكيفية التعامل مع الدول التي تتعامل بسعر الفائدة وأسعار صرف العملة ومدىونية الدولة وميزان المدفوعات والميزان التجاري، كلها عوامل إقتصادية تؤثر على الإستثمار.

3. التركيز على صيغ تمويلية معينة:

حيث يؤدي قصر النشاط الإقتصادي على صيغة معينة مثل المرابحة إلى إضعاف الإستثمار وشيوع المضاربات وعمليات الوساطة والسمسرة.

4. الدخل القومي:

إن حجم الدخل المتاح معدلات النمو وتوزيع الدخل القومي وإنعكاسه على متوسط الدخل الفردي، كلها عوامل تؤثر في الإستثمار.

5. معدل التضخم:

التضخم هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولفترة زمنية طويلة بمعدل غير طبيعي، فهو يؤثر تأثيراً سالباً على الإستثمار.

6. البنى التحتية والإنتفاخ الإقتصادي:

إن البنى التحتية مثل الطرق والكهرباء والأنترنيت والمواصلات، توفرها ضرورة لانها تعتبر عوامل مهمة لنجاح وجذب الإستثمار.

يرى الباحث التأمين على هذه العوامل فهي مؤثرة في الأستثمار ويجب على

الدولة معالجة هذه المحاور حتى يكون المناخ الإستثماري جاذباً داخلياً وخارجياً.

ثامناً: أصناف المستثمرين

- من الطبيعي أنه كلما زاد العائد زادت المخاطره فهناك علاقة طردية بينهما، وتبعاً إلى ذلك يصنف المستثمرين إلى ثلاث أصناف.⁽¹⁾
1. المستثمر المتحفظ: هذا النوع من المستثمرين يخاف المخاطره، وعليه فهو لا يتجرأ الدخول في عمليات عالية المخاطرة ذات عائد عالي، ولذا فهو يقبل بإستثمارات قليلة المخاطر بالرغم من عائدها المنخفض فهو يفضل الأمان على المخاطر.
 2. المستثمر المضارب: هو عكس المستثمر المتحفظ فهو يقبل بالإستثمارات ذات المخاطر العالية والتي تدر أرباحاً عالية، فهو لا يهاب المخاطر العالية وغالباً ما يفضل الأصول المالية ذات المخاطر العالية وأولويته دائماً للعائد مهما كانت المخاطر.
 3. المستثمر المتوازن: يعرف بالمستثمر الرشيد فهو يعمل موازنة بين المخاطر والعائد فهو لا يفضل الربحية على حساب الأمان والعكس، ودائماً يكون قراره الإستثمار في أصول مالية ذات عائد ومخاطره معقولين.
- يرى الباحث ضرورة إضافة المستثمر الريادي وهو الذي يطرق مجالات في الإستثمار لم يسبقه فيها أحد وغالباً ما يحقق عوائد عالية.

تاسعاً: أنواع الإستثمار

يمكن تصنيفها كالاتي:⁽²⁾

1. الإستثمار المحلي والإستثمار الخارجي:

أ. الإستثمارات المحلية:

(1) خالد أمين عبدالله وحسن سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008م) ص 218.

(2) حياة زيد، دور التحليل الفني في إتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص ص 47-50.

هو توظيف الأموال بين الفرص الإستثمارية المتاحة داخل الدولة بعض النظر عن الأدوات الإستثمارية المستخدمة.

ب. الإستثمارات الخارجية:

يقصد به توظيف الأموال في مختلف المجالات والفرص الإستثمارية المتاحة في الأسواق الخارجية وتكون في شكل مباشر أو غير مباشر، الإستثمارات الخارجية المباشرة حيث يكون الشخص المستثمر أجنبي متحكم في المنشأة، أما الإستثمار الأجنبي غير المباشر، فيكون عادة في شكل قروض أو إكتتاب عن طريق الأوراق المالية دون التحكم في المشروع الإستثماري.

2. الإستثمار الحقيقي والإستثمار المالي:

أ. الإستثمار الحقيقي:

عادة ما تأخذ الإستثمارات الحقيقية أشكال عقارات، ذهب، سلع وعليه فإن الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار الذي يساهم في زيادة الدخل والنتاج القومي، وتتميز هذه الإستثمارات بهامش من الأمان للمستثمر وبالرغم من ذلك إلا أنها تواجه صعوبات عديدة أهمها:

i. إن وجود أنواع متعددة من الأصول وغير المتجانسة يؤدي إلى وجود درجات إختلاف في المخاطرة من أصل إلى آخر مما يؤدي إلى صعوبة التقييم.

ii. يعاني الإستثمار الحقيقي من انخفاض السيولة وذلك لعدم توفر سوق ثانوي تتداول فيه هذه الأصول.

iii. النفقات الغير مباشرة العالية التي يتحملها مالك هذه الأصول مثل نفقات الصيانة والتخزين والنقل والتأمين.

iv. إن الإستثمار الحقيقي يتطلب من المستثمر أن تكون له خبرة متخصصة بالأصل وظروفه.

ب. الإستثمار المالي:

يتمثل الإستثمار المالي في توظيف الأموال في أصل من الأصول المالية، مثل الأسهم والسندات شهادات الإيداع وما شابه ذلك، وله مزايا وعيوب كما يلي.

مزايا الإستثمار المالي:

- i. توجد أسواق تنظم عملية التعامل في الأصول المالية.
 - ii. إنخفاض تكلفة المتاجرة بالأصول المالية مقارنة بالأصول الأخرى.
 - iii. الأصول المالية تتميز بالتجانس مما يسهل من عملية تقويمها وسهولة حساب عائدها.
 - iv. توفر الوسطاء الماليين المتخصصين الذين يقدمون الخدمات والمعلومات المفيدة للمستثمرين الذين يفتقرون لهذه الخبرة.
- يعاب على الإستثمار في الأصول المالية إنخفاض درجة الأمان عما هي في الإستثمارات الحقيقية، فقد يقع المستثمر ضحية معلومات مغلوبة غير حقيقية بإسثناء السندات المضمونة بالأصول أو الأسهم الممتازة المضمونة بالأرباح.

3. تصنيف الإستثمارات حسب الزمن:

حيث يتم تصنيفها إلى إستثمارات طويلة الأجل وإستثمارات قصيرة الأجل.

أ. الإستثمارات طويلة الأجل:

هي تمثل الأدوات المتداولة في سوق رأس المال مثل الأسهم والسندات.

ب. إستثمارات قصيرة الأجل:

تمثل أدوات أسواق النقد مثل شهادات الإيداع والقبولات البنكية.

4. تصنيف الإستثمار حسب الجهة القائمة بالإستثمار:

حيث تصنف إلى ثلاث أنواع كما يلي:

أ. إستثمارات عامة

هي تلك الإستثمارات التي تقوم بها الدولة من أجل التنمية لتحقيق إحتياجات المصلحة العامة.

ب. إستثمارات خاصة:

يقوم بها القطاع الخاص ودافعها هو الربح من وراء الإستثمار وغالباً ما تنشأ بواسطة المؤسسات الخاصة والأفراد.

ج. إستثمارات مختلطة:

هذا النوع من الإستثمارات يقوم بالإشتراك بين القطاعين العام والخاص أي الدولة والمؤسسات أو الأفراد وغالباً ما يكون للمشروعات الكبرى والحيوية للمجتمع.

5. تصنيف الإستثمار حسب إتجاه التأثير:

أ. إستثمارات إنتاجية مباشرة:

هي تلك الإستثمارات التي يتولد عنها قيم جديدة متمثلة في السلع أو الخدمات أو العوائد الناتجة من المحفظة الإستثمارية في السوق المالي، ومثال لذلك الدخول في إستثمارات طويلة الأجل لإقامة مشاريع إنتاجية أو إمتلاك مشروع قائم أصلاً.

ب. إستثمارات انتاجية غير مباشرة:

تتمثل في تلك الإستثمارات التي تساهم في بناء مشروعات أو تكون كركائز إقتصادية أو تكنولوجية تؤدي إلى خدمة الإنتاج المباشر وتتمثل في كل من:

i. مشروعات البني التحتية :

تتمثل في كافة النفقات التي يتم إنفاقها في السكن والمواصلات والتعليم والطرق والكهرباء والسدود.

ii. مشروعات البني الفوقية:

تتمثل هذه المشروعات في البرامج والخطط التي تهدف إلى إعداد القوى العاملة من تدريب وتأهيل، لتؤدي واجبها للعمل في الوحدات الإنتاجية والمشاريع، بكفاءة وإقتدار.

يرى الباحث ضرورة التركيز على الأستثمارات العامة والإستثمارات المختلطة
فهي الكفيلة بإحداث التنمية في بلادنا.

عاشراً: أدوات الإستثمار

أدوات الإستثمار هي الأصل الذي يفضله المستثمر للإستثمار فيه مثل الأوراق
المالية سواء كانت مستندات ملكية مثل الأسهم أو أدوات دين مثل السندات والعقارات
والسلع والمشروعات الإقتصادية، العملات الحرة، المعادن النفيسة وصناديق الإستثمار.
فعند إختبار المستثمر إحدى الأدوات السابقة يمكننا إعتباره مستثمراً أما حينما يستثمر
في أكثر من أداة من الأدوات الإستثمارية نطلق علي هذا الوعاء الإستثماري في هذه
الحالة المحفظة وتتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. محفظة الدخل:

تعرف أيضاً بمحفظة الدخل المنظم وهي تهدف عادة إلي تحقيق أعلي عائد بأقل مخاطر
وذلك عن طريق الحصول علي دخل جاري من مصادر متعددة، عن طريق اللجوء إلي
الإستثمار في أسهم شركات متنوعة وراسخة ذات الإستقرار في الأسهم والتي لا تتعرض
لمخاطر السوق.

2. محفظة النمو أو الربح:

تتمثل في المحافظ التي يكون إستثمارها في الأوراق المالية التي تحقق ربح رأسمالي
مثل الإستثمار في أسهم المضاربة والتي تتغير أسعارها في السوق المالي مما يؤدي
إلي تحقيق أرباح ونمو متواصل نتيجة لإرتفاع الأسعار من خلال المضاربات ويتحقق
الربح لهذه المحفظة.

يعتبر هذا النوع من المحافظ مناسباً وملائماً للمستثمر الذي يهدف إلي تحقيق عائد
مرتفع و له القدرة في تحمل قدرأ مرتفعاً من المخاطر.

(1) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999م) ص 37.

3. المحفظة المختلطة:

هذا النوع من المحافظ يقع بين محفظة النمو ومحفظة الدخل وهي تهدف إلى حماية رأس المال من المخاطر، عن طريق الإستثمار في أوراق مالية منخفضة المخاطر تحقق دخلاً معقولاً وأوراق مالية عالية المخاطر تحقق دخلاً مرتفعاً، ويعتبر هذا النوع من المحافظ مناسباً للمستثمر الذي يصبو للمزج بين العائد والمخاطره.

يرى الباحث ضرورة أن يلجأ المستثمر إلى تقليل المخاطر المحيطة بإستثماراته عن طريق المحافظ وذلك حسب رغبته في تحقيق مقدار ما من العائد ومقدرته في تحمل المخاطر.

أحد عشر: السوق المالية

تستمد السوق المالية مفهومها من السوق العادية حيث حركة البيع والشراء التي تكون عادة بين بائع ومشتري، فالسوق ليس له مكان جغرافي ولكن لكي يتحقق السوق لا بد من وجود وسيلة إتصال بين البائع والمشتري وهي تخلق نوع من الثقة في الإقتصاد الوطني عن طريق تحقيق الأهداف التالية:⁽¹⁾

أ. توفر الحماية لحملة الاسهم

ب. تحقيق العدالة في المعاملات

ج. تقليل المخاطر

تتمثل أنواع الأسواق المالية في الآتي:⁽²⁾

1. أسواق النقد:

حيث يتم التعامل داخل هذه السوق من خلال تداول الأصول قصيرة الأجل والتي يتم فيها تسهيل التبادل للصفقات بين الشركات التي تمر بعجز مالي مؤقت والشركات ذات

(1) إيمان حسن المدلل، أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية (فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ص 36.

(2) فرد ولستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، تعريب عدنان داغستاني وأحمد نبيل عبد الهادي ج 1 (السعودية: الرياض، دار المريخ ، 2006م) ص ص 71-76.

الفائض المالي المؤقت، وأمثلة لهذه المنشآت البنك المركزي والبنوك التجارية والبنوك الإستثمارية والعمليات قصيرة الأجل، أي هي المؤسسات التي تقوم بالإقراض والاقتراض عدى الأدوات المالية شريطة ألا تتعدى العام.

2. أسواق رأس المال:

هذه السوق يتم فيها تداول الأصول متوسطة وطويلة الأجل، مثل الأسهم التي لا تحمل تاريخ إستحقاق والسندات، بالإضافة إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل، بمعنى أن السوق يجمع الأموال والمدخرات لإستثمارها في إستثمارات طويلة الأجل، وهي نوعان: أ. السوق الأولية:

تتمثل في البنوك المتخصصة للتمويل وبنوك الإستثمار المحلية والدولية، كما تعرف بسوق الإصدارات الجديدة، وفي هذه الأسواق تكون العلاقة مباشرة بين العميل والمكتب كما في حالة الأسهم والسندات.

ب. السوق الثانوية:

هي معروفة كذلك بسوق التداول، وتتمثل في شركات التأمين وصناديق الإيداع ومؤسسات الضمان الإجتماعي.

يرى الباحث أن أهمية السوق المالية تكمن في توفير الحماية للمستثمر مع عدالة التعاملات وتقليل المخاطر عن طريق تقديم الإستشارات للمستثمر بواسطة المكاتب المتخصصة في المجال الذي يحتاجه المستثمر.

إثنا عشر: مخاطر الإستثمار

يتعرض المستثمر لمجموعة من المخاطر تختلف في درجتها وفقاً لنوع الإستثمار وشكل الأداة الإستثمارية ومقدرة المستثمر في تحمل الخطر والتي تتحكم فيها رغبته في تحقيق العائد المطلوب:⁽¹⁾

(1) عبد الله حسين أحمد العسولي، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار لدى المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (اليرموك: جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م) ص 50

1. مفهوم المخاطر:

عادة ترتبط المخاطر بعدم التأكد في سبيل تحقيق العوائد المتوقعة وتم تعريفها بأنها: درجة التقلب في العائد المتوقع، هي احتمال إختلاف العائد الفعلي للإستثمار عن العائد المتوقع، والحالات التي تنعدم فيها المخاطر هي تلك الحالة التي يتساوى فيها العائد الفعلي بالعائد المتوقع.⁽¹⁾

كما تم تعريفها بأنها احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، فإذا كانت هنالك احتمالية بأن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطر عالية، أما إذا كانت الإحتمالية منخفضة فإن درجة المخاطر تكون منخفضة أيضاً.⁽²⁾

الفرق بين المخاطر وعدم التأكد:⁽³⁾

هنالك إرتباط وثيق بين المخاطرة وعدم التأكد أوالتيقن، فالمخاطرة هي إحتمال وقوع أمر غير متيقن الوقوع، أما الأمور المتوقعة فلا يكتنفها الخطر، ففي المخاطر يجب توافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الإحتمالات، وتسمى بالإحتمالات الموضوعية.

أما عدم التأكد فهو يعبر عن موقف لا تتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية يعتمد عليها في وضع توزيع إحتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية، فالفرق بين المخاطر وعدم التأكد يكمن في الطريقة التي تتم بمقتضاها تقدير التوزيع الإحتمالي للتدفقات النقدية.

2. تصنيف المخاطر:

هنالك نوعين من المخاطر هما المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة.⁽⁴⁾

أ. المخاطر المنتظمة:

(1) حسن سلطان، إدارة مخاطر الإستثمار المالي (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ص 6.
(2) نسيمه بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية (أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 13.
(3) منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998م) ص ص 320-324.
(4) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة (الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر، 1990م) ص ص 376-379.

تتمثل في تلك المخاطر المتعلقة بالنظام ذاته ولا يمكن تجنبها بالتنوع، وتنتج من عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الإستثمار.

ب. المخاطر غير المنتظمة:

هذا النوع من المخاطر يمكن تجنبه، وتؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من شركة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين، وهي لا تؤثر على نظام السوق الكلي ومن أمثلتها: المخاطر الإدارية، ظهور مخترعات جديدة منافسة لما تنتجه المنشأة.

3. المخاطر المرتبطة بالأسهم:

على المستثمر أن يكون ملماً بكافة المخاطر المحيطة بإستثماراته في الأسهم، وهي أهم خطوة من جانب المستثمر ومن هذه المخاطر المخاطر التالية:⁽¹⁾ تتمثل المخاطر السوقية للورقة المالية في تحرك أسعارها هبوطاً أو ارتفاعاً وذلك نتيجة لظروف خارجية وليس للشركات صاحبة الأسهم دور في ذلك.

أ. مخاطر الإدارة:

تتمثل في الأخطاء سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة والتي يرتكبها المديرون الذين يديرون المنشآت مثل هذه الأخطاء أدت إلى إفلاس الكثير من المنشآت.

ب. مخاطر الصناعة:

تتمثل هذه المخاطر في بعض المنشآت التي تقوم بتصنيع منتجات معينة وتواجه بصعوبة في الحصول على المواد الخام، والخلافات المستمرة بين العملاء وإدارة المنشأة والقوانين المحلية الحكومية المتعلقة بالرقابة على التلوث والبيئة.

ج. مخاطر الأعمال:

تتمثل مخاطر الأعمال في التدريب والتقلب في عائد العمليات التشغيلية للمنشأة المستثمر في أسهمها المالية مما ينعكس على العائد المتوقع للإستثمار.

د. مخاطر الرفع التشغيلي:

(1) حامد العربي الحضيبي، تقييم الإستثمارات (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م) ص 48.

هذه المخاطر ترتبط بنمط هيكل تكاليف المنشأة أي بالوزن النسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية للتكاليف الكلية.

هـ. مخاطر الإفلاس:

هذه المخاطر تنشأ في عدم قدرة المنشأة في سداد التزاماتها تجاه الغير وذلك للتغير في سلامة المركز المالي نتيجة للتوسع في النشاط أو تنفيذ قرار إستثماري.

4. المخاطر المرتبطة بالسندات:

هنالك مزايا متعددة تعود على المستثمر بالفوائد من السندات مثل العائد الثابت ودرجة الأمان إلا أنه تكتنفها بعض المخاطر وأهم تلك المخاطر تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

أ. مخاطر سعر الفائدة:

تتمثل في السوق وفقاً لقوى العرض والطلب على الأصول المالية باختلاف أنواعها ووفقاً لمعدلات سعر التضخم وحالة الإقتصاد في البلد.

ب. مخاطر إستدعاء السند:

في بعض الحالات تصدر بعض المنشآت سندات مقرونة بشرط الإستدعاء أي إعادة شراء تلك السندات نفسها بواسطة المنشأة المصدرة للسندات، وتلجأ الشركات إلى ذلك عندما توجد احتمالات أو مؤشرات لإنخفاض أسعار الفائدة في السوق وذلك قبل بلوغ السندات أجلها، وهنا تكون معدلات الفائدة الجديدة للسندات الجديدة أقل من السابقة.

ج. مخاطر التضخم:

في حالة التضخم عادة تتدهور القوة الشرائية، أي عدم كفاية العوائد المستقبلية في الحصول على السلع والخدمات نفسها بالأسعار الحالية.

د. مخاطر السيولة:

(1) فرد ولستون ويوجين براجام، التمويل الإداري، تعريب عدنان داغستاني وأحمد نبيل عبد الهادي ج 2(الرياض: دار المريخ، 2006م) صص 33-37.

هي مدى إمكانية التصرف في السند عن طريق بيعه وتحويله إلى نقدية دون التعرض لمخاطر إنخفاض خاصة إذا ما كانت سندات طويلة الأجل.
و. مخاطر الإطفاء السندي:

إن عقود الإصدار بالنسبة للسندات تهدف إلى حماية المنشآت المصدرة للسندات عن طريق تحديد نسبة معينة من السندات المصدرة للإطفاء، وتلجأ المنشآت إلى ذلك في حالة إرتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الإسمية.
ز. مخاطر تاريخ الإستحقاق:

كلما زادت مدة تاريخ الإستحقاق زادت المخاطر والعكس.
يرى الباحث بأن المخاطر تؤثر في الإستثمار لذلك يجب أن تؤخذ في الإعتبار قبل الدخول في أي عمل إستثماري.

ثالث عشر: وسائل التقليل من مخاطر الإستثمار

للتقليل من المخاطر هنالك مجموعة من الأساليب والوسائل التي يتبعها المستثمر ومنها التنوع والمشتقات المالية وذلك كما يلي:⁽¹⁾
1. التنوع:

التنوع يقصد به التفرد والتنوع في الإستثمارات داخل المحفظة الواحدة، عن طريق أن تتكون المحفظة من إستثمارات قصيرة الأجل وإستثمارات طويلة الأجل في أصول مالية متنوعة تابعة لمنشآت مختلفة محلية أو دولية.⁽²⁾
هنالك ثلاث أنماط للتنوع وذلك كما يلي:⁽³⁾
أ. التنوع الساذج أو البسيط:

(1) سعاد لفتاحة، إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاعة 2 (إسطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م) ص ص 104-105.
(2) كمال موسى، المحفظة الإستثمارية تكوينها ومخاطرها (وهران: جامعة بوعريريج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد 3، 2004م) ص 43.
(3) محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية مدخل معاصر (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2012م) ص ص 235-246.

هذا النوع يركز على مفهوم تعدد الأصول المالية في المحفظة، وفكرته إن أى زيادة في الأصول تؤدي إلى تقليل المخاطر وهو يصلح للمخاطر غير المنتظمة ومن عيوبه عدم إنخفاض المخاطر الكلية للمحفظة.

ب. التوزيع المثالي:

تقوم فكرته على أساس تقدير العائد والمخاطر للأوراق المالية داخل المحفظة المالية، عن طريق معامل إرتباط يقع بين القيمتين (+1) عند الارتباط التام الموجب و (-1) عند الارتباط التام السالب.

ج. التوزيع الدولي:

يتمثل التوزيع الدولي في الإستثمار في أصول ومنتجات أجنبية من ضمنها النقد والعملات الحرة، هذا التوزيع يهدف للتحوط من المخاطر التي تتجم من عوامل التضخم وسعر الفائدة وتعرف بالمخاطر المنتظمة.

2. المشتقات المالية:

هي أدوات مالية تعتمد قيمتها على قيم متغيرات أخرى أصلية، وقد إكتسبت أهمية متزايدة وذلك بدورها الفعال في تقليل المخاطر وسوف نتطرق إلى ثلاثة أنواع منها كما يلي:⁽¹⁾

أ. إدارة المخاطر بإستخدام حقوق الإختيار:

تتمثل إدارة المخاطر بإستخدام حقوق الإختيار في ثلاث حالات كما يلي:⁽²⁾

أ. إدارة المخاطر بإستخدام حق إختيار الشراء:

حيث يلزم هذا الحق الطرف الثاني بالبيع للمستثمر إذا إرتفعت أسعار الأوراق المالية خلال فترة التعاقد بالسعر المتفق عليه، وتتم التغطية عن طريق إتخاذ موقف مضاد بإستخدام نفس الأوراق المالية، فعندما يكون المستثمر متأكد من أن سعر الورقة المالية في تاريخ الإنتهاء سيكون أقل أو أكبر من سعر التنفيذ هنا يتخذ موقف قصير الأجل

(1) عيد أحمد أبوبكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين (عمان: دار البارودي للنشر والطباعة، 2009م) ص 112.
(2) محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الإستثمارية ط 1 (عمان: دار وائل للنشر، 2005م) ص 48.

بيع الأسهم ومن ثم إتخاذ موقف طويل الأجل قيما يتعلق بحق شراء الأسهم، وهنا يستطيع تقليل المخاطر التي يتعرض لها إلى أقل درجة ممكنة دون أن يتأثر ما يحققه من أرباح.

ii. إدارة المخاطر بإستخدام حق إختيار البيع:

حيث يتيح هذا الحق للمستثمر إلزام الطرف الثاني وهو محور العقد بتنفيذ الإتفاق إذا إنخفضت الأسعار للأوراق المالية محل العقد عن سعر التنفيذ، ومن ثم تقوم إستراتيجية التغطية بإستخدام حق إختيار البيع، أي يقوم المستثمر بشراء الأوراق المالية محل العقد وهنا يتخذ موقف طويل الأجل بالنسبة للأسهم وإتخاذ موقف قصير الأجل كحق إختيار بيع، وعادة يلجأ المستثمر لهذه الإستراتيجية في حالة توقعه بأن أسعار هذه الأسهم سترتفع في المستقبل ولهذا يشتريها الآن.

iii. التغطية ضد المخاطر بإستخدام حقوق الإختيار المزدوجة:

عن طريق هذه الإستراتيجية يقوم المستثمر في نفس الوقت بشراء عقد إختيار شراء وعقد إختيار بيع نفس الاوراق وتاريخ تنفيذ العقدين واحد وتاريخ الانتهاء واحد، وسبب لجوء المستثمر إلى هذه الإستراتيجية هو إعتقاده بأن الأسهم التي بين يديه ربما تتعرض لتغيرات كبيرة في السعر ولا يستطيع تحديد إتجاه التغير، وتستخدم هذه الإستراتيجية في المواقف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

ب. إدارة المخاطر بإستخدام عقود المستقبلية:

يعتبر التحوط من أهم الأنشطة التي يتم التعامل بها في سوق العقود المستقبلية، حيث يهدف المستثمر إلى تقليل المخاطر عن طريق تجنبه لمخاطر التغيرات السعرية، ويتم التحوط بأخذ مركز عكسي في سوق العقود المستقبلية، فإذا فرضنا أن مستثمراً ما له أصل معين وله مركز في السوق الحاضر ويخاف من مخاطر التغيرات السعرية التي ربما يتعرض لها هذا الاصل هنا يمكنه أخذ مركز عكسي في سوق العقود عن طريق

بيع عقد مستقبلي مماثل على الاصل نفسه، وفي هذا النوع من التحوط فإن الخسائر التي يتعرض لها المستثمر في أحد الأسواق تعوضها له الأرباح في السوق الآخر.⁽¹⁾
ت. إدارة المخاطر بإستخدام عقود المبادلة:

تعتبر عقود المبادلة أحد أدوات إدارة المخاطر، وتتمثل إسخداماتها في تغطية مخاطر سعر الفائدة ومعدل الفائدة الثابت بمعدل الفائدة المتغير، كما يعتبر الهدف الرئيسي من عقود المبادلة هو تخفيض تكلفة التمويل، وتتم العملية عندما تتفق منشأة مصدرة لأوراق مالية سبق وأن أصدرت أوراق مالية بمعدل فائدة متغير على تبادل دفع الفائدة، ومن ثم يتحول إلتزام المنشأة الأولي بدفع الفائدة إلى المنشأة الثانية، ويتحول بالمقابل إلتزام الثانية لتدفع الفائدة المتغيرة إلى الأولي وذلك دون المساس بالإلتزام الأصلي لأي منهما على الورقة المالية.⁽²⁾

يرى الباحث بأن أسلوب التنويع وإستخدام حقوق الإختيار والعقود المستقبلية تعتبر أساليب فاعلة في التقليل من مخاطر الإستثمار.

(1) سليمة حشايشي، التقييم العادل لمخاطر الأصول الرأسمالية كاستراتيجية لمواجهة الأزمات المالية (إصطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والحوكمة، المداخلة 20-21 أكتوبر، 2009م) ص 27.
(2) المرجع السابق، ص ص 27-30.

المبحث الثاني

مفهوم وأساليب ومعوقات إتخاذ القرار

تمهيد:

إن القرار وعملية إتخاذ القرار بشكل عام يعتبران من أهم العناصر وأكثرها تأثيراً في الأنشطة الإستثمارية والمالية وغيرها لدى المنشأة الإقتصادية، حيث يعتبران عاملان ضروريان ملازمان لنجاح وإستمرارية المنشأة الإقتصادية، ويقاس نجاح أي منشأة بمدى نجاعة القرارات المتخذة لحل المشاكل، ولذلك تختلف القرارات من حيث الأنواع والأهداف وأساليب إتخاذها.

أولاً: مفهوم القرار

هناك تعاريف عديدة للقرار منها:

فقد عرف بأنه تصرف أو مجموعة من التصرفات يتم إختيارها من بين عدد من البدائل الممكنة بقصد تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف.⁽¹⁾

كما عرفه آخر بأنه مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل لمواجهة أو تفادي إحتتمالات المستقبل.⁽²⁾

عرف أيضاً بأنه تحديد مايجب عمله تجاه مشكلة أو تجاه موقف معين، وتم تعريفه بأنه بديل من بين البدائل المتاحة.⁽³⁾

كما عرف بأنه إختيار البديل الأحسن من بين عدة بدائل ممكنة.⁽⁴⁾

يرى الباحث بأنّ القرار هو ذلك البديل المفضل بعقلانية من طرف صانع القرار

أو من بين بديلين ممكنين أو أكثر لأجل تحقيق هدف معين.

(1) بن إبراهيم الغالي، إتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (بمسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2013م) ص ص 87-90.

(2) المرجع السابق، ص 93.

(3) طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية (عمان: دار البازوري العلمية، 2008م) ص 13.

(4) المرجع السابق، ص 14.

ثانياً: عناصر القرار

تتمثل في ستة عناصر كما يلي:⁽¹⁾

1. بيئة القرار: وتعني المؤشرات البيئية الداخلية والخارجية والمؤشرات الأخرى.
2. متخذوا القرار: هم أولئك الأفراد الذين يقومون بخطوات صنع القرار.
3. أهداف القرار: هي الأهداف التي يسعى القرار إلى تحقيقها.
4. وجود بديلين ملائمين على الأقل.
5. ترتيب البدائل.
6. الإختيار من بين البدائل.

يرى الباحث أنه يمكن إضافة محتوى ونوع القرار حتى يكون القرار ناجحاً.

ثالثاً: أنواع القرارات

تصنف القرارات وفقاً لمعايير متنوعة نوردتها فيما يلي:⁽²⁾

1. القرارات حسب أهميتها، وهي ثلاثة أنواع:
 - أ. القرارات الإستراتيجية: هي القرارات التي تتعامل مع الخطط طويلة الأجل.
 - ب. القرارات التكتيكية: هي تلك القرارات التي لها علاقة مباشرة بسير العمل، فالقرارات الإستراتيجية تقسم إلى خطط تعرف بالقرارات التكتيكية.
 - ج. القرارات التنفيذية: هي قرارات من إختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية ودائماً ما تعالج المسائل المتعلقة بالعمليات اليومية في المنشأة.
2. قرارات حسب الوظائف الأساسية بالمنظمة، وهي ثلاثة أنواع:
 - أ. قرارات متعلقة بالوظائف الإدارية: هي تلك القرارات التي تختص بالتخطيط، التنظيم، الإتصال، التوجيه، الرقابة، وماشابه ذلك.

(1) حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م) ص 6.
(2) المرجع السابق، ص 7.

ب. قرارات متعلقة بالإنتاج: هي تلك القرارات التي تهتم بتحديد طرق الإنتاج وكميته والوسائل المستخدمة في الإنتاج ونوع المنتجات وغيرها.

ج. قرارات متعلقة بالوظائف الأخرى: مثل تلك القرارات التي تتعلق بتسيير الموارد البشرية وقرارات التمويل.

3. قرارات حسب أسلوب صناعتها، وتنقسم إلى نوعين:

أ. قرارات وصفية: هي عبارة عن القرارات التي دائماً ما تعتمد على الأساليب الكيفية القائمة على الحكم الشخصي لصانعها وتجربته مع إستراتيجته بآراء الآخرين والحقائق المتعلقة بالمشكلة القائمة.

ب. قرارات كمية: هي عبارة عن تلك القرارات التي تستخدم فيها الأساليب الكمية والتي دائماً ما تعتمد على الطريقة العلمية في المفاضلة بين البدائل المطروحة ومن أمثلتها بحوث العمليات وغيرها.

4. قرارات حسب إمكانيات برمجتها، تنقسم إلى نوعين:

أ. قرارات مبرمجة: هي عبارة عن قرارات متكررة تعالج المسائل اليومية البسيطة ولا تتطلب جهداً كبيراً وتعتمد على الخبرات الشخصية لصانع القرار، والأخذ بعين الاعتبار الأحداث التي حدثت في الماضي وكيفية التعامل معها ومعالجتها.

ب. قرارات غير مبرمجة: هي تلك القرارات التي تحدث بشكل غير متكرر وتهتم بمعالجة المشاكل المعقدة المتعلقة بإستراتيجية المنشأة وتتطلب جهداً كبيراً وتحليلاً دقيقاً وتظهر الحاجة إليها عندما تواجه المنشأة مشكلة ما لأول مرة، ولا توجد إجراءات معروفة مسبقاً لحلها وهذا النوع من القرارات يحتاج إلى الإبداع لهذا سميت بالقرارات الإبداعية، ومثال لها طرح منتج جديد في السوق، إستبدال منتج بآخر أو إنشاء فرع توزيع جديد.

5. قرارات حسب مدة تنفيذها، تنقسم إلى نوعين:

أ. قرارات فورية: عبارة عن تلك القرارات ذات التنفيذ الفوري ولا يكون الزمن عنصراً أساسياً فيها.

ب. قرارات مستمرة: عبارة عن تلك القرارات التي تتطلب مدة زمنية معينة للتنفيذ.

6. القرارات حسب الطرف المعني بها وهي نوعان:

أ. قرارات شخصية: عبارة عن تلك القرارات التي تخص شخص معين وقد يكون هذا الشخص المدير الإداري نفسه.

ب. قرارات تنظيمية: عبارة عن تلك القرارات التي تخص المنشأة ككل وتتعلق بعملها ومستقبلها أو أنها موجهة لجهة تابعة لها، ويمكن القول بأنها موجهة لعدد غير محدد من الأشخاص ومثال لها اللوائح التنظيمية التي تهتم بتسيير دفة العمل.

7. القرارات حسب إلزامية تنفيذها، تصنف إلى نوعين:

أ. قرارات ملزمة: هي تلك القرارات التي تتضمن صيغة الإلزام ويجب تنفيذها من طرف الجهة المعنية بها ومثال لها الأوامر التنفيذية كأمر زيادة الإنتاج أو تخفيضه.

ب. قرارات غير ملزمة هي عبارة عن تلك القرارات التي لا يتطلب الأمر تنفيذها ومثال لها النشرات الإعلامية.

8. القرارات حسب النمط القيادي، تنقسم إلى نوعين:

أ. قرارات إنفرادية: هي تلك القرارات التي ينفرد فيها صانع القرار بصنعها دون مشاركة أي أحد في المنشأة.

ب. قرارات إستشارية: هي تلك القرارات التي يتم صنعها عن طريق قيام الرئيس الإداري بإشراك مجموعة من رؤساء الأقسام في المستويات الإدارية أو مجموعة من المستشارين.

9. قرارات حسب درجة شموليتها، وهي نوعان:

أ. قرارات شاملة: عبارة عن تلك القرارات التي تكون آثارها ونتائجها شاملة لكل أو معظم أجزاء المنشأة ومثال لها قرار توقف نشاط المنشأة.

ب. قرارات جزئية: عبارة عن تلك القرارات التي تكون آثارها ونتائجها محدودة بحيث تمتد فقط إلى أحد أجزاء المنشأة أو بعضها.

10. القرارات من حيث عدد الأهداف وهي قسمان:

أ. قرارات ذات هدف واحد: عبارة عن تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدف واحد.

ب. قرارات ذات أهداف متعددة: عبارة عن تلك القرارات التي يترتب عنها تحقيق هدفين أو أكثر في الوقت نفسه.

يتم التفريق بين ثلاثة أنواع من القرارات التي يتم صنعها كالاتي:⁽¹⁾

1. القرار الرشيد:

هو القرار المبني علي بيانات ومعلومات ومعطيات أصلية وواضحة ومؤكدة وشاملة ومرتبطة بالبيئة، ويشمل أيضاً إعتبرات الأدوات المستخدمة والتقنية المختارة في توصيل المعلومات من مصادرها لصانعي القرارات والباحثين وغيرهم.

2. القرار العشوائي:

هو القرار الذي يعتمد علي تطبيق نفس معدلات التغير الماضية، ولا توجد أسس متبعة في مراحل صناعته، ولا يوجد تحليل لبيئة تكوين القرار والعلاقات المحيطة بها.

3. القرار الجزافي:

هذا القرار لا يستند إلي معلومات أو منطق وتكون نتائجه أسوأ ما تكون النتائج وتكون أيضاً تكلفتة عالية ويحقق خسارة كبيرة قد تنهي بخسارة المشروع أو الفرد أو الدولة.

(¹) محمد أحمد المصري، الإدارة الحديثة معلومات وقرارات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م) ص 288.

يرى الباحث أن أجود القرارات هو القرار الرشيد، حيث أنه يعتمد علي المعلومات المؤكدة الحديثة بعيداً عن القرارات العشوائية والجزافية.

رابعاً: الأركان القانونية للقرار

لكي يكون القرار قانونياً يجب إستيفاء الشروط التالية:⁽¹⁾

1. الإختصاص، بمعنى أن يكون للجهة مصدره القرار الإختصاص والسلحية بغض النظر أن تكون هذه الجهة فرداً أو جماعة.
2. الشكل، حيث يجب إصدار القرار بإجراءات واضحة من غير غموض أو لبس.
3. السبب، أي أن يكون للقرار سبب سواء كان هذا مادي أو معنوي أو قانوني، ولا يشترط إبراز السبب فعلياً حيث أنه يكون موجوداً ضمناً.
4. الغاية، أي قرار لابد أن يوجه لتحقيق غاية عامة متفقة مع عمومية القرار الذاتية وهذا هو الضمان لمشروعيته وشرعيته.
5. العمل أو الأثر، المقصود وجود جهة ما يقع عليها أمر القرار الذي تم إصداره.

يري الباحث أنه لكي يكون القرار فاعلاً لابد من الإلتزام بتطبيق المبادئ القانونية للقرار بكل شفافية دون مجاملة تكون علي حساب سمعة المنشأة وقيمتها.

خامساً: أهداف عملية إتخاذ القرار

أي قرار إستثماري يجب أن يكون له هدف واضح، وفي الغالب تكون القرارات الإستثمارية نتاج عملية إتخاذ قرار الإستثمار في مشروع جديد أو زيادة الطاقة الحالية، تماشياً مع ظروف السوق أو إستبدال الآلات القديمة بآلات أكثر تطوراً.⁽²⁾

يرى الباحث أن الهدف يكون واضحاً عندما نتعامل مع مشكلة ما وتحليل بياناتها وإختيار البديل الأفضل الذي يلبي متطلبات الهدف.

(1) عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، دور المراجعة البيئية في ترشيد القرارات (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة

ماجستير غير منشورة، 2007م) ص ص 59-60.

(2) دريد كمال آل شبيب، الإستثمار والتحليل المالي (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م) ص 43.

سادساً: أهمية إتخاذ القرار

إن عملية إتخاذ القرار تعتبر جوهر العمل الإداري فهي تمثل المحور الذي تركز عليه جميع الجوانب اللازمة للتنظيم الإداري، فصناعة وإتخاذ القرار عمليتان مترادفتان، فنجد أن المدير يمارس سلطاته ومسؤولياته عن طريق إتخاذ قرارات في غاية الحساسية لعمل المنشأة وتسيير أنشطتها.

تبرز أهمية إتخاذ القرار من خلال إرتباطها بالأفراد والجماعات والمنشأة والبيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، وإتخاذ قرار غير سليم وغير فعال قد يتمخض عنه تحمل المنشأة خسائر كبيرة تؤثر على وضع المنشأة الحالي والمستقبلي.⁽¹⁾

لذا نجد أن الحاجة إلى إتخاذ قرار إزدادت بزيادة حجم المنشآت وتعدد مهامها، وصار القرار الناجح والفعال هو ما تسعى إليه المنشآت، حيث ترمي المنشآت الكبرى من وراء عملية إتخاذ القرار إلى تجنب القرار الخاطيء ذو التكاليف الباهظة، ولذا إكتسبت عملية إتخاذ القرار أهمية كبرى بسبب التطورات التي أدخلت على طرق جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها وتخزينها، وأصبحت المعلومات حديث الساعة في القاعات والمؤتمرات العلمية.

كما ترتبط عملية إتخاذ القرار بالوظائف الإدارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، حيث أنها عملية تحدث في كل مستوى من المستويات الإدارية بالمنشأة وتتم في كل نشاط من أنشطتها المختلفة.⁽²⁾

يرى الباحث أن أهمية إتخاذ القرار تعتبر مهمة للمستثمر لأنها تؤدي إلى تجنب المستثمر إنعكاسات القرار الخاطيء ذو التكاليف الباهظة، أما بالنسبة للإدارة فتتمثل في ممارستها في جميع المستويات الإدارية.

(1) أحمد ماهر، إتخاذ القرار ما بين العلم والإبتكار (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م) ص 22 .
(2) المرجع السابق، ص 23.

سابعاً: مستويات إتخاذ القرارات

حيث تم تصنيف القرارات وفقاً للمستويات التنظيمية إلي أربع مجموعات:⁽¹⁾

1. إتخاذ القرارات علي المستوي الإستراتيجي:

هذا النوع من القرارات يحدد الأهداف والموارد والسياسات الخاصة بالمنشأة ومشكلة هذا النوع تتمثل في أن هذه القرارات تتعلق بالمستقبل الخاص بالمنشأة والبيئة، وهذه العملية يقوم بها مجموعة من المديرين علي مستوي الإدارة العليا مهمتهم التعامل مع المشاكل المعقدة وغير الروتينية.

2. إتخاذ القرارات علي مستوي الإدارة الوسطي:

حيث نجد أن القرارات تتعلق بكفاءة وفعالية إستخدام الموارد والرقابة علي مستوى الوحدات الإدارية بالمنشأة، حيث يتم إتخاذ القرارات بواسطة المديرين في الإدارة الوسطي بالمنشأة في إطار السياسة العامة والأهداف علي المستوي الإستراتيجي.

3. إتخاذ القرارات علي مستوي المعرفة:

هذه النوعية من القرارات تتعامل مع الأفكار الجديدة للمنتجات والخدمات وأساليب الإتصال بالمعرفة الجديدة وأساليب توزيع المعلومات في جميع أنحاء المنشأة .

4. إتخاذ القرار علي المستوي التشغيلي:

هذا النوع من القرارات يتعلق بتنفيذ المهام المحددة بواسطة الإدارة العليا والوسطي وتحديد معايير المنافسة وإستخدام الموارد المتاحة بالمنشأة مع تحقيق الرقابة علي التشغيل والأداء.

يرى الباحث أن مستويات إتخاذ القرار تتكون من عدة مراحل تبدأ بالتخطيط والرقابة وتقييم العمل ورفع الأفكار للإدارة العليا بهدف إتخاذ القرار الخاص بإستخدام الموارد بصورة إقتصادية تحقق أهداف المنشأة.

(1) عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية (عمان: دار البارودي للنشر والتوزيع، 2011م)

ثامناً: خصائص إتخاذ القرارات

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. القابلية للترشيد، حيث تفترض عملية إتخاذ القرار بأنه لا توجد إمكانية للوصول إلي ترشيد كامل للقرار بل الوصول لحد معقول من الترشيد.
 2. تأثير العوامل الأنسانية والأجتماعية، حيث نجد أن عملية إتخاذ القرارات تتأثر بالعوامل السيكولوجية النابعة من شخصية متخذ القرار والمؤسسين والمساهمين في إتخاذها والمتأثرين بها، بالإضافة إلي تأثيرها بالعوامل الداخلية والخارجية لبيئة القرار.
 3. تمتد من الماضي وتشمل المستقبل حيث نجد أن عملية إتخاذ القرار هي إمتداد وإستمرار للقرارات التي تم إتخاذها ولها إستمرار في الحاضر والمستقبل، فالقرار لا يتخذ بصورة معزولة عن القرارات التي سبق إتخاذها بالمنشأة.
 4. الإعتقاد علي الجهد الجماعي المشترك، يعتبر التنوع الكبير للمشكلات التي تواجه منشآت اليوم باختلاف أنواعها مشكلة كبرى، وهذا يتطلب مشاركة المعنيين وذوي الرأي والخبرة لحل تلك المشاكل سواء المتأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، كما أن هذه القرارات لها أبعاد تنظيمية وإنسانية وقانونية وإقتصادية.
 5. العمومية والشمول: إن عملية إتخاذ القرار نقوم علي أسس عامة بالنسبة لجميع المنشآت سواء كانت هذه القرارات تتعلق بالتكنولوجيا أو الخدمات، أو أن تكون هذه المنشآت تجارية أم صناعية أم خدمية وتتصف بالشمول، إذ يجب توفر القدرة علي إتخاذ القرار لدي جميع المستويات الإدارية باختلافها الإدارة العليا والوسطى والدنيا.
- يرى الباحث ضرورة إتصاف عملية إتخاذ القرار بالموضوعية وعدم التحيز بمشاركة جميع أفراد إتخاذ القرار داخل المنشأة، مع عدم غياب الموضوعية الناتج عن التسرع في إتخاذ القرار بصورة فجائية دون تشاور.

(1) شادية سعيد نصر إبراهيم، دور نظام التكاليف في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات بالمنشآت الصناعية بالسودان (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م) ص ص 76-77.

تاسعاً: أساليب إتخاذ القرار

تتعدد وتتنوع الأساليب المساعدة لإتخاذ القرارات وإن إستخدام أحدها يعتمد على طبيعة المشكلة والظروف المحددة لها بالإضافة لتقدير المدير ورأيه والإمكانات المتاحة له لإستخدام هذا الأسلوب، ولهذا فإنه لا يوجد أسلوب يعتبر أفضل من غيره يمكن أن يطبق في شتى الظروف، حيث إننا نجد أن كل ظرف يفرض الأسلوب الذي يجب أن يطبق عليه ولهذا نجد أن أساليب إتخاذ القرارات تنقسم إلى أساليب كمية وكيفية.⁽¹⁾

1. الأساليب الكيفية:

تتمثل في العديد من الأساليب والتي تستخدم في إتخاذ القرارات وأهمها الآتي:

أ. الحكم الشخصي أو البديهي: ويتمثل في نظرة المدير للأمور وتقديره والتي تنبني على أسس شخصية غير موضوعية، وغالباً ما تنطلق من التكوين النفسي وتتأثر بمجريات الأحداث والمدير هنا يستند إلى المعلومات السابقة.

ب. الحقائق: هي تمثل قواعد ممتازة في إتخاذ القرارات، وعندما تكون الحقائق متوفرة فإن القرارات المتخذة تكون جيدة ومنطقية، لكن المشكلة تكمن في عدم توفر الحقائق في جميع الأوقات ويجب إتخاذ القرار إزاء مشكلة أو موقف ما ويكون المدير أمام إتخاذ قرار رغم عدم توفر الحقائق، مما يعني أن توفر الحقائق لا يعني إغفال المدير للحكم الشخصي.

ج. التجربة: تعتبر التجربة السابقة مصدراً مهماً يمكن الإستعانة به في إتخاذ القرارات، لكنها قد لا تكون كافية للحكم على موقف معين ولذا على المدير العام التقيد بها وجعلها المقياس الوحيد لإتخاذ القرارات وعليه أن يعتمد على حكمه الشخصي وتقديره للأمور.

د. الآراء: يعتبر الإعتماد على الآراء الخارجية من الأساليب الديمقراطية في إتخاذ القرار مع العلم أنه أسلوب لا يتبع من قبل كثير من المديرين، علماً بأنه يظل الأسلوب الأفضل لإتخاذ القرار، حيث أن القرار المبني على المشاركة والرأي الآخر يشجع العناصر المعنية

(1) محمد إبراهيم بكري عبد الله، مرجع سابق، ص ص 186-188.

بالتنفيذ كل في مجاله لأنه شريك في إتخاذ القرار، إلا أن هذا النوع قد لا يكون الأمثل خاصةً في ظل القرارات العاجلة والتي لا تحتمل المداولة والتأخير.

2. الأساليب الكمية:

عادة تكون معظم القرارات المتخذة في ظل المخاطرة وعدم التأكد، ومن هنا جاء الإهتمام المتزايد بعلم الإحصاء للمساعدة في إتخاذ القرارات، وعليه فإنه توجد العديد من الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة في إتخاذ القرار وأهمها:

أ. بحوث العمليات: حيث صنفها البعض بأنها المدخل العلمي لإتخاذ القرارات التي تختص بعمل المنشأة، وبحوث العمليات تتبع الطريقة العلمية في حل المسائل والتي تكون بدايتها بالملاحظة الدقيقة وتحديد المسألة ومن ثم بناء النموذج العلمي أو الرياضي لحلها، وبحوث العمليات دائماً تهدف للحل الأمثل.

ب. نظرية الإحتمالات: في حالات عدم التأكد والمخاطرة فإن تطبيق أسلوب الإحتمالات في مجال إتخاذ القرارات يساعد متخذ القرار في تحديد درجة إحتمال حدوث الأحداث التي قد يكون لها أثر في إتخاذ القرار وتنفيذ النتائج المطلوبة.

ج. نظرية المباريات: في حالات الظروف التي تتعلق بالمنافسة فإن هذا الأسلوب يعتبر فعالاً ومفيداً في حل المشاكل المتعلقة بالمنافسة، حيث يقوم على فرضية أن الهدف الحقيقي للفرد يتمثل في تحقيق أقصى عائد بأقل خسائر.

د. أسلوب شجرة القرارات: هذا الأسلوب يعتمد على التمثيل البياني لجميع البدائل المتاحة والنتائج المتوقعة لها وإمكانية تحقيقها، وتتكون شجرة القرارات من عدد من المراحل حسب حجم ونوع المسألة.

هـ. أسلوب دراسة الحالة: يقوم هذا الأسلوب على تحديد وتعريف المشكلة محل القرار والتفكير في الأسباب والأبعاد للجوانب المختلفة.

و. البرمجة الخطية: تعتبر أكثر الأدوات شيوعاً وذلك لسهولة إستخدامها وهي تهدف لتقدير الوضع الأمثل لإستخدامات موارد المنشأة المحدودة ولذا على المنشأة تحديد الأسلوب الأمثل لإستخداماتها بحيث يحقق لها أقصى ربح وأقل تكلفة ممكنة.

يرى الباحث تعدد أساليب إتخاذ القرار وأن إختيار أحدها يتوقف على حجم وطبيعة المشكلة التي تواجه المنشأة ومن ثم إستخدام الأسلوب الأمثل لحل المشكلة.

عاشراً: إعتبرات إتخاذ القرار

من الطبيعي أن يتمنى كل متخذ قرار توافر مجموعة من الإعتبرات حتى يتسنى له إتخاذ القرار الأمثل وهذه الإعتبرات تتضمن ما يلي:⁽¹⁾

1. أن يكون هناك تفهم دقيق وواضح للأهداف العديدة التي تلائم المشكلة موضوع القرار.

2. أن تكون المشكلة موضوع القرار ذات تعريف محدد وشامل ودقيق في جوانبها المختلفة.

3. أن تكون لدى متخذ القرار المعرفة الكاملة ببدائل القرار الممكنة من خلال طريقة يعتمد عليها في تقدير ما يترتب عليه من إختبار كل بديل.

4. أن تكون طريقة متخذ القرار طريقة سليمة لتحديد نتائج كل بديل والأهداف المرغوب في تحقيقها منه، أي تكون هناك حجة لمعيار المثالية وذلك ليتمكن متخذ القرار من معرفة أي القرارات أفضل.

5. أن تكون لمتخذ القرار الحرية الكاملة وذلك للإختيار من بين البدائل التي تؤدي إلي الوصول للحل الأمثل للمشكلة.

6. يجب توافر نظام معلومات فعال يوفر المعلومات بالقدر الكافي عن طبيعة المشكلة حتي يسهل فهمها بطريقة جيدة وإتخاذ قرار حيالها.

(¹) إبراهيم عبدالواحد نائب وأنعام عبدالمنعم باقية، نظرية القرارات نماذج وأساليب كمية محسوبة (عمان: دار وائل للنشر، 2001م)

7. علي متخذ القرار عرض جميع البدائل المتاحة بطريقة عادلة مع عدم التحيز لبديل معين علي حساب البدائل الأخرى وذلك من أجل حل المشكلة بطريقة مثلى.

8. علي متخذ القرار ربط المشكلة بالأهداف التي حددتها المنشأة حتي تكون عملية إتخاذ القرار ذات جدوى.

9. علي متخذ القرار العمل بروح الفريق الواحد وتطبيق روح التعاون والإعتماد علي التشاور وإشراك الجميع داخل المنشأة عن طريق أخذ آرائهم في عملية إتخاذ القرار.

يرى الباحث بأن الإعتبارات المذكورة أعلاه تعتبر ضرورية ويجب علي متخذ القرار العمل بها حتى يتم إتخاذ القرارات بصورة مثلى.

أحد عشر: العوامل المؤثرة علي إتخاذ القرارات

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. المناخ والبيئة التي يتم فيها إتخاذ القرار:

تعترض متخذ القرار مشكلة أو مسألة تتطلب منه تحديد موقفه إزاءها عن طريق إتخاذ القرار المناسب، وقد تتضمن المشكلة أهداف متناقضة إلي جانب العديد من البدائل المطروحة لإختيار أفضلها، وإن التوصل إلي أفضل البدائل يتطلب وجود أسس وضوابط لقياس العائد وذلك لإنتقاء العائد الأمثل.

2. الهدف الذي يرجي الوصول إليه متخذ القرار:

إن أي قرار يتخذ يجب أن يحقق هدف معين تسعى الإدارة أو متخذ القرار إلي الوصول إليه، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتعدد الأهداف التي تسعى الإدارة للوصول إليها وقد تتناقض.

3. البدائل المتاحة أمام متخذ القرار:

(1) حسان محمد عبدالله يوسف، أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية السودانية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م) ص 56-57.

هناك العديد من المسائل والمشاكل تتصف بتعدد الإستراتيجيات والخيارات التي يطرحها متخذ القرار للوصول إلي حل المشكلة، ويتصف الحل البديل أو الإستراتيجية بالصفتين التاليتين :

أ. الإسهام في حل المشكلة المطروحة وتحقيق بعض النتائج .

ب. إمكانية تطبيقه ضمن الموارد المتاحة في حالة إختياره.

4. النتائج الشرطية للقرار :

بعد تحديد الأهداف التي يسعى متخذ القرار إلي تحقيقها والإستراتيجيات البديلة الممكن إتباعها، تصبح المشكلة هي تحديد النتائج الممكن الحصول عليها عند تطبيق كل من الخيارات والبدائل، ويمكن التعبير عن العائد بقيم نقدية أو بوحدات أخرى معنوية مثل المنفعة وذلك حسب طبيعة المشكلة التي يجب إتخاذ قرار بصدها.

يرى الباحث بأن العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار الأستثمري تتمثل في الهدف وبيئة القرار والبدائل المتاحة ونتائج القرار، ولا بد من وضعها في الإعتبار قبل تنفيذ القرار .

إثني عشر: أسس إتخاذ القرار

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. العائد المتوقع:

يمثل العائد المتوقع من الإستثمار أهم الأسس التي تتحكم في إتخاذ القرار الإستثمري، حيث نجد أن المستثمر يتخذ قراره بتنفيذ المشروع إذا ما وجد أن المشروع يحقق أرباح، وبالطبع سوف يعزف عن الدخول في المشروع إذا كان يحقق خسائر، أي أن المستثمر يفاضل بين مشروع وآخر بناءً على العائد المتوقع من كل منهما، فعندما يصل إلى أن

(1) ناصر محمد سعود جرادات، الإدارة الإستراتيجية منظور تكاملي حديث (الشارقة: جامعة الشارقة، كلية العلوم الإدارية والمالية، مكتبة الجامعة، 2013م) ص 56.

مشروع ما يحقق دخلاً أعلى من الآخر فإنه حتماً سوف يختار المشروع ذو الدخل الأعلى.

2. درجة الخطر المتوقع:

من النادر أن يخلو مشروع استثماري ما من المخاطر المتنوعة، ومعلوم أن العلاقة بين العائد من الإستثمار والمخاطره علاقة طردية، فكلما زاد العائد إزدادت المخاطر والعكس، وعليه فإن المستثمر لابد له من دراسة المخاطر بعين فاحصة ومن ثم يتخذ قراره.

3. عامل الزمن:

حيث يعتبر عامل الزمن عامل مهم بالنسبة للقرار الإستثماري، فعندما يقوم المستثمر بشراء أوراق مالية نجده يحدد الزمن الذي يحتفظ فيه بهذه الأوراق وذلك وفقاً لهدفه، فالفترة الزمنية التي يحددها تتناسب مع العائد والمخاطر بالإضافة إلى أنه هنالك أوقات مناسبة للإستثمار وأخرى غير مناسبة، وعليه فإن المستثمر يتخذ القرار الإستثماري في الوقت المناسب مع العلم بأن المستثمر يفضل الإستثمارات ذات المردود السريع والتي يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة.

يرى الباحث بأن المستثمر دائماً يعتمد على العائد وتقييم المخاطر المحيطة بإستثماره والزمن الذي تستغرقه هذه الإستثمارات.

ثلاثة عشر: ظروف صنع وإتخاذ القرار

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. حالة التاكّد التام:

في هذه الحالة تكون لدى صانع القرار معلومات كافية وأكيدة تمكنه من معرفة نتائج قراره الذي يصنعه.

2. حالة المخاطرة:

(1) كمال موسى، مرجع سابق، ص 36.

في هذه الحالة تكون المعلومات المتوفرة لصانع القرار جزئية ويتطلب الحصول على قدر كافي من المعلومات جهداً كبيراً، كما أن المعلومات المتحصل عليها يمكن أن تقود صانع القرار إلى قرار ولكنه قرار إحتمالي، وهنا يأتي دور متخذ القرار وقدرته في تقدير المستقبل وينعكس ذلك على فعالية القرارات المتخذة والتي تمثل أفضل البدائل.

3. حالة عدم التأكد:

تعتبر عملية صنع القرار في حالة عدم توفر معلومات كافية عن المشكلة أمراً غير مقبول من الناحية الإدارية، وفي عالم اليوم وسهولة إنتقال الأموال والبيانات أصبحت عملية صنع القرارات الهامة غارقة في بحر عدم التأكد ولذا يتطلب الأمر بذل جهد كافي ومرضي للوصول للمعلومة الكافية في الزمن المحدد ومن ثم القيام بعملية صنع القرار. يرى الباحث أن عالم اليوم تعقدت وتعددت فيه الوسائل للوصول إلى المعلومات في بيئة اليوم والتي تسودها المخاطر وعدم التأكد، وذلك حتى يكون القرار الإستثماري المصنوع خالياً من السلبيات وبالتالي يؤدي إلى إختيار قرار قويم.

أربعة عشر: مراحل إتخاذ القرار

تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. وضع الأهداف:

لا بد من أن يكون الهدف الموضوع واضحاً، فبدون هدف لا يمكن أن نصل لقرار

2. البحث عن البدائل:

البحث عن البدائل يتضمن مسح العوامل البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة، وذلك بهدف توفير المعلومات الملائمة ويقصد بها تلك المعلومات التي تصاغ في شكل بدائل يمكن أن توصل إلى هدف.

3. مقارنة وتقييم البدائل:

(1) أبو زيد كامل السيد يوسف، دور المعلومات الإلكترونية في دعم صناعة القرارات على المستوى الكلي (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 1، الجزء الأول، 2015م) ص ص 470-471.

البدائل هي الطرق لتحقيق الأهداف ومقارنتها مرتبطة بحالة التأكد أو اللاتأكد أو عوامل أخرى كالمخاطر والزمن، كما أن عملية المقارنة يمكن أن تتوقف على تفضيلات وميول متخذ القرار.

4. إقرار الخيار:

الخيار يعبر عن لحظة في عملية مستمرة لإتخاذ القرار وذلك عندما يقوم متخذ القرار بإختيار من بين عدة بدائل.

5. تنفيذ القرار:

في هذه المرحلة يتم تحويل القرار من شفوي إلى تنفيذي، وذلك عن طريق حشد همم العاملين والموارد المالية والتي تساعد في تنفيذ القرار وفقاً للخطة الموضوعة.

6. الرقابة والمتابعة:

تأتي أهمية هذه المرحلة حتى يتم التأكد والوثوق من أن تنفيذ العاملين للقرار يتمشى والخطة الموضوعة، كما أن المتابعة المستمرة للتنفيذ تعتبر ضرورة وهامة وذلك لأنها تؤدي إلى كشف الانحرافات أول بأول ومعالجة السلبيات حتى يتحقق الهدف المنشود من تنفيذ القرار.

يرى الباحث أن هذه المراحل المتسلسلة مهمة في إتخاذ القرار الإستثماري وتقويمه ولنجاح عملية إتخاذ القرار يجب عدم إغفال أي مرحلة.

خمسـة عشر: معوقات إتخاذ القرار

تتمثل في الآتي:

1. المعوقات الداخلية:

تتمثل المعوقات الداخلية في الإدارة التي تسيطر وتتحكم في عملية إتخاذ القرار مع العلم بأن السيطرة والتحكم تختلف من منشأة لأخرى و تتمثل في المعوقات التالية:⁽¹⁾

(1) أسهان خلفي، دور نظم المعلومات في إتخاذ القرارات (بائعة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ص 43.

أ. السياسة الحالية للإدارة

فبعض السياسات التي تتبعها الإدارة في المنشأة تعتبر قيماً على مديري الأقسام عند إتخاذ قراراتهم ومن هذه الأقسام قسم العمليات وقسم التسويق.

ب. الإمكانيات المالية المتاحة

تعتبر الإمكانيات المتاحة عنصراً مهماً مباشراً يؤثر على متخذ القرار، فقد يترك متخذ القرار بديلاً جيداً ويختار آخر أقل منه لأن البديل الجيد تكلفة تمويله عالية، فهذا العامل يعتبر أحد القيود عند إتخاذ القرارات، فمتخذ القرار محكوم بالإمكانيات الماليه للمنشأة.

ج. سلوك الافراد

عندما يكون القرار يتأثر به بعض العاملين فإن سلوك هؤلاء العاملين سوف يؤثر في عملية إتخاذ القرار.

د. عدم توفر الكفاءة الإدارية

من العوامل المؤثرة على المنشآت عدم توفر الكفاءات الإدارية ذات المعرفة والدراية بأساليب إتخاذ القرار الحديثة، والنتيجة أن المدير يعجز في تشخيص المشكلة على وجه سليم مما ينتج عنه إتخاذ قرار خاطئ وغير فعال تتحمل نتائجه المنشأة.

هـ. نقص المعلومات

إن عدم توفر المعلومات بالشكل الدقيق والكافي من أهم العوامل التي تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري، فالخبرة وحدها لا تكفي بل يجب تعويضها بالمعلومات الدقيقة والكافية للوصول إلى قرار فعال.

2. المعوقات الخارجية لعملية إتخاذ القرار:

تتمثل هذه المعوقات في الضغوط الخارجية التي تقع على المؤسسة ولا يمكن أن تسيطر عليها إدارة المنشاه بل تزعم لها وتتمثل هذه الضغوط في:⁽¹⁾

أ. الظروف الإقتصادية والسياسية والمالية.

(1) أسهان خلفي، مرجع سابق، ص 45.

ب. التطورات الثقافية والتكنولوجية.

ج. الظروف الإنتاجية مثل المنافسين، الموردين والمستهلكين.

د. العوامل التنظيمية والاجتماعية والإقتصادية وذلك متمثلاً في النقابات، التشريعات والقوانين الحكومية للدولة.

يرى الباحث بأن معوقات إتخاذ القرار الإستثماري سواء كانت داخلية أم خارجية مؤثرة على إتخاذ المنشأة للقرار الإستثماري، مما يتطلب أن تبذل إدارة المنشأة كافة الجهود من أجل إزالتها والحد منها.

المبحث الثالث

مفهوم ومبادئ ومحددات القرار الإستثماري

تمهيد:

يعتبر القرار الإستثماري من أهم وأخطر القرارات التي يقوم بإتخاذها الأفراد وإدارات المنشآت، فقرارات الإستثمار لها الدور الحاسم في تعظيم حقوق الملاك والمساهمين طيلة حياة المنشأة، كما أن خطورة القرار الإستثماري تكمن في صعوبة الرجوع عنه بعد إتخاذها من دون أن تتحمل المنشأة تكاليف باهظة، فضلاً على أن القرار الإستثماري تكتفه المخاطر العالية والتي يجب دراستها والعناية بها.

أولاً: مفهوم القرار الإستثماري

تم تعريفه بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدراً من الأموال تخاطر به المنشأة إذا هي قبلت إلتزاماً إستثمارياً.⁽¹⁾

كما عرف القرار الإستثماري طويل الأجل بواسطة أحد الكتاب بأنه ربط أو تخصيص مقدار معلوم من الأموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر إستناداً على منهج رشيد مسبق من التحليل والتقييم والمقارنة بهدف تحقيق أو الحصول على عوائد مستقبلية يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبياً.⁽²⁾

القرار الإستثماري هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية بمجرد تنفيذه ولا يمكن الرجوع عنه وتتوقع الإدارة من تنفيذه أرباح مستقبلية ولكنها غير مؤكدة الحدوث.⁽³⁾

(1) عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م) ص 21.
(2) علاء الإمام، تدريب الإدارة الوسطى في قطاع الخدمة المدنية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1973م) ص 133.
(3) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 22.

كما عرف القرار الإستثماري بأنه القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة بهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون معرضاً لدرجات مختلفه من الخطر وعدم التأكد.⁽¹⁾

يرى الباحث بأن هذه التعريفات تتعدد وجهات نظرها من حيث مفهوم القرار الإستثماري إلا أنها تتفق في أن قرار الإستثمار يتمخض عنه تخصيص أموال ضخمة يخاطر بها المستثمر بهدف الحصول على عوائد مستقبلية تحدث على فترات زمنية مستقبلية، وتتمثل في إقامة مشاريع جديدة، التوسع في مشروع قائم وزيادة الطاقات المنتجة حالياً مثل تجديد الأصول الحالية بأخرى أكفاً منها.

ثانياً: أهداف القرار الإستثماري

تتمثل أهم أهداف القرار الإستثماري في الآتي:⁽²⁾

1. تحقيق العائد والربحية المناسبين حتي يكون ذلك ملائماً لإستمرارية المشروع.
2. إيجاد وسيلة للحفاظ علي رأس المال الأصلي الخاص بالمشروع من النقصان والتآكل عن طريق الإستثمار.
3. التفكير المستمر عن طريق إختيار البدائل الإستثمارية التي تضمن تدفق الدخل وزيادته.
4. ضمان توفر السيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة والإلتزامات المترتبة علي القرار الإستثماري.

يرى الباحث ضرورة إضافة أهداف التنمية والأهداف الإقتصادية والإجتماعية.

ثالثاً: أهمية القرار الإستثماري

للقرار الإستثماري أهمية بالغة للأسباب التالية:⁽³⁾

1. القرار الإستثماري يحتاج لتوظيف أموال ضخمة.

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م) ص90.

(2) المرجع السابق، ص92.

(3) منعم زمير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لإتخاذ القرارات (عمان: دار وائل للنشر، 2009م) ص 14.

2. من الصعب تصويب أي خطأ في القرار الإستثماري بعد إتخاذه حيث أن نتائجه تستمر لفترة طويلة وتكاليفه باهظة، حيث لا تكون هناك مرونة لمتخذ القرار بالتحرك لأن المنشأة تكون قد إرتبطت بتعهدات ممتدة لفترة طويلة.

3. القرار الإستثماري يعتمد علي التنبؤات المستقبلية، إذ يقود التنبؤ الخاطئ إلي نتائج خطيرة، حيث أن الإفراط في الإستثمار يؤدي إلي تكاليف عالية غير ضرورية.

4. إن القرار الإستثماري يكتنفه الغموض والمخاطر العالية التي تحيط بالتخطيط.

5. قرار لا يمكن التراجع عنه، حيث يعتبر القرار الإستثماري قرار ممتد الأثر لفترات طويلة وذلك للدخول في إلتزامات طويلة الأمد ولذا من الصعب التراجع عنه.

يرى الباحث بأن القرار الإستثماري قرار يتمخض عنه إستثمار أموال ضخمة ومن الصعب التراجع عنه دون تحمل تكاليف باهظة، فهو يعتمد على التنبؤ بالمستقبل ومحاط بالمخاطر العالية ولذا يجب الحذر قبل إتخاذه ومن هنا تتبع أهميته.

رابعاً: مبادئ القرار الإستثماري

يستند القرار الإستثماري على مجموعة من المبادئ والتي يجب مراعاتها من قبل

المستثمر وتتمثل في:⁽¹⁾

1. تعدد البدائل الإستثمارية المتاحة

كلما كثرت البدائل الإستثمارية المتاحة وتعددت كلما كان المستثمر في وضع أفضل وقادراً على إجراء المقارنة والمفاضلة بين البدائل المتاحة من حيث حجم المبلغ المستثمر والمخاطر والفترة الزمنية والعائد، فكلما تعددت البدائل الإستثمارية كلما كانت هنالك مرونة وصار المستثمر في وضع أفضل لإختيار الخيار الصائب والأنسب.

2. مبدأ الملاءمة

الملاءمة هنا تعني إختيار المجال الإستثماري المناسب للأداة الإستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما يتوافق وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو منشأة، وينبني المبدأ على

(1) فيصل محمود الشواروة، الإستثمار في بورصة الأسواق المالية الأسس النظرية و العلمية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م) ص ص 28-29.

أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بعناصر الإستثمار الأساسية، وهي معدل العائد على الإستثمار، المخاطر، السيولة وأداة الإستثمار.

3. مبدأ التنوع

حيث يلجأ المستثمرون سواء كانوا أفراداً أو منشآت لتنوع إستثماراتهم وذلك بهدف تقليل المخاطر التي ربما يتعرضون لها وفقاً لظروف السوق مستقبلاً.

4. مبدأ الخبرة والتأهيل

بالنظر لزيادة كلفة الإستثمارات والمخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، فإن القرار الإستثماري الرشيد يتطلب الخبرة والكفاءة العالية عند إختيار الأداة المناسبة للعميل، وهذا ما يفنقه المستثمر العادي، ومن ثم لزاماً عليه الإستعانة بالإستشاريين الماليين وبيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال وذلك حتى يكون قراره الإستثماري رشيداً ومؤثراً في مستقبله ومدى تحقيق الأرباح.

يرى الباحث بأن مبادئ الإستثمار مهمة تساعد في إختيار الأداة المناسبة التي تتلاءم وظروف المستثمر ليكون القرار الإستثماري رشيداً ويحقق الهدف المرجو منه.

خامساً: خصائص القرار الإستثماري

من الملاحظ أن القرارات الإستثمارية ترتبط بالأجل الطويل ودائماً تحتاج إلى إنفاق مبالغ يصعب إستردادها في حالة فشل المشروع، لذا فإن القرارات الإستثمارية تشوبها درجة عالية من المخاطر وعدم التأكد وتتميز القرارات الإستثمارية بعدد من الخصائص والتي تتمثل في، الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني، الخصائص التي ترتبط بحالات الطبيعة والخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي وذلك كما يلي:⁽¹⁾

1. الخصائص التي ترتبط بالبعد الزمني وتتمثل في:

(1) عمر السيد حسنين، التكاليف في المجالات الإدارية (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1987م) ص 11.

حيث ترتبط قرارات الإستثمار دائماً بالأجل الطويل كما قال أحد الكتاب بالرغم من أن الإنفاق الإستثماري قد يرتبط بفترة زمنية واحدة تسبق عملية الحصول على منافع هذا الإستثمار إلا أن هذه العوائد ترتبط بمجموعة تالية من الفترات الزمنية.

لذا يتطلب الأمر الأخذ في الاعتبار عامل التغير في قيمة النقود عندما يتطلب الأمر حساب التكاليف وعوائد تلك الإستثمارات، كما أن وقت الحصول على العوائد دائماً ما يكون نسبياً أطول مقارنة بقرارات الإنفاق الجاري.

كما أن تخطيط قرارات الإستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة ويعتبر قرار الإستثمار هام على مستوي المنشأة وخاصة مع إستمرار التقدم التكنولوجي في هذا العصر مما أدى إلى التطور الكبير في وسائل الإنتاج والتسوق مما زاد من تعقيدات إتخاذ القرار.

2. الخصائص التي ترتبط بمجالات الطبيعة:

عادة تتضمن قرارات الإستثمار عنصري المخاطرة وعدم التأكد لأن هذه القرارات مرتبطة بالمستقبل لذا فإن العوائد المتوقعة غير مؤكدة الحدوث كما أن مخاطر القرار الإستثماري تكمن في صعوبة الرجوع فيه دون تكبد خسائر فادحة، ولذا يجب خضوع القرار الإستثماري للمزيد من الدراسات المتخصصة والتي تضمن نجاحه بصورة سليمة وراشدة، وهناك العديد من المشاكل التي تتعرض لها قرارات الإستثمار مثل التنبؤ بالمبيعات وتقدير التكاليف لعدد من السنوات في ظل عنصري المخاطرة وعدم التأكد وكيفية حساب معدل العائد على رأس المال ومعدل تكلفة رأس المال.

3. الخصائص التي ترتبط بالهيكل التمويلي:

إن غالبية قرارات الإستثمار تحتاج إلى مبالغ باهظة، الأمر الذي قد يؤثر على حياة المشروع، والعائد المتوقع من هذا القرار يمتد لفترات زمنية طويلة مما يتطلب التنبؤ بإيراداته وتكاليفه لفترات طويلة، كما أن القرار الإستثماري يتمخض عنه تخصيص مقدار

من الموارد المتاحة في الحال وذلك بهدف خلق طاقات إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقات المتاحة وتحسين كفاءتها التشغيلية من أجل الحصول على موارد أعلى مستقبلاً تمتد لفترات طويلة، فالقرار الإستثماري يؤدي إلى إستغلال جزء من أموال المنشأة في أصول ثابتة لفترة زمنية وقد يؤدي هذا إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى كالإقتراض أو أي بدائل أخرى.

يرى الباحث بأن القرار الإستثماري يرتبط بالالتزامات المالية الضخمة ولفترات طويلة ولذا يجب أخذ عوامل التضخم والمخاطرة وعدم التأكد في الإعتبار بالإضافة إلى مصادر التمويل.

سادساً: أقسام القرارات الإستثمارية

تنقسم القرارات الإستثمارية إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي قرار تحديد أولويات الإستثمار، قرارات رفض أو قبول المشروعات الإستثمارية وقرارات الإستثمار المانعة تبادلياً وهي كما يلي:⁽¹⁾

1. قرارات تحديد أولويات الإستثمار:

تتمثل قرارات تحديد أولويات الإستثمار في ترتيب المشروعات الإستثمارية الضخمة في شكل خطة إستثمارية تحدد بشكل دقيق وواضح أولويات تنفيذ المشروعات الإستثمارية طبقاً لمعايير ترتيب الأولويات، مع العلم بأن أولويات الإستثمار متعددة وذات أبعاد زمنية متنوعة يتم تحديدها والإختيار من بينها وذلك وفقاً لرغبة وهدف متخذ القرار ومن ثم ترتب أولويات الإستثمار وفقاً للأبعاد الزمنية.

2 - قرارات قبول أو رفض الإستثمار:

هذه القرارات تركز أمام بديل واحد متاح أمام المستثمر الذي ينوي إستثمار أمواله في نشاط معين أو الإمتناع بصورة نهائية عن الإستثمار، وهنا يتم إتخاذ القرار الإستثماري

(1) أحمد حسن الطاهر، المحاسبة الإدارية، (عمان: دار وائل للنشر، 2002م) ص ص 358-359.

بناءً على المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة والتي يمكن أن تحقق الأهداف الخاصة بالمستثمر ومشروعه مثل العائد والمنفعة.

3. قرارات الإستثمار المانعة تبادلياً:

تتمثل هذه القرارات في أن إختيار أحد المشروعات من بين مجموعة من المشاريع الإستثمارية المتاحة يكون مانعاً لإختيار المشروعات البديلة، فقد يكون المشروع ناجحاً إلا أن هنالك قيود على مصادر تمويله.

كما نقسم القرارات الإستثمارية حسب درجة المخاطرة إلي:

1. قرارات إستثمارية في ظل التأكد.

2. قرارات إستثمارية في ظل عدم التأكد.

كما يوجد تقسيم آخر للقرارات الإستثمارية حسب أسلوب التحليل الإستثماري المستخدم وتصنف القرارات الإستثمارية إلي:

1. قرارات تعتمد علي التحليل الوصفي.

2. قرارات تعتمد علي التحليل الكمي.

يرى الباحث ضرورة أن يتمهل المستثمر خاصة أمام الإستثمارات الضخمة أو المشروعات ذات البديل الواحد.

سابعاً: أنواع القرارات الإستثمارية في السوق المالي

يهدف المستثمر سواء كان فرداً أو منشأة من وراء القرار الإستثماري في السوق المالي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر، وعادة يكون المستثمر في هذه السوق بحاجة

إلى ثلاث أنواع من القرارات هي:⁽¹⁾

1. قرار الشراء:

يتمثل هذا القرار في رغبة المستثمر في حيازة أصل معين، وعادة ما يلجأ المستثمر إلى هذا الخيار عندما تكون القيمة المالية للنفقات النقدية المتوقعة تفوق القيمة السوقية الحالية

(1) أحمد حسن الطاهر، مرجع سابق، ص 362.

للأصل المالي المراد شراؤه، مع الأخذ في الإعتبار المخاطر المتوقعة لهذه النفقات، وهذه العوامل هي الدافع للمستثمر لإتخاذ قرار الشراء.

2. قرار عدم التداول:

في هذه الحالة يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتوقعات النقدية المتوقعة مع أخذ المخاطر في الإعتبار، وعليه تكون هناك عوائد مستقبلية ينتظرها المستثمر ولذا لا يقوم بأي قرار سواء كان شراء أو بيع.

3. قرار البيع:

في حالة قرار البيع تكون القيمة السوقية أكبر من القيمة الحالية للتوقعات النقدية المستقبلية، هنا يلجأ المستثمر إلى بيع ما لديه من أوراق مالية حتى يتجنب مخاطر إنخفاض السعر مستقبلاً فيتخذ قرار البيع ويحقق أرباح.

يرى الباحث بأن أقوى دافع يحرك المستثمر في السوق المالي هو الأرباح، فإذا كانت القيمة المستقبلية أكبر من القيمة الحالية يكون مشترياً، أما إذا كان العكس فيكون بائعاً، وفي حالة تساوي القيمتين يظل ساكناً.

ثامناً: إستراتيجية القرار الإستثماري:

إن القرار الإستثماري الناجح يبني على إستراتيجية ملائمة للإستثمار وتختلف الإستراتيجيات التي يتبناها المستثمرون بحسب إختلاف أولوياتهم الإستثمارية، كما تتمثل أولويات المستثمر بما يعرف بمنحى تفضيله الإستثماري والذي يختلف من مستثمر لآخر وفقاً للعناصر التالية:⁽¹⁾

1. الربحية

2. السيولة

3. الأمان

(1) حياة زيد، مرجع سابق، ص 59.

حيث يعبر عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد علي الإستثمار الذي يتوقع أن يحققه من أمواله المستثمرة، في حين يعبر عن ميله تجاه العنصرين الآخرين السيولة والأمان بعامل المخاطرة والتي يكون مستعداً لتحملها في سبيل تحقيق العائد علي الإستثمار.

يرى الباحث أن الاستراتيجية الملائمة للإستثمار الناجح ينبغي أخذها في الإعتبار لعناصر الربحية والسيولة والأمان.

تاسعاً: العوامل المؤثرة في القرار الإستثماري

إن طبيعة القرار الإستثماري تؤثر فيها عدة متغيرات وعوامل، وقد تم تحديد وحصر تلك المتغيرات والعوامل بواسطة أحد الكتاب في 14 عامل ومتغير وتتمثل في: فلسفة الإدارة، تحليل السوق، سلوك المتنافسين، الفرص البديلة، الضرائب والإستهلاك، مصادر التمويل، مصادر الشراء، رأس المال العامل، موازنة التدفقات النقدية، التغيرات في مستوى الأسعار، نمط الإنتاج، المخاطر وعدم التأكد، توقيت القرار الإستثماري و الظروف الإقتصادية وهذه العوامل يمثل أي منها أهمية كبيرة في القرار الإستثماري.⁽¹⁾ فقد يكون المشروع ناجح وله جدوى إقتصادية إلا أن القرار الإستثماري النهائي قد يكون عدم تنفيذ هذا المشروع لعدم توفر مصادر التمويل أو مصدر ملائم للشراء ونفس الأمر ينطبق على أي عامل من العوامل الأخرى.⁽²⁾

من هنا سيتم التركيز على أهم العوامل التي تؤثر في القرار الإستثماري والتي يمكن حصرها في ثماني عوامل هي:⁽³⁾

1. فلسفة الإدارة:

(1) سندية سلطان الحياي، دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 3، 2015م) ص ص 20-23.

(2) طاهر حردان، أساسيات الإستثمار (عمان: دار البداية ودار المستقبل، 1997م) ص 12.

(3) منير إبراهيم هندي، أساسيات الإستثمار وتحليل الأوراق المالية الأسهم والسندات (القاهرة: منشأة المعارف، 1999م) ص 422.

إن القرار الإستثماري في المنشأة يتأثر بسياسة الإدارة وفلسفتها، فقد ترى إدارة المنشأة أن منتجات منشأتها تلقى قبولاً متزايداً من جانب عملائها المستهلكين لهذه المنتجات فترى ضرورة الإسراع في إجراء توسعة للمنشأة وذلك لأن الطاقة الإنتاجية الحالية قد تعجز في تلبية الطلبات المتزايدة، في الجانب الآخر قد ترى إدارة مشروع آخر مشابه لنفس المنشأة من حيث المنتجات وإقبال العملاء المتزايد قد تري هذه الإدارة حسب نظرتها المستقبلية عدم إجراء توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية وذلك توقعاً منها بإقامة مشروع منافس في المستقبل ينتج نفس المنتجات، أو ربما تكون زيادة الطلب أمر موسمي وبالتالي لاداعي إجراء توسعات في الطاقة الحالية.

2. إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات:

تعتبر دراسة السوق اللبنة الأولى لبداية دراسات الجدوي للمشروع الإستثماري، فالدراسات التسويقية تقوم بتحديد إمكانية السوق ومن ثم تحديد حجم الطلب على منتجات المشروع الإستثماري ومنها يتم تقدير حجم المبيعات، وعليه فإن دراسة السوق يتوقف عليها قبول أو رفض المشروع الذي تم إقتراحه.

في دراسات الجدوى تعتبر عملية التحليل الدقيقة لسوق السلعة هي الخطوة الأولى التي يجب القيام بها فالطلب الحالي والمستقبلي للسلعة يعتبر أساساً وذلك لتبرير القيام بتنفيذ أي مشروع إستثماري، ولضمان نجاح أي مشروع إستثماري يجب أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أكثر واقعية ودقة، أما إذا كانت هذه التقديرات غير واقعية وغير صحيحة فإن المشروع لافائدة منه ويكون عبئاً على أصحابه، لذا على الإدارة البحث جيداً في إمكانيات السوق ومدى تقبله للمشروع المقترح مع التنبؤ بحجم المبيعات المستقبلية والتي بناءً عليها تقدر الإيرادات المتوقعة من المشروع الإستثماري.

3. نوع المنتج:

في العادة تبين دراسة السوق نوع المنتج بالإضافة إلى كمية الطلب على المنتج وهذه الكمية تحتاج إلى إنفاق إستثماري لإنتاج الكميات المطلوبة التي تتماشى وطلب السوق، فتحديد نوع المنتج يعتبر من ضمن العوامل التي تؤثر في القرار الإستثماري، فنجد أن نوع المنتج قد يحتاج إلى آلات وتقنيات خاصة وعمالة مدربة، كما أن المنتج قد يحتاج إلى مواد خام ربما لا تكون متوفرة في السوق المحلي وربما تكون متوفرة في السوق الخارجي ويصعب إستيرادها، وهنا يكون لنوع المنتج دور في تحديد القرار الإستثماري سواء كان بقبول المنتج أو رفضه.

4. مصادر التمويل:

يعتبر مصدر التمويل عامل مهم وفعال في قبول أو رفض المشروع الإستثماري، وتتعدد مصادر التمويل فهناك التمويل الذاتي من فائض المنشأة والتمويل عن طريق القروض طويل الأجل وقصير الأجل أو الإقتراض من صناديق الإقتراض، فمصدر التمويل عنصر هام وأساسي في قبول أو رفض المشروع وبالتالي يؤثر في القرار الإستثماري.

5. رأس المال العامل:

لرأس المال العامل دور فعال في القرار الإستثماري، وعند تحليل البيانات المتعلقة بالمشروع يجب ألا ينصب جُلّ إهتمام الإدارة على تكاليف الإستثمار والإيرادات والأرباح ومصادر التمويل وتهمل رأس المال العامل، بل يجب الإهتمام بهذا العنصر المهم، ويعبر عن رأس المال العامل بالفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وذلك على مدى سنوات المشروع الإستثماري، حيث تقديره بأقل من قيمته المطلوبة يسبب إختناقات في عمليات التشغيل في المشروع، كما أن تقديره بأكثر من قيمته يسبب مشاكل تمويله وأعباء إضافية على المبيعات.

6. موازنة التدفقات النقدية:

إن تقدير التدفقات النقدية لكل بديل إستثماري عملية ضرورية ومهمة تتطلبها عملية المفاضلة بين البدائل، ولهذا يجب إعداد موازنة التدفقات النقدية لكل بديل للوقوف على التدفقات النقدية الداخلة لكل بديل مستقبلاً، وتقدير التدفقات الداخلة أصعب بكثير من الخارجة، وعند تحليل التدفقات هذا يساعد الإدارة من الوقوف على أوقات التدفقات الداخلة ومن ثم المفاضلة وتكون النتيجة قبول أو رفض المشروع.

7. الفرص البديلة:

يؤثر مفهوم تكلفة الفرصة البديلة على القرار الإستثماري، وقد تم تعريف هذا المفهوم بأنه (أقصى ما يجب الحصول عليه من مكاسب من السلع والخدمات والطاقة الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للإستخدامات البديلة).

من هنا فإن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يبني على النظرية الإقتصادية ويقوم على أن لكل مورد إقتصادي منفعة تستمد قيمتها من خلال إشباعها لحاجات متعددة وأن إستخدامه لتحقيق فرصة أو إشباع معين يعني التضحية بالفرص البديلة ولهذا يجب أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان حيال القرار الإستثماري.

8. المخاطرة وعدم التأكد:

يؤثر كل من عنصري المخاطرة وعدم التأكد في القرار الإستثماري، فقد يساهم العنصران عند المفاضلة بين مشروعات ما إلى التوجه للمشروع الأقل مخاطرة وعدم تأكد.

يرى الباحث أن فلسفة الإدارة بالدخول في إستثمار جديد أو عدمه تؤثر في القرار الإستثماري فضلاً على ظروف السوق ومصدر التمويل كما يجب إعطاء رأس المال العامل والتدفقات النقدية الأهمية عند المفاضلة بين البدائل الإستثمارية، مع عدم إهمال عاملي المخاطرة وعدم التأكد فهي عوامل مهمة يجب أخذها في الحسبان قبل إتخاذ القرار الإستثماري.

عاشراً: تبويبات المشروعات الإستثمارية

- في العادة ليس هنالك تبويب موحد للمشروعات الإستثمارية يمكن أن يكون صالحاً لكل الأغراض وقد قسمها الباحثون إلى ثلاث أنواع كما يلي: (1)
1. مشروعات جديدة يتولد عنها طاقات إنتاجية جديدة للمشروع، وهي تشمل مشروعات التوسع في الأصول القائمة وذلك بزيادة الطاقة الإنتاجية بالمشروع.
 2. المشروعات التي يترتب عليها إحلال أو تجديد الأصول بهدف المحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية.
 3. مشروعات ينتج عنها تحويلات بين الأصول بهدف التحسينات والإصلاحات.
- يرى الباحث بأن المشروعات الإستثمارية تختلف وتتنوع وفقاً للهدف منها، وهي لا تخرج في الغالب عن التبويبات الثلاث التالية، المشروعات الجديدة ومشروعات التوسع ومشروعات الإحلال.

أحد عشر: المعلومات الملائمة للقرارات الإستثمارية

- تتمثل هذه المعلومات في معلومات مالية ومعلومات غير مالية كما يلي: (2)
1. المعلومات المالية وتوجد في أربع حالات وهي:
 - أ. تاريخية وهي تلك المعلومات المستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة مثل إيرادات المبيعات والدخل الصافي.
 - ب. معلومات حالية هي تلك المعلومات التي تنشرها المنشآت لحظة إتخاذ القرار مثل الأرباح الموزعة والعائد علي السهم.
 - ج. معلومات مستقبلية وهي معلومات متوقعة وغير مؤكدة ويتم نشرها بواسطة المنشأة أو المجال المالي، مثل التنبؤ بالأرباح والعائد وسعر السهم.

(1) عبدالمطلب عبدالحاميد، مبادئ وسياسات الإستثمار (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م) ص 78.

(2) ماجد إسماعيل أبوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م) ص 54.

د. معلومات داخلية هذه المعلومات ليست متاحة للمستثمر ويعتبر نشرها غير قانوني لأنها قد تضر بالمنشأة مثل تعثر المنشأة في سداد الديون والفوائد المستحقة على المنشأة.

2. معلومات غير مالية وتتمثل في الحالات التالية:

أ. تاريخية وهي معلومات تتعلق بكمية الإنتاج وحجم المبيعات من الإستثمار في السنوات السابقة.

ب. حالية وهي تلك المعلومات التي تتعلق بظهور منتج جديد أو تحسين في المنتج الحالي المستثمر فيه.

ج. مستقبلية وهي تلك المعلومات التي تتعلق بالإعلان عن فتح فروع جديدة لتسويق إستثمارات جديدة.

د. داخلية وهذه المعلومات تختص بشؤون المنشأة الداخلية، كتغيير أحد أعضاء مجلس الإدارة.

يرى الباحث ضرورة لجوء متخذ القرار للأخذ بالمعاومات المالية والغير مالية والتي تتمثل في المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، فضلاً على المعلومات الداخلية الخاصة بالمنشأة، فهي جميعها معلومات ملائمة لإتخاذ القرار الإستثماري.

إثني عشر: العلاقة بين العائد والمخاطرة في القرار الإستثماري

عادة لا يوجد نشاط إستثماري لا يحمل مخاطر، وهناك علاقة بين العائد على الإستثمار والمخاطرة، والمخاطرة هي التي تحدد إتجاه الإستثمار فكلما زادت المخاطرة زاد معدل العائد على الإستثمار علي النحو التالي:⁽¹⁾

أ. الأسهم العادية عائد كبير ومخاطر مرتفعة.

ب. الأسهم الممتازة عائدها أعلي من السندات ومتوسطة المخاطر.

ت. السندات غير المضمونة عائدها قليل وشبه خالية من المخاطر.

ث. السندات المضمونة عائدها أقل وخالية من المخاطر.

(1) منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص 411.

لذا فإن صانع القرار الأستثمري يقارن بين الإستثمار في الأوراق المالية وتعظيم الثروة عن طريق البدائل الإستثمارية المتاحة في سوق المال كشهادات الإدخار أو شهادات الإستثمار بإعتبارها بدائل خالية من المخاطر، وأي قرار يقوم به صانع القرار الإستثمري يهدف إلي تعظيم العوائد وتخفيض المخاطر.

يرى الباحث بأن العائد يتأثر بالمخاطرة، فالعلاقة طردية كلما زاد العائد زادت المخاطرة والعكس، وعليه يتأثر الإستثمار بهذين العاملين، ويتوقف قرار متخذ القرار على مدى مقدرته في تحمل المخاطر حيال بديل معين.

ثلاث عشرة: محددات القرار الإستثمري

تتحكم في القرار الإستثمري مجموعة من العناصر تتمثل في الآتي:⁽¹⁾

1. التكاليف:

حيث يترتب علي القرار الإستثمري مجموعة من التكاليف مثل التكاليف الثابتة المتمثلة في الأرض والآلات وتكاليف متغيرة مثل الأجور الخاصة بالعمال والمواد الأولية.

2. الإيرادات:

حيث ينتج عن الإستثمار مجموعة من العوائد المنتظرة والمتوقعة والتي تكون متأثرة بمستوى النشاط ونوع المنتج وحالة الإقتصاد والسوق.

3. التوقعات:

إن سياسة المنشأة تعتمد علي التنبؤ بالعوامل المستقبلية من الإستثمار حسب الظروف، مما يؤدي إلي رسم الإستراتيجية المناسبة التي تساعد علي زيادة مستوى الأسعار.

4. الميل للإستثمار

عندما تكون للمستثمر الرغبة بالإضافة للقدرة علي الإستثمار، تكون هناك رغبة حقيقية في الإستثمار ويجب أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه.

(1) نور الهدى الأعور، مرجع سابق، ص 12.

يرى الباحث أن القرار الإستثماري تتحكم فيه مجموعة من العوامل مثل تكاليف المشروع والإيرادات المتولدة عنه والتوقعات المستقبلية للأسعار بالإضافة لرغبة وقدرة المستثمر على الإستثمار بالإضافة لربحية المشروع.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن عينة فروع المصارف العاملة في نيالا

المبحث الثاني: تحليل البيانات وإختبار الفرضيات

النتائج

التوصيات

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن فروع المصارف العاملة في نياالا

تعتبر مدينة نياالا مدينة تجارية ذات ثقل سكاني معتبر الأمر الذي حدى بالمصارف في السودان القيام بإفتتاح فروع لها في هذه المدينة. يتكون القطاع المصرفي في مدينة نياالا من عشرين بنكاً بالإضافة لفرع لبنك السودان المركزي، هناك أربعة بنوك حكومية والستة عشر تمثل بنوك تجارية، هذه البنوك تمثل فروع للمراكز الرئيسية الموجودة في الخرطوم، وتعمل في تقديم الخدمات المصرفية في نياالا وفقاً لسياسات وموجهات بنك السودان الموجود له فرع في المدينة. تقوم هذه الفروع بإعداد تقاريرها المالية وفقاً للنظام المتبع بين رئاسة البنك والفروع، حيث يتم إعداد تقارير كل فرع ومن ثم ترسل لرئاسة الفروع ليتم إعداد تقارير مجمعة لكل الفروع، وتظهر في قوائم موحدة تمثل التقارير النهائية للبنك المعني. يشرف على عمل هذه الفروع بنك السودان المركزي عبر فرعه الموجود في نياالا وذلك لتنفيذ الآتي:

أ. متابعة تنفيذ السياسة النقدية للدولة

ب. الإشراف على تطبيق السياسة التمويلية

ج. مراقبة ومتابعة التحويلات بالعملة الأجنبية

د. رقابة المصارف في جانب التمويل ومتابعة التعثر

هـ. إدارة السيولة

و. إدارة المحافظ الإستثمارية

ز. الإشراف على عملية خصم وإضافة شيكات العملاء عبر غرفة المقاصة.

تطور القطاع المصرفي في نياالا

بدأ ظهور المصارف في السودان في بداية القرن العشرين، ويمكن إستعراض تطور

العمل المصرفي في نياالا في عدة مراحل كما يلي: (1)

المرحلة الأولى (1958م-1969م):

(1) <http://sondico.maktoobblog.com/559281> 15/02/2020 7:20 pm.

تعتبر مرحلة بداية تأسيس المصارف السودانية، فبعد أن نال السودان إستقلاله في العام 1956م، بدأت الفكرة بإنشاء البنوك الوطنية، وكان ثمرة ذلك إنشاء البنك الزراعي السوداني في العام 1958، ثم بدأت الفكرة بإنشاء البنوك الوطنية، ثم تلاه إنشاء البنك المركزي أو بنك السودان في العام 1960م، وتم إفتتاح فرع بنك السودان في نيالا في بداية الستينات ثم توالى عملية إنشاء الفروع سواء تجارية أو المتخصصة مثل فرع بنك النيلين في العام 1965م، وفرع البنك العقاري السوداني في العام 1967م، وعند نهاية هذه الحقبة صار عدد الفروع التي تم إنشاؤها ثلاث فروع وفرع لبنك السودان.

المرحلة الثانية: (1970م-2000م)

شهدت هذه الفترة إفتتاح بقية الفروع إلى أن وصل العدد إلى عشرون فرعاً من دون فرع بنك السودان، كما شهدت هذه الفترة أسلمة العمل المصرفي في السودان، والتي تمثلت في تأسيس مصارف داخل السودان تمارس العمل المصرفي وفقاً لصيغ التمويل الإسلامية، فتم إنشاء فرع بنك فيصل الإسلامي ثم فرع بنك التضامن الإسلامي، ومن ثم فرع بنك التنمية التعاوني الإسلامي وبقية الفروع إلى أن وصل عدد الفروع إلى عشرون فرعاً.

البنوك العاملة في نيالا:

فرع بنك الخرطوم

فرع بنك أم درمان الوطني

فرع بنك فيصل الإسلامي

فرع بنك الإسرة

فرع بنك المشرق

فرع بنك المال المتحد

فرع بنك النيل للتجارة والتنمية

فرع بنك النيلين

فرع البنك الإسلامي السوداني

فرع بنك البركة السوداني

فرع بنك الثروة الحيوانية

فرع بنك المزارع التجاري
فرع البنك الزراعي السوداني
فرع البنك السوداني الفرنسي
فرع البنك العقاري السوداني
فرع بنك الإدخار
فرع بنك تنمية الصادرات
فرع بنك التضامن الإسلامي
الخدمات التي تقدمها فروع البنوك العاملة في نيالا:
فتح الحسابات الجارية بالعملة المحلية والأجنبية.
فتح حسابات الإدخار.
تنفيذ التحويلات المصرفية داخل السودان وخارجه.
تحويلات النقد الأجنبي.
تنفيذ الإعتمادات المستندية صادر ووارد.
عمل خطابات الضمان.
خدمات التمويل المصرفي.
خدمات التمويل الزراعي عبر المحافظ.
تمويل الخريجين حسب موجهات بنك السودان.

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

1. مجتمع الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين بفروع البنوك لمدينة نيالا وهم المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين.

2. أداة الدراسة الميدانية:

إستخدم الباحث إستمارة الإستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات الأولية من عينة الدراسة.

3. وصف الإستبانة:

أرفق الباحث مع الإستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من إستمارة الإستبانة (الملحق رقم 2)، وتكونت الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والتي تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: إحتوى هذا القسم على عدد (58) عبارة حيث طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفقاً لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج والذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي: المحور الأول تضمن (15) عبارة، المحور الثاني تضمن (16) عبارة، المحور الثالث تضمن (8) عبارة، المحور الرابع تضمن (9) عبارة، والمحور الخامس تضمن (10) عبارة.

4. الثبات والصدق الظاهري للإستبانة:

من أجل تحسين صدق الأداة (إستمارة الإستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الإختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها، حيث تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين ويوضح الملحق (رقم 1) أسماء وعناوين والدرجة العلمية أو الوظيفة لمحكمي إستمارة الإستبانة.

5. الثبات والصدق الإحصائي للإستبانة:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لإستبانة الإستبانة تم أخذ عينة إستطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الإستبانة من العينة الإستطلاعية بموجب معادلة التجزئة النصفية ويوضح الجدول رقم (1/2/4) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الإستطلاعية.

جدول رقم (1/2/4)

الثبات والصدق الإحصائي

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	عدد العبارات	
0.853	0.727	15	المحور الاول
0.863	0.745	16	المحور الثاني
0.896	0.803	8	المحور الثالث
0.751	0.564	9	المحور الرابع
0.899	0.808	10	المحور الخامس
0.926	0.857	58	الاستبانة كاملة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتضح للباحث من الجدول رقم (6.2.4) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي بإستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل إستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشراً جيداً لقوة وصدق الإستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الإعتماد عليها في إختبار فرضيات الدراسة.

6. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم إستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير إختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، كما تمت الإستعانة ببرنامج إكسل (Excel) لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة، وذلك لإستخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، الرسوم البيانية والنسب المئوية، كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي، الوسط الحسابي، إختبار (ت) للعينة الواحدة (T. Test Sample) لإختبار الفرضيات، الإرتباط الخطي البسيط لبيرسون والإنحدار الخطي البسيط.

7. خصائص عينة الدراسة

للخروج بنتائج دقيقة وموثوقة قام الباحث بتوزيع عينة الإستبانة وقد حوت 248 إستبانة وزعت للموظفين فى مصارف نيالا، وقد تم إستعادة 225 إستبانة سليمة وقابلة للتحليل بنسبة إستجابة بلغت 90,7%، كما بلغ عدد الإستبانات الغير معادة والتالفة 23 إستبانة بنسبة 9,3% وقد شملت العينة الفئات التالية:

أ. الأفراد من مختلف الوظائف من محاسبين، مراجعين خارجيين، ومدراء ماليين، ومحللين ماليين، وأخرى).

ب. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنة فأقل، 5-10 سنوات، 10-15 سنة، 15-20 سنة أكثر من 20 سنة).

ج. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، شهادات مهنية، أخرى).

د. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة مالية، إدارة أعمال، نظم معلومات محاسبية، دراسات مصرفية، إقتصاد، أخرى).

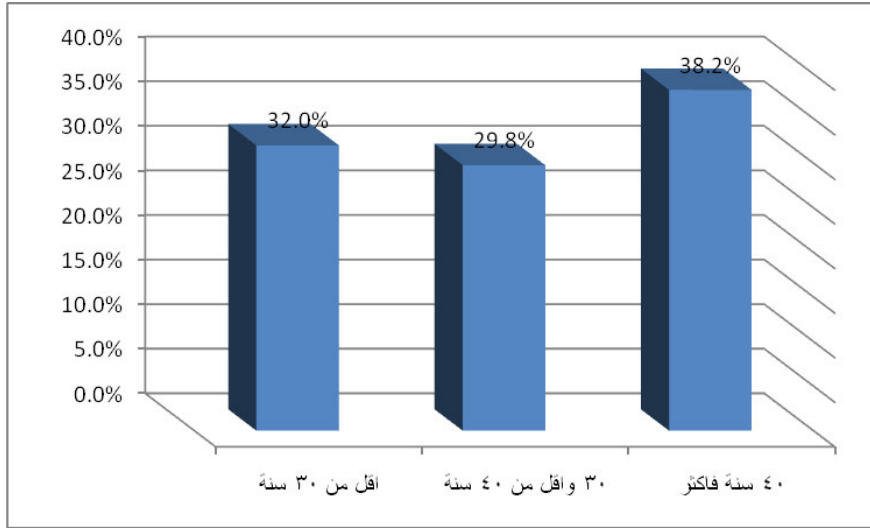
جدول رقم (2/2/4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30 سنة	72	32.0%
30 و اقل من 40 سنة	67	29.8%
40 سنة فاكثر	86	38.2%
المجموع	225	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (1/2/4)
أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (2/2/4) والرسم البياني رقم (1.2.4) أعلاه، أن غالبية أفراد عينة الدراسة في الفئات العمرية (40 سنة فأكثر) (حيث بلغ عددهم (86) فرداً وبنسبة (38.2%) ، ثم يليهم الأفراد في الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (72) فرداً، وبنسبة (32.0%) ، ثم يليهم الأفراد في الفئة العمرية (30 وأقل من 40 سنة) حيث بلغ عددهم (67) فرداً وبنسبة (29.8%) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة من ذوي الخبرة في المجال المصرفي.

جدول رقم (3/2/4)

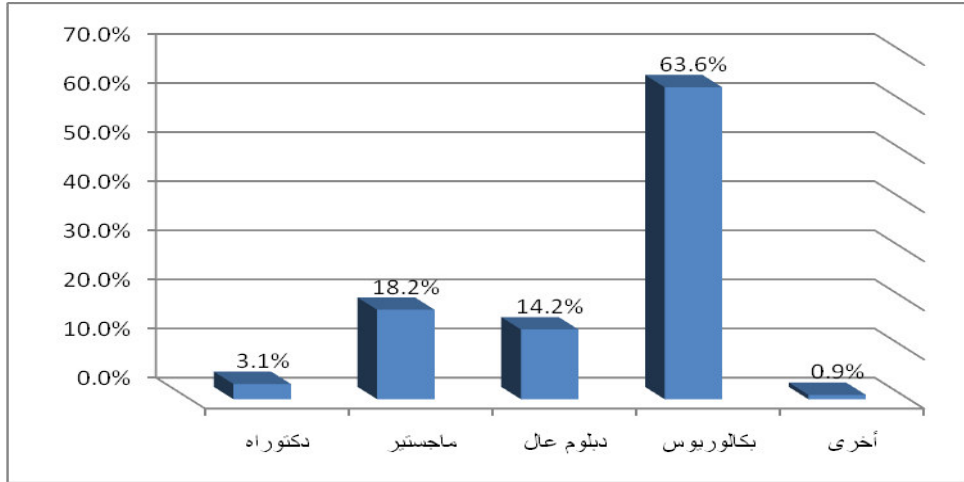
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	7	3.1%
ماجستير	41	18.2%
دبلوم عال	32	14.2%
بكالوريوس	143	63.6%
أخرى	2	0.9%
المجموع	225	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (2/2/4)

أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (3/2/4) والرسم البياني رقم (2.2.4) أعلاه، أن غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم المؤهل العلمي الجامعي (بكالوريوس)، حيث بلغ عددهم (143) فرداً وبنسبة (63.6%)، ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل فوق الجامعي (ماجستير)، حيث بلغ عددهم (41) فرداً، وبنسبة (18.2%)، يليهم الأفراد من ذوى المؤهل العلمي (دبلوم عالي) حيث بلغ عددهم (32) أفراد وبنسبة (14.2%) ثم يليهم الأفراد من ذوى المؤهل العلمي (دكتوراه) حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (3.1%)، ثم أخيراً الأفراد من ذوى المؤهلات العلمية (الأخرى) حيث بلغ عددهم (2) فرد وبنسبة (0.9%)، وهذا يدل على أن أفراد العينة لديهم المقدرة على الإجابة على أسئلة الإستبانة.

جدول رقم (4/2/4)

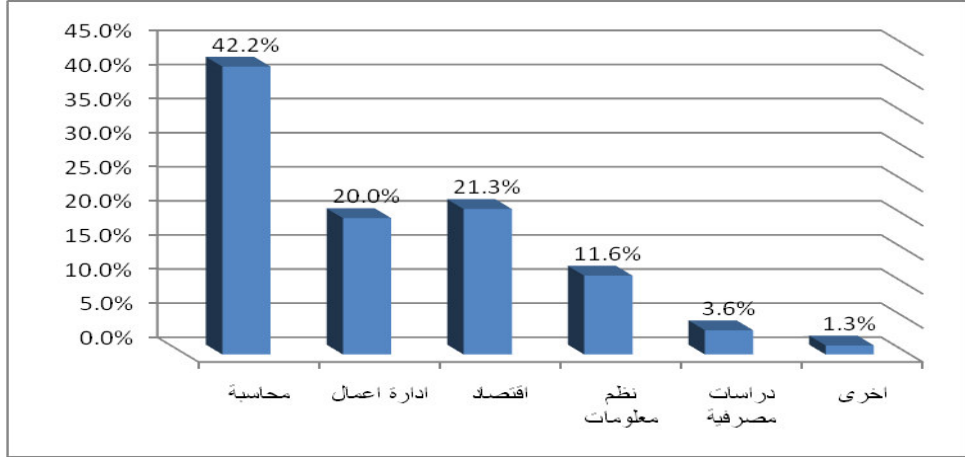
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
42.2%	95	محاسبة
20.0%	45	ادارة اعمال
21.3%	48	إقتصاد
11.6%	26	نظم معلومات
3.6%	8	دراسات مصرفية
1.3%	3	اخرى
100.0	225	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (3/2/4)

أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح للباحث من خلال الجدول رقم (4/2/4) والرسم البياني رقم (3.2.4) أعلاه أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة المالية حيث بلغ عدد الأفراد (95) فرداً ونسبة (42.4%)، ثم يليهم المتخصصين (إقتصاد) حيث بلغ عددهم (48) فرداً ونسبة (21.3%)، ثم يليهم المتخصصين (إدارة أعمال) حيث بلغ عددهم (45) فرداً ونسبة (20%)، ثم يليهم المتخصصين (نظم معلومات محاسبية) حيث بلغ عددهم (26) فرداً ونسبة (11.6%)، ثم يليهم المتخصصين (دراسات مصرفية) حيث بلغ عددهم (8) فرداً ونسبة (3.6%)، في حين بلغ عدد المتخصصين (تخصصات اخرى) (3) أفراد ونسبة (1.3%)، ويمكن القول بأن النسبة العالية للمتخصصين نجدها في المحاسبة المالية من مجتمع الدراسة، مما يدل على مقدرتهم على الإجابة على أسئلة الإستبانة.

جدول رقم (5/2/4)

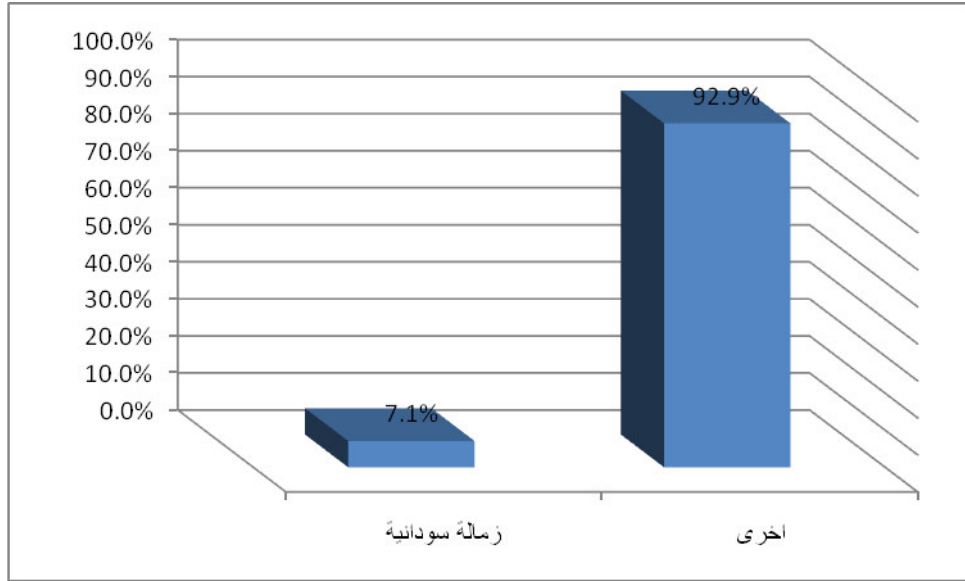
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المؤهل المهني

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
زمالة سودانية	16	7.1%
اخرى	209	92.9%
المجموع	225	100.0%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (4/2/4)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المهني



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (5/2/4) والرسم البياني رقم (4.2.4) أعلاه أن الغالبية لا يوجد لديهم زمالات حيث بلغت نسبتهم (92.9%)، ويليهم الذين يحملون زمالة المحاسبين القانونيين السودانية حيث بلغت نسبتهم (7.1%)، يدل هذا أن غالبية أفراد العينة ليس لديهم مثل هذه التخصصات المتقدمة فالغالبية تخصصهم جامعي.

جدول رقم (6/2/4)

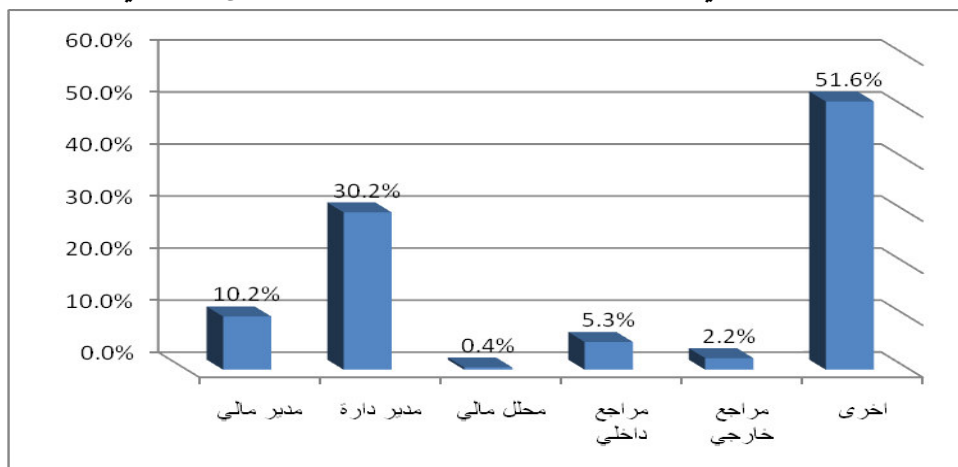
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المسمى الوظيفي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
مدير مالي	23	10.2%
مدير دارة	68	30.2%
محلل مالي	1	0.4%
مراجع داخلي	12	5.3%
مراجع خارجي	5	2.2%
اخرى	116	51.6%
المجموع	225	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (5/2/4)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (6/2/4) والرسم البياني رقم (5.2.4) أعلاه أن عدد أفراد عينة الدراسة الذين وظيفتهم (أخرى) بلغ عددهم (116) فرداً وبنسبة (51.6%)، ونجد أن عدد الأفراد الذين لديهم وظائف (مدير إدارة) (68) فرداً وبنسبة (30.2%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين وظيفتهم (مدير مالي) (23) فرداً وبنسبة (10.2%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين وظيفتهم (مراجع داخلي) (12) فرداً وبنسبة (5.3%)، بينما بلغ عدد الأفراد الذين وظيفتهم (مراجع خارجي) (5) أفراد لكل فئة على التوالي وبنسبة (2.2%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين وظيفتهم (محلل مالي) (1) فرد فقط وبنسبة (0.4%)، وهذا يدل أن غالبية أفراد العينة تنفيذيون.

جدول رقم (7/2/4)

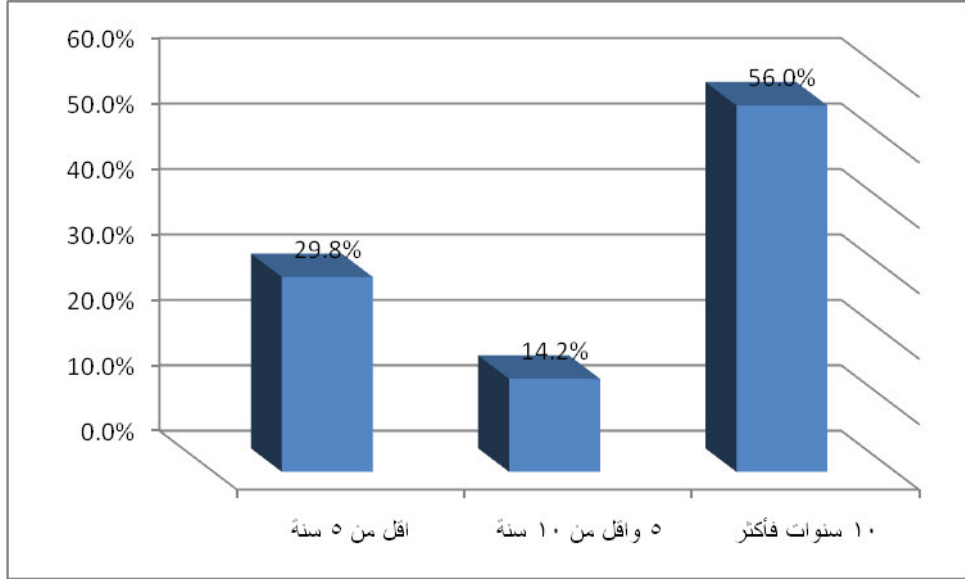
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق فئات سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة
29.8%	67	أقل من 5 سنة
14.2%	32	5 وأقل من 10 سنة
56.0%	126	10 سنوات فأكثر
100.0	225	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

شكل رقم (6/2/4)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (7/2/4) والرسم البياني رقم (6.2.4) أعلاه، أن هناك (126) فرداً وبنسبة (56%) لديهم الخبرة (10 سنوات فأكثر)، كما أن عدد (67) فرداً بنسبة (29.8%) خبرتهم (أقل من 5 سنة)، ويليهم (32) فرد وبنسبة (14.2%) لديهم خبرة (5 وأقل من 10 سنة)، ويلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة خبرتهم (5 سنوات فأقل) و (10 سنوات فأكثر) وهذا يدل أن آرائهم ستكون سليمة لأغراض البحث.

8. تحليل بيانات المحاور

التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية:

لتطبيق أداة الدراسة لجأ الباحث بعد تحكيم الإستبانة إلى توزيعها على عينة الدراسة المقررة، تم تفريغ البيانات وإدخالها في البرامج الإحصائي (spss)، حيث تم تحويل المتغيرات الإسمية (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1،2،3،4،5) على الترتيب.

1. تحليل ومناقشة نتائج العبارات

1. 8 تحليل ومناقشة المحور الاول: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

يهدف هذا المحور لمعرفة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة، ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدول رقم (8/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الأول

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار		
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة		
اوافق بشدة	.575	4.60	144 64.0%	73 32.4%	7 3.1%	1 0.4%	0 0.0%	تُعترف بقياس الأصول
اوافق بشدة	.688	4.53	139 61.8%	73 32.4%	7 3.1%	6 2.7%	0 0.0%	تُقر بقياس الإلتزامات
اوافق بشدة	.830	4.37	123 54.7%	72 32.0%	21 9.3%	8 3.6%	1 0.4%	تلجأ لمدخل السوق لقياس الأدوات المالية
اوافق	.901	4.10	88 39.1%	85 37.8%	39 17.3%	12 5.3%	1 0.4%	نتعامل بمدخل الدخل
اوافق بشدة	.905	4.20	97 43.1%	91 40.4%	26 11.6%	6 2.7%	5 2.2%	نُستعين بمدخل التكلفة
اوافق	1.339	3.39	55 24.4%	67 29.8%	42 18.7%	32 14.2%	29 12.9%	دائماً ما تلجأ للأسعار الرسمية في سوق نشط
محايد	1.323	3.25	47 20.9%	59 26.2%	53 23.6%	35 15.6%	31 13.8%	نتعامل بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق نشط
محايد	1.357	3.20	50 22.2%	53 23.6%	46 20.4%	45 20.0%	31 13.8%	نُستخدم الأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق نشط
اوافق بشدة	1.044	4.13	112 49.8%	57 25.3%	31 13.8%	24 10.7%	1 0.4%	نستعين بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق غير نشط
اوافق بشدة	1.012	4.21	115 51.1%	65 28.9%	27 12.0%	13 5.8%	5 2.2%	أحياناً تلجأ للأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق غير نشط
اوافق بشدة	.958	4.21	105 46.7%	85 37.8%	18 8.0%	12 5.3%	5 2.2%	نُستخدم المدخلات القابلة للملاحظة
اوافق	1.105	3.84	79 35.1%	68 30.2%	49 21.8%	22 9.8%	7 3.1%	نتعامل بالمدخلات غير القابلة للملاحظة
اوافق	.986	4.10	94 41.8%	80 35.6%	36 16.0%	9 4.0%	6 2.7%	أحياناً تلجأ للنماذج الرياضية لحساب القيمة
اوافق بشدة	.750	4.52	145 64.4%	60 26.7%	14 6.2%	5 2.2%	1 0.4%	تُقر بقياس شهرة المحل
اوافق بشدة	.975	4.24	119 52.9%	60 26.7%	29 12.9%	15 6.7%	2 0.9%	تُعترف بقياس المزايا الإحتكارية
اوافق	.459	4.06	1512 44.8%	1048 31.1%	445 13.2%	245 7.3%	125 3.7%	القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019

يتبين من الجدول رقم (8/2/4) الخاص بنتائج المحور الأول مايلي:

1. العبارة الأولى: نَعْتَرِفُ بقياس الأصول، نجد أن (64.0%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما ان (3.1%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون.
2. العبارة الثانية: نُقِرُّ بقياس الإلتزامات، نجد أن (61.8%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (3.1%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون.
3. العبارة الثالثة: نلجأ لمدخل السوق لقياس الأدوات المالية، نجد أن (54.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (9.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
4. العبارة الرابعة: نتعامل بمدخل الدخل، نجد أن (39.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (37.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (17.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (5.3%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
5. العبارة الخامسة: نَسْتَعِينُ بمدخل التكلفة، نجد نجد أن (43.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة، في حين يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
6. العبارة السادسة: دائماً ما نلجأ للأسعار الرسمية في سوق نشط، نجد أن (24.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (29.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (18.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (14.2%) من أفراد العينة لا يوافقون ، في حين يوجد (12.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

7. العبارة السابعة: نتعامل بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق نشط، نجد أن (20.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (26.2%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (23.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (15.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (13.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

8. العبارة الثامنة: نستخدم الأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق نشط، نجد أن (22.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (23.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (20.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (20.0%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة، بينما يوجد (13.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

9. العبارة التاسعة: نستعين بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق غير نشط، نجد أن (49.8%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (25.3%) يوافقون على ما جاء في العبارة، أن (13.8%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (10.7%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

10. العبارة العاشرة: أحياناً نلجأ للأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق غير نشط، نجد نجد أن (51.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (28.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، و كما أن (12%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (5.8%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، في حين يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

11. العبارة الحادية عشر: نستخدم المدخلات القابلة للملاحظة، نجد أن (46.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (37.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (5.3%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، في حين يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

12. العبارة الثانية عشر: نتعامل بالمدخلات غير القابلة للملاحظة، نجد أن (35.1%)

من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (30.2%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (21.8%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (9.8%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (3.1%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

13. العبارة الثالثة عشر: أحياناً نلجأ للنماذج الرياضية لحساب القيمة، نجد أن (41.8%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (16%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.0%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

14. العبارة الرابعة عشر: نُقر بقياس شهرة المحل، نجد أن (64.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (26.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (6.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

15. العبارة الخامسة عشر: نَعترف بقياس المزايا الإحتكارية، نجد أن (52.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (26.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (12.9%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (6.7%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

يتبين من الجدول رقم (8/2/4) الخاص بنتائج المحور الاول (القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.06) أي أوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي بمعنى أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات المحور الأول القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة .

2. 8 تحليل ومناقشة عبارات المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

يهدف هذا المحور إلى معرفة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة، ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور وذلك كما بالجدول أدناه:

جدول رقم (9/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	.594	4.68	163	56	3	2	1	تُبيّن كل فئات الأصول
			72.4%	24.9%	1.3%	0.9%	0.4%	
اوافق بشدة	3.406	4.90	163	54	5	3	0	نعترف بالالتزامات المالية
			72.4%	24.0%	2.2%	1.3%	0.0%	
اوافق بشدة	.795	4.33	109	91	16	8	1	نكشف عن أسلوب خصم التدفقات النقدية
			48.4%	40.4%	7.1%	3.6%	0.4%	
اوافق بشدة	.669	4.52	133	80	10	0	2	نعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة في القوائم المالية
			59.1%	35.6%	4.4%	0.0%	0.9%	
اوافق بشدة	.758	4.42	123	79	19	2	2	نوضّح كيفية حساب القيمة العادلة للأصول غير الملموسة
			54.7%	35.1%	8.4%	0.9%	0.9%	
اوافق بشدة	.771	4.43	124	82	12	5	2	نشير لمدخل القياس الذي إستخدمناه
			55.1%	36.4%	5.3%	2.2%	0.9%	
اوافق بشدة	.835	4.40	128	71	18	5	3	نكشف عن الاحداث التي تؤثر على البنك مستقبلاً من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة
			56.9%	31.6%	8.0%	2.2%	1.3%	
اوافق بشدة	.814	4.41	126	76	14	7	2	تُبيّن السياسات المالية التي إتبعها البنك
			56.0%	33.8%	6.2%	3.1%	0.9%	
اوافق بشدة	.955	4.22	112	67	32	11	3	نكشف عن طبيعة الأسعار (معلنة أم غير معلنة)
			49.8%	29.8%	14.2%	4.9%	1.3%	
اوافق بشدة	.934	4.24	113	71	26	13	2	نوضّح نوع السوق الذي قدرت فيه القيمة العادلة (نشط أم غير نشط)
			50.2%	31.6%	11.6%	5.8%	0.9%	
اوافق بشدة	.863	4.32	118	72	26	7	2	نعرض عقود المشتقات المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها
			52.4%	32.0%	11.6%	3.1%	0.9%	
اوافق بشدة	.784	4.44	132	69	17	6	1	نثبت التاريخ الفعلي للتقييم والذي تم بمشاركة مئمن مستقل
			58.7%	30.7%	7.6%	2.7%	0.4%	
اوافق بشدة	.781	4.32	110	81	29	5	0	نكشف عن سياسات إدارة المخاطر للأدوات المالية
			48.9%	36.0%	12.9%	2.2%	0.0%	
اوافق بشدة	.802	4.33	113	81	26	3	2	تُبيّن أسس قياس الأدوات المالية
			50.2%	36.0%	11.6%	1.3%	0.9%	
اوافق بشدة	.754	4.44	128	74	18	4	1	نعرض الأصول المالية المقومة بالتكلفة
			56.9%	32.9%	8.0%	1.8%	0.4%	
اوافق بشدة	.894	4.32	123	64	26	11	1	نوضّح أسباب عدم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة
			54.7%	28.4%	11.6%	4.9%	0.4%	
اوافق بشدة	.526	4.42	2017	1168	297	92	25	الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
			56.0%	32.5%	8.3%	2.6%	.7%	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم ((9/2/4)) الخاص بنتائج المحور الثاني ما يلي:

1. العبارة الأولى: نُبيّن كل فئات الأصول، نجد أن (72.4%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، وأن (24.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (1.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

2. العبارة الثانية: نعتريّ بالالتزامات المالية نجد أن (72.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (24%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (2.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة.

3. العبارة الثالثة: نكتشف عن أسلوب خصم التدفقات النقدية، نجد أن (48.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (7.1%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

4. العبارة الرابعة: نعريّ أرباح أو خسائر القيمة العادلة في القوائم المالية، نجد أن (59.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (4.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

5. العبارة الخامسة: نُوضّح كيفية حساب القيمة العادلة للأصول غير الملموسة، نجد أن (54.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.1%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون ولا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

6. العبارة السادسة: نُشير لمدخل القياس الذي إستخدمناه، نجد أن (55.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (36.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (5.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

7. العبارة السابعة: نكتشف عن الاحداث التي تؤثر على البنك مستقبلاً من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة، نجد أن (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة،

و(31.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة في حين يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

8. العبارة الثامنة: تُبيّن السياسات المالية التي إتبعها البنك، نجد أن (56.0%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (33.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (6.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، بينما يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

9. العبارة التاسعة: نكشف عن طبيعة الأسعار (معلنة أم غير معلنة)، نجد أن (49.8%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (29.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (14.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة في حين يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

10. العبارة العاشرة: تُوضّح نوع السوق الذي قدرت فيه القيمة العادلة (نشط أم غير نشط)، نجد نجد أن (50.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (31.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (5.8%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

11. العبارة الحادية عشر: نعرض عقود المشتقات المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها نجد أن (52.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32.0%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.1%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

12. العبارة الثانية: عشر تُثبت التاريخ الفعلي للتقييم والذي تمّ بمشاركة مئتمن مستقل، نجد أن (58.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (30.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (7.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

13. العبارة الثالثة عشر: نكشف عن سياسات إدارة المخاطر للأدوات المالية، نجد أن (48.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (36%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (12.9%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون.

14. العبارة الرابعة عشر: نُبيّن أسس قياس الأدوات المالية، نجد أن (50.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (36%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

15. العبارة الخامسة عشر: نعرض الأصول المالية المقومة بالتكلفة، نجد أن (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

16. العبارة السادسة عشر: تُوضّح أسباب عدم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة، نجد أن (54.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (28.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

يتبين من الجدول رقم (9/2/4) الخاص بنتائج المحور الثاني (الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.42) أي أوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المحور الثاني الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

8. 3 تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الثالث: الملاءمة

يهدف هذا المحور لمعرفة الملاءمة، ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عباراته.

جدول رقم (10/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثالث

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	.673	4.61	154	60	6	4	1	تُنشر التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب
			68.4%	26.7%	2.7%	1.8%	0.4%	
اوافق بشدة	.766	4.44	127	78	14	4	2	تُحدِث معلومات التقارير المالية تغيير في إتجاه القرار
			56.4%	34.7%	6.2%	1.8%	0.9%	
اوافق بشدة	.832	4.38	123	75	18	7	2	معلومات التقارير المالية لها قدرة تنبؤية
			54.7%	33.3%	8.0%	3.1%	0.9%	
اوافق بشدة	.772	4.39	116	91	10	6	2	تُمكن معلومات التقارير المالية من صحة التوقعات
			51.6%	40.4%	4.4%	2.7%	0.9%	
اوافق بشدة	.835	4.34	115	83	17	8	2	تُساعد معلومات التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد
			51.1%	36.9%	7.6%	3.6%	0.9%	
اوافق بشدة	1.007	4.24	118	66	24	11	6	تخلو التقارير المالية من التلاعب المتعمد
			52.4%	29.3%	10.7%	4.9%	2.7%	
اوافق بشدة	.851	4.34	117	79	20	6	3	تُمكن معلومات التقارير المالية من التغذية العكسية
			52.0%	35.1%	8.9%	2.7%	1.3%	
اوافق بشدة	.772	4.44	129	75	15	4	2	تُسهّم معلومات التقارير المالية في تمثيل الأحداث بصورة سليمة
			57.3%	33.3%	6.7%	1.8%	0.9%	
اوافق بشدة	.530	4.40	999	607	124	50	20	الملاءمة
			55.5%	33.7%	6.9%	2.8%	1.1%	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتبين من الجدول رقم ((10/2/4)) الخاص بنتائج المحور الثالث ما يلي:

1. العبارة الأولى: ننشر التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب، نجد أن (68.4%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (26.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (2.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

2. العبارة الثانية: تُحدِث معلومات التقارير المالية تغيير في إتجاه القرار، نجد أن (56.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (34.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (6.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

3. العبارة الثالثة: معلومات التقارير المالية لها قدرة تنبؤية، نجد أن (54.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (33.3%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.1%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

4. العبارة الرابعة: تُمكن معلومات التقارير المالية من صحة التوقعات، نجد أن (51.6%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.4%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (4.4%) محايدون ، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

5. العبارة الخامسة: تُساعد معلومات التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد، نجد أن (51.1%) من العينة يوافقون بشدة، و (36.9%) يوافقون، كما أن (7.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

6. العبارة السادسة: تخلو التقارير المالية من التلاعب المتعمد، نجد أن (52.4%) من العينة يوافقون بشدة ، و (29.3%) يوافقون، كما أن (10.7%) محايدون ، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (2.7%) لا يوافقون بشدة.

7. العبارة السابعة، تُمكن معلومات التقارير المالية من التغذية العكسية، نجد أن (50.0%) من العينة يوافقون بشدة، و (31.1%) يوافقون، كما أن (8.9%) محايدون، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.3%) لا يوافقون بشدة.

8. العبارة الثامنة: تُسهِم معلومات التقارير المالية في تمثيل الأحداث بصورة سليمة، نجد أن (57.3%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (33.3%) يوافقون،

كما أن (6.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون، بينما يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة. يتبين من الجدول رقم (10/2/4) الخاص بنتائج المحور الثالث (الملاءمة) نجد أنه حصل على وسط حسابي (40.0) أي أوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ماجاء بعبارات المحور الثالث الملاءمة.

8. 4 تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الرابع: الموثوقية

يهدف هذا المحور لمعرفة الموثوقية ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور كما بالجدول (16.2.4).

جدول رقم (11/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الرابع

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	النسبة	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق	1.092	4.02	95	71	38	11	10	تُساعد معلومات لتقارير المالية من إجراء المقارنة بين فترة وأخرى
			42.2%	31.6%	16.9%	4.9%	4.4%	
اوافق بشدة	.907	4.22	106	74	37	4	4	تتسبم معلومات التقارير المالية بعدم التحيز
			47.1%	32.9%	16.4%	1.8%	1.8%	
اوافق بشدة	.865	4.40	128	72	15	6	4	تُساعد التقارير المالية في الحصول على المعلومة المطلوبة
			56.9%	32.0%	6.7%	2.7%	1.8%	
اوافق	1.063	3.76	65	77	52	26	5	معلومات التقارير المالية يُمكن التحقق منها
			28.9%	34.2%	23.1%	11.6%	2.2%	
اوافق	.953	4.16	99	80	33	8	5	تُصوّر معلومات التقارير المالية الوضع بصورة صادقة
			44.0%	35.6%	14.7%	3.6%	2.2%	
اوافق	1.099	3.78	66	85	42	23	9	تُسهّم معلومات التقارير المالية في المقارنة مع المنشآت الأخرى
			29.3%	37.8%	18.7%	10.2%	4.0%	
اوافق	1.284	3.44	54	71	45	31	24	تتميز معلومات التقارير المالية بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين
			24.0%	31.6%	20.0%	13.8%	10.7%	
اوافق	1.023	4.04	91	76	41	10	7	تتسبم معلومات التقارير المالية بالإكتمال
			40.4%	33.8%	18.2%	4.4%	3.1%	
اوافق بشدة	.942	4.32	124	68	18	11	4	تتمتاز معلومات التقارير المالية بقدر كافي من الموضوعية
			55.1%	30.2%	8.0%	4.9%	1.8%	
اوافق	.705	4.04	827	674	321	130	72	الموثوقية
			40.9%	33.3%	15.9%	6.4%	3.6%	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

يتبين من الجدول رقم (11/2/4) الخاص بنتائج المحور الرابع ما يلي :

1. العبارة الأولى: تُساعد معلومات لتقارير المالية من إجراء المقارنة بين فترة وأخرى، نجد أن (42.2%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (31.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (16.9%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (4.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
2. العبارة الثانية: تتسم معلومات التقارير المالية بعدم التحيز، نجد أن (47.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (32.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (16.4%) محايدون عن ذلك بينما يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
3. العبارة الثالثة: تُساعد التقارير المالية في الحصول على المعلومة المطلوبة، نجد أن (56.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (30.0%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (6.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.7%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
4. العبارة الرابعة: معلومات التقارير المالية يُمكن التحقق منها، نجد أن (28.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (34.2%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (23.1%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (11.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (2.2%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.
5. العبارة الخامسة: تُصوّر معلومات التقارير المالية الوضع بصورة صادقة، نجد أن (44.0%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (35.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (14.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.
6. العبارة السادسة: تُسهّم معلومات التقارير المالية في المقارنة مع المنشآت الأخرى، نجد أن (29.3%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (37.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (18.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (10.2%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (4.0%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

7. العبارة السابعة: تتميز معلومات التقارير المالية بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين، نجد أن (24%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و(31.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (20.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (13.8%) من أفراد العينة لا يوافقون من العينة المبحوثة، في حين يوجد (10.7%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

8. العبارة الثامنة: تتسم معلومات التقارير المالية بالإكتمال، نجد أن (40.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (33.8%) يوافقون، كما أن (18.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.4%) من أفراد العينة لا يوافقون، بينما يوجد (3.1%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة.

9. العبارة التاسعة: تمتاز معلومات التقارير المالية بقدر كافي من الموضوعية، نجد أن (55.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (30.2%) يوافقون، كما أن (8.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة من العينة المبحوثة في حين يوجد (1.8%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

يتبين من الجدول رقم (11/2/4) الخاص بنتائج المحور الرابع (الموثوقية) نجد أنه حصل على وسط حسابي (3.91) أي أوافق حسب مقياس ليكارت الخماسي، أي أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارة المحور الرابع الموثوقية.

8. 5 تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الخامس: إتخاذ القرار الإستثماري

يهدف هذا المحور لمعرفة إتخاذ القرار الإستثماري ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور.

يتبين من الجدول رقم (12/2/4) الخاص بنتائج المحور الخامس ما يلي:

1. العبارة الأولى: تُساعد المعلومات المحاسبية عن الربح المحاسبي المستثمرين في تقليل البدائل الإستثمارية، نجد أن (57.8%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (31.1%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (7.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

جدول رقم (12/2/4)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الخامس

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة	العبارة
			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	
اوافق بشدة	.831	4.42	130 57.8%	70 31.1%	17 7.6%	5 2.2%	3 1.3%	تساعد المعلومات المحاسبية عن الربح المحاسبي المستثمرين في تقليل البدائل الإستثمارية
اوافق بشدة	.774	4.34	108 48.0%	94 41.8%	15 6.7%	7 3.1%	1 0.4%	تسهل المعلومات المحاسبية عن ربح السهم في تحديد إتجاه قرار المستثمر
اوافق بشدة	.694	4.40	114 50.7%	90 40.0%	18 8.0%	3 1.3%	0 0.0%	تسهل المعلومات المحاسبية عن سعر السهم للمستثمر عملية المفاضلة بين بدائل قرارات الإستثمار
اوافق بشدة	.707	4.27	88 39.1%	114 50.7%	19 8.4%	3 1.3%	1 0.4%	تساعد معلومات التدفقات النقدية عن السيولة المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية
اوافق بشدة	.799	4.32	105 46.7%	98 43.6%	14 6.2%	5 2.2%	3 1.3%	تدعم معلومات الدخل الشامل المستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة في إدارة إستثماراتهم
اوافق بشدة	.772	4.33	107 47.6%	92 40.9%	21 9.3%	3 1.3%	2 0.9%	تمكن المعلومات المحاسبية عن الأوراق المالية المستثمر من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية
اوافق بشدة	.763	4.37	117 52.0%	79 35.1%	24 10.7%	5 2.2%	0 0.0%	تعين معلومات معدل العائد على الإستثمار المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية
اوافق بشدة	.902	4.22	101 44.9%	89 39.6%	21 9.3%	11 4.9%	3 1.3%	تساعد معلومات التدفقات النقدية المستثمرين في التنبؤ بمخاطر السوق مما يسهل عملية تحديد الخيار الأنسب
اوافق بشدة	.856	4.23	100 44.4%	89 39.6%	26 11.6%	8 3.6%	2 0.9%	تسهل المعلومات المحاسبية عن الأصول في المفاضلة بين المنشآت حيث يكون القرار رشيد
اوافق بشدة	.852	4.34	115 51.1%	85 37.8%	17 7.6%	3 1.3%	5 2.2%	تدعم المعلومات المحاسبية عن الإلتزامات المستثمر في المفاضلة بين المنشآت من حيث المخاطر
اوافق بشدة	.483	4.32	1085 48.2%	900 40.0%	192 8.5%	53 2.4%	20 .9%	إتخاذ القرار الإستثماري

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2019م

2. العبارة الثانية: تسهّل المعلومات المحاسبية عن ربح السهم في تحديد إتجاه قرار المستثمر، نجد أن (48.0%) من العينة يوافقون على ما جاء بالعبارة، و (41.8%) يوافقون بشدة على ما جاء في العبارة، كما أن (6.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد

3.1%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

3. العبارة الثالثة: تُسهّل المعلومات المحاسبية عن سعر السهم للمستثمر عملية المفاضلة بين بدائل قرارات الإستثمار، نجد أن (50.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.0%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.0%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون.

4. العبارة الرابعة: تُساند معلومات التدفقات النقدية عن السيولة المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية، نجد أن (39.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (50.7%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (8.4%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.4%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

5. العبارة الخامسة: تُدعم معلومات الدخل الشامل للمستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة في إدارة إستثماراتهم، نجد نجد أن (46.7%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (43.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (6.2%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

6. العبارة السادسة: تُمكن المعلومات المحاسبية عن الأوراق المالية المستثمر من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية، نجد أن (47.6%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (40.9%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (9.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من افراد العينة لا يوافقون بشدة.

7. العبارة السابعة: تُعين معلومات معدل العائد على الإستثمار المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية، نجد أن (52.0%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (35.16%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (10.7%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون.

8. العبارة الثامنة: تُساعد معلومات التدفقات النقدية المستثمرين في التنبؤ بمخاطر السوق مما يسهل عملية تحديد الخيار الأنسب، نجد أن (44.9%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (33.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (9.3%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (4.9%) من أفراد العينة لا يوافقون، بينما يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

9. العبارة التاسعة: تُسهّم المعلومات المحاسبية عن الأصول في المفاضلة بين المنشآت حيث يكون القرار رشيد: نجد أن (44.4%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (39.6%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (11.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (3.6%) من أفراد العينة لا يوافقون، في حين يوجد (0.9%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة.

10. العبارة العاشرة: تُدعم المعلومات المحاسبية عن الإلتزامات المستثمر في المفاضلة بين المنشآت من حيث المخاطر: نجد أن (51.1%) من العينة يوافقون بشدة على ما جاء بالعبارة، و (37.8%) يوافقون على ما جاء في العبارة، كما أن (7.6%) محايدون عن ذلك، بينما يوجد (2.2%) من أفراد العينة لا يوافقون بشدة ، في حين يوجد (1.3%) من أفراد العينة لا يوافقون.

يتبين من الجدول رقم (12/2/4) الخاص بنتائج المحور الخامس (إتخاذ القرار الإستثماري) نجد أنه حصل على وسط حسابي (4.32) أي أوافق بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي أي أن غالبية المبحوثين يوافقون بشدة على ما جاء بعبارات المحور الخامس إتخاذ القرار الإستثماري.

ثانياً تحليل ومناقشة نتائج المحاور:

9. 1 تحليل ومناقشة نتائج المحور الاول: القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة:

يهدف هذا المحور لمعرفة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

يتبين من الجدول رقم (13/2/4) الآتي:

جدول رقم (13/2/4)

إجابات القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة

القرار	الاهم ية النسب ية	المعنوية	درجات الحرية	ت . المحسوبة	العبرة	متسلسل
دالة احصائياً	92%	.000	224	41.76	تُعترف بقياس الأصول	1
دالة احصائياً	91%	.000	224	33.43	تُقر بقياس الإلتزامات	2
دالة احصائياً	87%	.000	224	24.73	نلجأ لمدخل السوق لقياس الأدوات المالية	3
دالة احصائياً	82%	.000	224	18.28	نتعامل بمدخل الدخل	4
دالة احصائياً	84%	.000	224	19.82	تُستعين بمدخل التكلفة	5
دالة احصائياً	68%	.000	224	4.33	دائماً ما نلجأ للأسعار الرسمية في سوق نشط	6
دالة احصائياً	65%	.005	224	2.82	نتعامل بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق نشط	7
دالة احصائياً	64%	.025	224	2.26	تُستخدم الأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق نشط	8
دالة احصائياً	83%	.000	224	16.29	تستعين بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق غير نشط	9
دالة احصائياً	84%	.000	224	17.93	أحياناً نلجأ للأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق غير نشط	10
دالة احصائياً	84%	.000	224	18.99	تُستخدم المدخلات القابلة للملاحظة	11
دالة احصائياً	77%	.000	224	11.46	نتعامل بالمدخلات غير القابلة للملاحظة	12
دالة احصائياً	82%	.000	224	16.70	أحياناً نلجأ للنماذج الرياضية لحساب القيمة	12
دالة احصائياً	90%	.000	224	30.47	تُقر بقياس شهرة المحل	14
دالة احصائياً	85%	.000	224	19.07	تُعترف بقياس المزايا الإحتكارية	15

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

1. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الأولى (41.76) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تَعترِف بقياس الأصول).

2. المحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (33.43) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُقَر بقياس الإلتزامات).

3. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (24.73) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نلجأ لمدخل السوق لقياس الأدوات المالية).

4. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الرابعة (18.28) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نتعامل بمدخل الدخل).

5. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة (19.82) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نَسْتَعِين بمدخل التكلفة).

6. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السادسة (4.33) كما بلغت قيمة متغيرات

الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (دائماً ما نلجأ للأسعار الرسمية في سوق نشط).

7. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السابعة (2.82) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نتعامل بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق نشط).

8. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثامنة (2.26) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نستخدم الأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق نشط).

9. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة التاسعة (16.29) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نستعين بالأسعار الرسمية المعلنة للأصول المتشابهة في سوق غير نشط).

10. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة العاشرة (17.93) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (أحياناً نلجأ للأسعار الرسمية المعلنة للإلتزامات المالية المتشابهة في سوق غير نشط).

11. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الحادية عشر (18.99) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تستخدم المدخلات القابلة للملاحظة).

12. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية عشر (11.46) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نتعامل بالمدخلات غير القابلة للملاحظة).

13. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة عشر (16.70) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (أحياناً نلجأ للنماذج الرياضية لحساب القيمة).

14. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الرابعة عشر (30.47) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نُقر بقياس شهرة المحل).

15. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة عشر (19.07) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نَعترف بقياس المزايا الإحتكارية).

يتضح للباحث من الجدول (13/2/4) أن جميع القيم الإحصائية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور، من كل ما سبق من نتائج عن المحور الأول للدراسة فإن ذلك يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد فروق دالة احصائياً حول القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

9. 2 تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

يهدف هذا المحور لمعرفة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة ولإختبار هذا المحور لابد من بيان إتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات هذا المحور، أستخدم إختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

يتبين من الجدول رقم (14/2/4) الآتي:

1. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الأولى (42.44) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نُبِّين كل فئات الأصول).

2. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (8.36) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نعترف بالالتزامات المالية).

جدول رقم (14/2/4)

الوسط الحسابي واختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد
عينة الدراسة لمحور الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

م	العبرة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	تُبيّن كل فئات الأصول	42.44	224	.000	94%	دالة احصائياً
2	نعترف بالالتزامات المالية	8.36	224	.000	98%	دالة احصائياً
3	نكشف عن أسلوب خصم التدفقات النقدية	25.07	224	.000	87%	دالة احصائياً
4	نعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة في القوائم المالية	34.10	224	.000	90%	دالة احصائياً
5	نوضّح كيفية حساب القيمة العادلة للأصول غير الملموسة	28.05	224	.000	88%	دالة احصائياً
6	تُشير لمدخل القياس الذي إستخدمناه	27.77	224	.000	89%	دالة احصائياً
7	نكشف عن الاحداث التي تؤثر على البنك مستقبلاً من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة	25.23	224	.000	88%	دالة احصائياً
8	تُبيّن السياسات المالية التي إتبعها البنك	25.97	224	.000	88%	دالة احصائياً
9	نكشف عن طبيعة الأسعار (معلنة أم غير معلنة)	19.13	224	.000	84%	دالة احصائياً
10	نوضّح نوع السوق الذي قدرت فيه القيمة العادلة (نشط أم غير نشط)	19.98	224	.000	85%	دالة احصائياً
11	نعرض عقود المشتقات المالية ضمن الإفصاحات المتممة لها	22.93	224	.000	86%	دالة احصائياً
12	تُثبت التاريخ الفعلي للتقييم والذي تم بمشاركة مئمن مستقل	27.65	224	.000	89%	دالة احصائياً
12	نكشف عن سياسات إدارة المخاطر للأدوات المالية	25.27	224	.000	86%	دالة احصائياً
14	تُبيّن أسس قياس الأدوات المالية	24.94	224	.000	87%	دالة احصائياً
15	نعرض الأصول المالية المقومة بالتكلفة	28.64	224	.000	89%	دالة احصائياً
16	نوضّح أسباب عدم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة	22.15	224	.000	86%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

3. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (25.07) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نكشف عن أسلوب خصم التدفقات النقدية).

4. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الرابعة (34.10) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة في القوائم المالية).

5. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة (28.05) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (توضّح كيفية حساب القيمة العادلة للأصول غير الملموسة).

6. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السادسة (27.77) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُشير لمدخل القياس الذي إستخدمناه).

7. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السابعة (25.23) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين بشدة على (نكشف عن الاحداث التي تؤثر على البنك مستقبلاً من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة).

8. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثامنة (25.97) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تبيين السياسات المالية التي إتبعها البنك).

9. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة التاسعة (19.13) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.869) وهى أكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نكشف عن طبيعة الأسعار معلنة أم غير معلنة).

10. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة العاشرة (19.98) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (توضّح نوع السوق الذي قدرت فيه القيمة العادلة نشط أم غير نشط).

11. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الحادية عشر (22.93) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نعرض عقود المشتقات المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها).

12. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية عشر (27.65) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة

حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نُثبت التاريخ الفعلى للتقييم والذي تمّ بمشاركة مئتمن مستقل).

13 . بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة الثالثة عشر (25.27) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نكشف عن سياسات إدارة المخاطر للأدوات المالية).

14 . بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة الرابعة عشر (24.94) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (نُبَيّن أسس قياس الأدوات المالية).

15 . بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة الخامسة عشر (28.64) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نعرض الأصول المالية المقومة بالتكلفة).

16 . بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة السادسة عشر (22.15) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (نوضّح أسباب عدم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة).

يتضح للباحث من الجدول (14/2/4) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد

، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة محايدون على عبارات المحور الثاني. من كل ماسبق من نتائج فإن هذا يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد فروق دالة إحصائية حول الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة.

9. 3 عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث للملاءمة:

يهدف هذا المحور لمعرفة الملاءمة، وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات للمحور الثالث، ويتم حساب الوسط الحسابي واختبار العينة الواحدة (One-Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كما في الجدول الآتي:

يتبين من الجدول رقم (15/2/4) الآتي:

1. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (35.84) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.760) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُنشر التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب).
2. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (28.20) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُحدّث معلومات التقارير المالية تغيير في إتجاه القرار).
3. بلغت قيمة اختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (24.85) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (معلومات التقارير المالية لها قدرة تنبؤية).

جدول رقم (15/2/4)

إختبار العينة (One – Sample Test) لإجابات

أفراد عينة الدراسة لمحور الملاءمة

م	العبرة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	تُنشر التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب	35.84	224	.000	92%	دالة احصائياً
2	تُحدِث معلومات التقارير المالية تغيير في إتجاه القرار	28.20	224	.000	89%	دالة احصائياً
3	معلومات التقارير المالية لها قدرة تنبؤية	24.85	224	.000	88%	دالة احصائياً
4	تُمكن معلومات التقارير المالية من صحة التوقعات	27.02	224	.000	88%	دالة احصائياً
5	تُساعد معلومات التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد	24.02	224	.000	87%	دالة احصائياً
6	تخلو التقارير المالية من التلاعب المتعمد	18.48	224	.000	85%	دالة احصائياً
7	تُمكن معلومات التقارير المالية من التغذية العكسية	23.57	224	.000	87%	دالة احصائياً
8	تُسهم معلومات التقارير المالية في تمثيل الأحداث بصورة سليمة	28.06	224	.000	89%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

4. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة الرابعة (27.02) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُمكن معلومات التقارير المالية من صحة التوقعات).

5. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة (24.02) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُساعد معلومات التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد).

6. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السادسة (18.48) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تخلو التقارير المالية من التلاعب المتعمد).

7. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السابعة (23.57) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُمكن معلومات التقارير المالية من التغذية العكسية).

8. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثامنة (28.06) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُسهّم معلومات التقارير المالية في تمثيل الأحداث بصورة سليمة).

يتضح للباحث من الجدول (15/2/4) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق ، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الثالث، من كل

ما سبق من نتائج عن المحور الثالث للدراسة فان هذا يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على وجود فروق دالة احصائياً حول الملاءمة.

9. 4 عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع الموثوقية:

يهدف هذا المحور لمعرفة الموثوقية، وللتحقق من ذلك ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات للمحور الرابع، ويتم إختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الموثوقية كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (16/2/4)

الوسط الحسابي إختبار العينة الواحدة (One- Sample Test)

لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الموثوقية

م	العبارة	ت المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار احصائياً
1	تُساعد معلومات لتقارير المالية من إجراء المقارنة بين فترة وأخرى	14.05	224	.000	80%	دالة احصائياً
2	تتسم معلومات التقارير المالية بعدم التحيز	20.14	224	.000	84%	دالة احصائياً
3	تُساعد التقارير المالية في الحصول على المعلومة المطلوبة	24.19	224	.000	88%	دالة احصائياً
4	معلومات التقارير المالية يُمكن التحقق منها	10.73	224	.000	75%	دالة احصائياً
5	تُصوّر معلومات التقارير المالية الوضع بصورة صادقة	18.18	224	.000	83%	دالة احصائياً
6	تُسهّم معلومات التقارير المالية في المقارنة مع المنشآت الأخرى	10.68	224	.000	76%	دالة احصائياً
7	تتميز معلومات التقارير المالية بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين	5.19	224	.000	69%	دالة احصائياً
8	تتسم معلومات التقارير المالية بالإكتمال	15.24	224	.000	81%	دالة احصائياً
9	تمتاز معلومات التقارير المالية بقدر كافي من الموضوعية	21.01	224	.000	86%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

يتبين من الجدول رقم (16/2/4) الآتي:

1. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (14.05) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تساعد معلومات لتقارير المالية من إجراء المقارنة بين فترة وأخرى).

2. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (20.14) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية(0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تتسم معلومات التقارير المالية بعدم التحيز).

3. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (24.19) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تساعد التقارير المالية في الحصول على المعلومة المطلوبة).

4. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الرابعة (10.73) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.005) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (معلومات التقارير المالية يُمكن التحقق منها).

5. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة (18.18) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة

حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُصوّر معلومات التقارير المالية الوضع بصورة صادقة).
6. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السادسة (10.68) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُسهم معلومات التقارير المالية في المقارنة مع المنشآت الأخرى).

7. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السابعة (5.19) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تتميز معلومات التقارير المالية بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين).

8. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثامنة (15.24) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تتسم معلومات التقارير المالية بالإكتمال).

9. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة التاسعة (21.01) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.869) وهى أكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تتمتاز معلومات التقارير المالية بقدر كافي من الموضوعية).

يتضح للباحث من الجدول (16/2/4) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني

أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين بشدة على عبارات المحور الرابع. من كل ما سبق من نتائج عن المحور الرابع للدراسة فإن ذلك يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد فروق دالة إحصائية حول الموثوقية.

9. 5 عرض ومناقشة نتائج المحور الخامس إتخاذ القرار الإستثماري

يهدف هذا المحور لمعرفة إتخاذ القرار الإستثماري. وللتحقق من ذلك، ينبغي معرفة إتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من عبارات المحور الخامس، ويتم إختبار العينة الواحدة (One- Sample Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور إتخاذ القرار الإستثماري كما في الجدول الآتي:

1. يتبين من الجدول رقم (17/2/4) بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الاولى (25.59) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) ومستوى دلالة 5% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تساعد المعلومات المحاسبية عن الربح المحاسبي المستثمرين في تقليل البدائل الإستثمارية).

2. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثانية (25.91) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تسهم المعلومات المحاسبية عن ربح السهم في تحديد إتجاه قرار المستثمر).

3. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثالثة (30.24) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.100) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح

الموافقين على (تُسهّل المعلومات المحاسبية عن سعر السهم للمستثمر عملية المفاضلة بين بدائل قرارات الإستثمار).

جدول رقم (17/2/4)

إختبار العينة الواحدة (One – Sample Test) لإجابات

أفراد عينة الدراسة لمحور إتخاذ القرار الإستثماري

م	العبارة	ت المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار احصائياً
1	تُساعد المعلومات المحاسبية عن الربح المحاسبي المستثمرين في تقليل البدائل الإستثمارية	25.59	224	.000	88%	دالة احصائياً
2	تُسهّم المعلومات المحاسبية عن ربح السهم في تحديد إتجاه قرار المستثمر	25.91	224	.000	87%	دالة احصائياً
3	تُسهّل المعلومات المحاسبية عن سعر السهم للمستثمر عملية المفاضلة بين بدائل قرارات الإستثمار	30.24	224	.000	88%	دالة احصائياً
4	تُساند معلومات التدفقات النقدية عن السيولة المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية	26.87	224	.000	85%	دالة احصائياً
5	تُدعم معلومات الدخل الشامل للمستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة في إدارة إستثماراتهم	24.78	224	.000	86%	دالة احصائياً
6	تُمكن المعلومات المحاسبية عن الأوراق المالية المستثمر من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية	25.80	224	.000	87%	دالة احصائياً
	تُعين معلومات معدل العائد على الإستثمار المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية	26.91	224	.000	87%	دالة احصائياً
8	تُساعد معلومات التدفقات النقدية للمستثمرين في التنبؤ بمخاطر السوق مما يسهل عملية تحديد الخيار الأنسب	20.25	224	.000	84%	دالة احصائياً
9	تُسهّم المعلومات المحاسبية عن الأصول في المفاضلة بين المنشآت حيث يكون القرار رشيد	21.58	224	.000	85%	دالة احصائياً
10	تُدعم المعلومات المحاسبية عن الإلتزامات المستثمر في المفاضلة بين المنشآت من حيث المخاطر	23.63	224	.000	87%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

4. بلغت قيمة إختبار (ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الرابعة (26.87) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تُساند معلومات التدفقات النقدية عن السيولة المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية).

5. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الخامسة (24.78) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على (تَدَعَم معلومات الدخل الشامل للمستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة في إدارة إستثماراتهم).

6. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السادسة (25.80) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تَمَكَّن المعلومات المحاسبية عن الأوراق المالية المستثمر من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية).

7. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة السابعة (26.91) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على ت(عِين معلومات معدل العائد على الإستثمار المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية).

8. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة الثامنة (20.25) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تُسَاعِد معلومات التدفقات النقدية للمستثمرين في التنبؤ بمخاطر السوق مما يسهل عملية تحديد الخيار الأنسب).

9. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبارة التاسعة (21.58) كما بلغت قيمة

متغيرات الدراسة المعنوية (0.869) وهى أكبر من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تسهم المعلومات المحاسبية عن الأصول في المفاضلة بين المنشآت حيث يكون القرار رشيد).

10. بلغت قيمة إختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بالعبرة العاشرة (23.63) كما بلغت قيمة متغيرات الدراسة المعنوية (0.000) وهى أقل من مستوى دلالة (0.05) عند درجة حرية (224) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على (تدعم المعلومات المحاسبية عن الإلتزامات المستثمر في المفاضلة بين المنشآت من حيث المخاطر).

يتضح للباحث من الجدول (17/2/4) أن جميع القيم الإحتمالية (الدلالة الإحصائية) المقابلة لقيمة ت المحسوبة لدلالة الفروق أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين أي توجد دلالة إحصائية في توزيع إستجابات أفراد العينة على خيارات الإجابة المختلفة (أوافق بشدة، أوافق، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة) أي أن إجابات أفراد العينة تتحيز لخيار دون غيره، وبصورة عامة نستنتج أن معظم أفراد العينة موافقين على عبارات المحور الخامس .

من كل ما سبق من نتائج عن المحور الخامس للدراسة فان هذا يشير إلى تحقق الفرضية التي تنص على: توجد فروق دالة إحصائية حول إتخاذ القرار الإستثماري.

2. تحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

10. معامل الارتباط

الهدف من حساب معامل الإرتباط هو قياس العلاقة بين المحاور المكونة لمتغيرات الدراسة.

معامل الإرتباط الجزئي لقياس أثر المتغير القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة في العلاقة بين تحسين جودة التقارير المالية وإتخاذ القرار الإستثماري:

1. معامل الإرتباط الجزئي لقياس أثر المتغير القياس والإفصاح المحاسبي على أساس

القيمة العادلة كمتغير مستقل وتحسين جودة التقارير المالية كمتغير وسيط تابع.

بعد دراسة وحساب معاملات الارتباط في الجدول (18/2/4) نلاحظ أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية عالية بين (جودة التقارير المالية) و(إتخاذ القرارات الإستثمارية) لتأثر المتغيرات أعلاه بالمتغير الوسيط القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وذلك من خلال قيمة مستوى المعنوية للعلاقات الثنائية بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع وهي تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05).

جدول رقم (18/2/4) معامل الارتباط الجزئي أ

الاستنتاج	المتغير التابع ملائمة التقارير	المتغيرات المستقلة:	
ارتباط معنوي	.382**	ارتباط بيرسون	القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
ارتباط معنوي	.514**	ارتباط بيرسون	الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
الاستنتاج	المتغير التابع موثوقية التقارير	المتغيرات المستقلة:	
ارتباط غير معنوي	.038	ارتباط بيرسون	القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.567	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
ارتباط غير معنوي	.052	ارتباط بيرسون	الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.435	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

2/10 معامل الارتباط الجزئي لقياس أثر القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغيرات مستقلة وإتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع، ومعامل الارتباط الجزئي لقياس أثر الملاءمة والموثوقية كمتغيرات وسيطة مستقلة وإتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع.

جدول رقم (19/2/4)
معامل الارتباط الجزئي ب

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة:		
الاستنتاج	إتخاذ القرار الإستثماري		
ارتباط معنوي	.304**	ارتباط بيرسون	القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
ارتباط معنوي	.413**	ارتباط بيرسون	الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
ارتباط معنوي	.471**	ارتباط بيرسون	الملاءمة
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	
ارتباط معنوي	.238**	ارتباط بيرسون	الموثوقية
	.000	القيمة المعنوية	
	225	حجم العينة	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2019م

ثالثاً: تحليل الإنحدار البسيط والمتعدد:

يعتبر تحليل الإنحدار مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة إعتماذ (إنحدار) ويعتبر الإنحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات متغير مستقل وهو المتسبب في تغير المتغير التابع والآخر متغير تابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم كما مبين بالجدول رقم (19/2/4).

1.11 تحليل الانحدار بين المتغيرات القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة:

جدول رقم (20/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	8.907	2.603	\hat{B}_0
معنوية	.000	6.179	.442	\hat{B}_1
			.382a	معامل الارتباط (R)
			.146	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			38.180	أختبار (F)
$\hat{y} = (2.603) + .442X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (20/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل والملاءمة كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.382).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.146)، هذه القيمة تدل على أن متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (15%) في دور الملاءمة.
3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (38.180) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (2.603) وهي قيمة الملاءمة عندما يكون القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوي للصفر (إنعدام القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة)، في حين نجد قيمة معلمة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.442) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة

العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: هناك علاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة قد تحققت.

11. 2 تحليل الانحدار بين المتغيرات القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية:

جدول رقم (21/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	9.043	3.800	\hat{B}_0
غير معنوية	.567	.573	.059	\hat{B}_1
			.038a	معامل الارتباط (R)
			.001	معامل التحديد (R^2)
		النموذج غير معنوي	.328	أختبار (F)
				$\hat{y} = (3.800) + 0.059X_1$

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (21/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل والموثوقية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.038).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.001)، هذه القيمة تدل على أن متغير القياس المحاسبي على أساس القيمة كمتغير مستقل لا يساهم في الموثوقية (المتغير التابع).
3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط غير معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (0.328) غير دالة عند مستوى دلالة (0.567).
4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (3.80) وهي قيمة الموثوقية عندما يكون القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوي للصفر (إنعدام القياس المحاسبي

على أساس القيمة العادلة)، في حين نجد قيمة معلمة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.059) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.567) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: هناك علاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية لم تتحقق.

11. 3 تحليل الانحدار بين المتغيرات الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة:

جدول رقم (22/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	8.166	2.107	\hat{B}_0
معنوية	.000	8.941	.518	\hat{B}_1
			.514a	معامل الارتباط R
			.264	معامل التحديد R^2
		النموذج معنوي	79.940	أختبار (F)
				$\hat{y} = (2.10) + 0.518X$

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (22/2/4) الآتي:

. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل والملاءمة كمتغير تابع. وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.514).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.264)، هذه القيمة تدل على أن الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (9%) في الملاءمة.

3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (79.940) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).

4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار يساوي (2.107) وهي قيمة الملاءمة عندما يكون القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوي للصفر (إنعدام الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة) في حين نجد أن قيمة معلمة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.518) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والملاءمة قد تحققت.

11. 4 تحليل الانحدار بين المتغيرات الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية:

جدول رقم (23/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig)	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	9.339	3.729	\hat{B}_0
غير معنوية	.435	.783	.070	\hat{B}_1
			.052a	معامل الارتباط (R)
			.003	معامل التحديد (R ²)
		النموذج غير معنوي	.613	أختبار (F)
$\hat{y} = (3.729) + 0.070X$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (23/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي ضعيف بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل والموثوقية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الإرتباط البسيط التي بلغت (0.514).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.003)، هذه القيمة تدل على أن الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (0.03%) في الموثوقية (المتغير التابع).

3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط غير معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (0.613) وهي غير دالة عند مستوى دلالة (0.435).

4. نجد أن ثابت نموذج الإنحدار يساوي (3.729) وهي قيمة الموثوقية عندما يكون الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوي للصفر (إنعدام الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة)، في حين نجد قيمة معلمة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.070) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.435) وهي أكبر من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة والموثوقية لم تتحقق.

11. 5 تحليل الانحدار بين الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري

يتضح من الجدول رقم (24/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين الملاءمة كمتغير مستقل وإتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الإرتباط البسيط التي بلغت (0.471).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.222)، هذه القيمة تدل على أن الملاءمة كمتغير مستقل يساهم بـ (22%) في إتخاذ القرار الإستثماري (المتغير التابع).

3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (63.729) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).

4. نجد أن ثابت نموذج الإنحدار تساوي (2.435) وهي قيمة إتخاذ القرار الإستثماري عندما تكون الملاءمة مساوية للصفر (انعدام الملاءمة) في حين نجد أن قيمة معلمة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.429) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الخامسة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري قد تحققت.

جدول رقم (24/2/4)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير

الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري

التفسير	القيمة الإحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	.000	10.220	2.435	\hat{B}_0
معنوية	.000	7.983	.429	\hat{B}_1
			.471a	معامل الارتباط (R)
			.222	معامل التحديد (R ²)
			63.729	أختيار (F)
$\hat{y} = (2.435) + 0.429X$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

11. 6 تحليل الانحدار بين الموثوقية واتخاذ القرار الإستثماري:

جدول رقم (25/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير

الموثوقية واتخاذ القرار الإستثماري

التفسير	القيمة الإحتمالية (Sig)	إختبار (t)	معاملات الإنحدار	
معنوية	.000	20.057	3.664	\hat{B}_0
معنوية	.000	3.664	.163	\hat{B}_1
			.238a	معامل الارتباط (R)
			.057	معامل التحديد (R^2)
			13.426	أختبار (F)
$\hat{y} = (3.664) + 0.163X$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (25/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين الموثوقية كمتغير مستقل واتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.238).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.057)، هذه القيمة تدل على أن الموثوقية كمتغير مستقل يساهم بـ (0.6%) في إتخاذ القرار الإستثماري (المتغير التابع).
3. بعد استخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الإنحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (13.26) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).
4. نجد أن ثابت نموذج الإنحدار تساوي (3.664) وهي قيمة إتخاذ القرار الإستثماري عندما تكون الموثوقية مساوية للصفر (إنعدام الموثوقية) في حين نجد أن قيمة معلمة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.163) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين الموثوقية واتخاذ القرار الإستثماري.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة السادسة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين الموثوقية وإتخاذ القرار الإستثماري قد تحققت.

11.7 تحليل الانحدار بين المتغيرات القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري:

جدول رقم (26/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير القياس

المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري

معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
\hat{B}_0	3.025	11.022	معنوية
\hat{B}_1	.320	4.759	معنوية
معامل الارتباط (R)	.304a		
معامل التحديد (R^2)	.092		
أختبار (F)	22.644		النموذج معنوي
$\hat{y} = (3.025) + 0.320X$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (26/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل وإتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (0.304).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.092)، هذه القيمة تدل على أن القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (9%) في إتخاذ القرار الإستثماري (المتغير التابع).
- 3، بعد إستخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (22.644) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. نجد أن ثابت نموذج الانحدار تساوي (3.025) وهي قيمة إتخاذ القرار الإستثماري عندما يكون القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوية للصفر (إنعدام القياس

المحاسبي على أساس القيمة العادلة) في حين نجد قيمة معلمة القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.320) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05)، وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري. بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة السابعة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري قد تحققت.

11. 8 تحليل الانحدار بين المتغيرات الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري:

جدول رقم (27/2/4)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري

التفسير	القيمة الاحتمالية Sig	أختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	.000	10.610	2.647	\hat{B}_0
معنوية	.000	6.767	.379	\hat{B}_1
			.413a	معامل الارتباط (R)
			.170	معامل التحديد (R^2)
		النموذج معنوي	45.797	أختبار (F)
$\hat{y} = (2.647) + .379X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2019م

يتضح من الجدول رقم (27/2/4) الآتي:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود إرتباط طردي قوي بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغيرات مستقلة وإتخاذ القرار الإستثماري كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الإرتباط البسيط التي بلغت (0.413).

2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.170)، هذه القيمة تدل على أن الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة كمتغير مستقل يساهم بـ (17%) في إتخاذ القرار الإستثماري (المتغير التابع).

3. بعد إستخدام إختبار تحليل التباين وجد أن نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (45.797) وهي دالة عند مستوى دلالة (0.000).

4. نجد أن ثابت نموذج الإنحدار يساوي (2.647) وهي قيمة إتخاذ القرار الإستثماري عندما يكون الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة مساوي للصفر (إنعدام الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة)، في حين نجد قيمة معلمة الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة تساوي (0.379) وقيمتها المصاحبة تساوي (0.000) وهي أقل من القيمة العرفية (0.05) وهذا يعني وجود علاقة دالة إحصائياً بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري.

بناءً على ما تقدم يستنتج الباحث أن فرضية الدراسة الثامنة والتي نصت على أن: هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وإتخاذ القرار الإستثماري قد تحققت.

الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

بعد الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث للآتي:

أولاً النتائج

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة و
الملاءمة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة
و الموثوقية.
1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
والملاءمة.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة
العادلة و الموثوقية.
3. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملاءمة وإتخاذ القرار الإستثماري.
6. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموثوقية وإتخاذ القرار الإستثماري.
7. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة و
إتخاذ القرار الإستثماري.
8. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة
وإتخاذ القرار الإستثماري.
9. القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى الوصول لبيانات
تؤثر في قرارات المستثمرين وإدارة المخاطر.
10. يؤدي القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المادية
وخاصة في ظروف التضخم للتوصل لبيانات أقرب للواقع.
11. يؤدي الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة إلى تزويد المستخدمين
بالمعلومات الملائمة والموثوقة والكافية والنافعة دون تحيز.
11. القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة يؤدي إلى الوصول لبيانات
ملائمة وأقل موثوقية.
12. تؤدي التقارير المالية إلى تزويد كافة المستخدمين بالبيانات الكافية والنافعة وهي
الوسيلة الوحيدة لتوصيل المعلومات.

ثانياً: التوصيات

على ضوء النتائج يوصي الباحث بالتالي:

1. يجب إعطاء القرار الإستثماري وصنعه في المنشأة الأهمية القصوى لإرتباطهما بنجاح المشروع في المستقبل.
2. بصورة عامة يجب أن يتم إتخاذ القرار الإستثماري بالصورة العلمية وبمشاركة جماعية.
3. العمل على إصلاح الخلل في الأسواق المالية حتى تكون مواكبة وتكون أداة فاعلة في قياس القيمة العادلة.
4. متابعة الشركات والمؤسسات المصرفية في مدى تطبيق موجهات حوكمة الشركات، لما لها من آثار إيجابية في القضاء على ممارسات الإدارة.
5. زيادة الوعي بمحاسبة القيمة العادلة، مع ضرورة الإلتزام بتبني المعايير الدولية للقيمة العادلة، وإصدار معايير سودانية متوافقة معها ومتماشية مع واقعنا السوداني.
6. يجب أن تعد التقارير وفقاً لموجهات المعايير الدولية وأن تكون خالية من التحريف والتضليل وممارسات الإدارة.
7. على المستثمر الإستعانة بالخبراء والمكاتب المتخصصة في الإستثمار حتى يكون قراره راشداً.

مقترحات لدراسات مستقبلية

- أ. أثر محاسبة القيمة العادلة في إتخاذ القرار المالي.
- ب. أثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على محاسبة القيمة العادلة.
- ج. المفاضلة بين بدلي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من زاوية أثرهما على القرارات الإستثمارية.
- د. تطبيق القيمة العادلة في السوق المالي السوداني، المشاكل والحلول.
- هـ. أثر موثوقية القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة، على المعلومات المحاسبية للتقارير المالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، مجلد 1، 2003م).
- إبراهيم عبدالواحد نائب وأنعام عبدالمنعم باقية، نظرية القرارات نماذج وأساليب كمية محسوبة (عمان: دار وائل للنشر، 2001م).
- أحمد حسن الطاهر، المحاسبة الإدارية (عمان: دار وائل للنشر، 2002م).
- أحمد صلاح عطية، مبادئ المحاسبة المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- أحمد غنيم، صناعة قرارات الإنتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك (بور سعيد: مجموعة النيل العربية للنشر، 2002م).
- أحمد ماهر، إتخاذ القرار ما بين العلم والإبتكار (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م).
- أحمد محمد نور، المحاسبة المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م).
- أحمد حسين على حسين، المحاسبة الإدارية المتقدمة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003م).
- الهادي آدم محمد إبراهيم، المحاسبة الإدارية (الخرطوم، د. ن، نشر، 2008م).
- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي (مصر: لإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م).
- أمين السيد أحمد لطفي، القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م).

- جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م).
- جورج فوستر، تحليل القوائم المالية، تعريب خالد علي أحمد وأبراهيم ولد محمد فال (الرياض، دار المريخ، 2011م).
- حامد العربي الحضيرى، تقييم الإستثمارات (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000م).
- حنان رضوان حلوة، تطور الفكر المحاسبي مدخل لنظرية المحاسبة (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2003م).
- خالد أمين عبدالله وحسن سعيد سعيان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008م).
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999م).
- دريد كمال آل شبيب، الإستثمار و التحليل المالي (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009م).
- سيد عطاءالله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة (بيروت: دار الرياءة للنشر، 2007م).
- صادق الحسيني، التحليل المالي والمحاسبي للأصول المالية وتطبيقاتها (عمان: دار مجد للنشر والتوزيع، 1998م).
- طاهر حردان، أساسيات الإستثمار (عمان: دار البداية ودار المستقبل، 1997م).
- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل (الإسكندرية: الدارالجامعية الإسكندرية، 2005م).
- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006م).
- طلال كداوي، تقييم القرارات الإستثمارية (عمان: دار البازوري العلمية، 2008م).

- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة (الكويت: مطبعة ذات السلاسل، 1991م).
- عبد الرحمن زكي إبراهيم، التخطيط الإقتصادي (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1997م).
- عبد المالك عمر زيد، المحاسبة الإسلامية في المجتمع الإسلامي ج 1 (عمان: د ن، ط1، 1987م).
- عبد المطلب عبدالحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
- عبدالمطلب عبدالحميد، مبادئ وسياسات الإستثمار (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م).
- عدنان عواد الشوابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية (عمان: دار البارودي للنشر والتوزيع، 2011م).
- عصمت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية (بيروت: دار النهضة للطباعة والنشر، 1996م).
- عطية السيد فياض، التحديات الداخلية للمصارف الإسلامية وأثرها في التمويل الإستثماري والتنموي (القاهرة: دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002م).
- علاء رزق، المحاسبة في ظل حوكمة الشركات (القاهرة: المكتبة المصرية القاهرة، 2013م).
- عمر السيد حسنين، التكاليف في المجالات الإدارية (الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1987م).
- عيد أحمد أبوبكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتأمين (عمان: دار البارودي للنشر والطباعة، 2009م).

- فرد ولستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، تعريب عدنان داغستاني وأحمد نبيل عبد الهادي ج 1 (الرياض: دار المريخ، 2006م).
- فرد ولستون ويوجين برجام، التمويل الإداري، تعريب عدنان داغستاني وأحمد نبيل عبد الهادي ج 2 (الرياض: دار المريخ، 2006م).
- فيصل محمود الشواروة، الإستثمار في بورصة الأسواق المالية الأسس النظرية و العلمية (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م).
- كمال عبدالعزيز النقيب، مقدمة في النظرية المحاسبية (عمان: دار وائل للنشر، 2007م).
- مبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية (القاهرة: دار إيزاك، 2005م).
- محمد أحمد المصري، الإدارة الحديثة معلومات وقرارات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية مدخل معاصر (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2012م).
- . محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الرابعة ، 2007م).
- محمد مطر، فايز تيم، إدارة المحافظ الإستثمارية (عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005).
- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009م).
- محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، 2008م).

- مشتهى صبري، دور لجان التدقيق في إستمرارية الأرباح كبديل على جودتها (عمان: المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد 8، عدد 3. 2012م).
- منعم زمزير الموسوي، بحوث العمليات مدخل علمي لإتخاذ القرارات (عمان: دار وائل للنشر، 2009م).
- محمد مطر، التأسيس النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2004م).
- منير إبراهيم هندي، أساسيات الإستثمار وتحليل الأوراق المالية الأسهم والسندات (القاهرة: منشأة المعارف، 1999م).
- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل (الإسكندرية: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1998م).
- ناصر محمد سعود جرادات، الإدارة الإستراتيجية منظور تكاملي حديث (الشارقة: مكتبة الجامعة، 2013م).
- نعيم حسين دهمش، القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (عمان: دار المطبوعات للنشر، 1995م).
- هادي رضا الصقار، مبادئ المحاسبة المالية، القياس والإعتراف والإفصاح في التقارير المحاسبية (عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع، 2009م).
- هاشم أحمد عطية، مدخل إلى تنظيم المعلومات المحاسبية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999م).
- وصفي عبدالفتاح أبوالمكارم، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2000م).
- وليد ناجي الحياي، دراسات في المشاكل المحاسبية المعاصرة (عمان: دار مكتبة الجامعة، ط 2، 2002م).

- ياسر محمد السيد سمرة، نظم المعلومات المحاسبية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2007م).

- يوسف محمد جربوع، نظرية المحاسبة (عمان: مؤسسة الوراق للنشر، 2001م).

2. الرسائل العلمية:

- أبوبكر زريق، تفعيل المراجعة الخارجية كأداة لتحسين جودة التقارير المالية (الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).

- أحلام عباس، أثر الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).

- أحمد عزت محمد أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الإستثمارية (عمان: جامعة جدارا، كلية الإقتصاد والأعمال، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).

- أنور حمد سليمان أحمد حمد، دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في إدارة المخاطر المصرفية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م).

- أسامة كمال دهمان، فاعلية نظم المعلومات المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).

- أسمهان خلفي، دور نظم المعلومات في إتخاذ القرارات (بائنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

- إسماعيل سبتي، أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة (المسيلة): جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، (2016م).
- أسامة محمد يوسف هرش، أثر تطبيق القيمة العادلة في جودة الأرباح (عمان: جامعة الزرقا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
- إلهام محمد أحمد، تقييم تأثير الأخلاقيات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- إلهام محمد سهلول، تقييم تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على جودة التقارير المالية (القاهرة: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- أم سلمة سليمان محمد، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية الدورية والقطاعية في السودان (أمدردمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم الدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
- إيمان حسن المدلل، أثر جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية (فلسطين: غزة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- آدم محمد الحافظ، أهمية الإفصاح عن معلومات القيم العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

- بالعيد محمد الكامل، دور الإفصاح المحاسبي في جعل المعلومة المحاسبية أكثر فائدة لمستخدميها (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- باسل فهد عبد الحميد قشلان، أثر تطبيق منهج القيمة العادلة على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية في ضوء الأزمة المالية العالمية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- بن إبراهيم الغالي، إتخاذ القرارات الإستثمارية في البنوك الإسلامية من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2013م).
- بن جراد بورحلة وعائشة شلف، دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في ظل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتحديد معوقات كل منها (سعيدة: جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016).
- بن فرج زوينة، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق المعايير المحاسبية الدولية (وهران: جامعة بوعريبيج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- بوركاب مصطفى ولافي إبراهيم، نظام المعلومات المحاسبي و أثره على جودة القوائم المالية (البويرة: جامعة محمد أولحاج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- تامر بسام الآغا، أهمية القياس المحاسبي المستند على القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013).

- جمانة صالح التميمي، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول (البصرة: جامعة البصرة كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015 م).
- جيوار أحمد سالار، أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006 م).
- حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011 م).
- حسان محمد عبدالله يوسف، أثر المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في المصارف التجارية السودانية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008 م).
- حسنين كاظم عوجة، نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018 م).
- حمدي فلة، تأثيرات إستخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة المالية (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2016).
- حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية (أم البواقي: جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017 م).
- حسن السلطان، إدارة مخاطر الإستثمار المالي (دمش: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009 م).
- حنان سعدي سيف، القياس المحاسبي للتأثيرات البيئية والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013 م).

- حنان بركة ونجوى محمودي، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
- حنان أيمن محمد علي، دراسة أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية وإنعكاس ذلك على أداء الشركات (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
- حياة زيد، دور التحليل الفني في إتخاذ قرار الإستثمار بالأسهم (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- خاطر عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للايرادات المالية على عوائد الأسهم (غزة: الجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- دليلة دادة، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- رزاق حسان، طرق تقييم الأصول الثابتة ومدى امكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة (الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019م).
- روجي وجدي عبد الفتاح، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

- رابرة الطيب بآيت؁ أآر آاسبة القيمة العادلة في رفع كفاءة مؤشرات الأداء المالي (الآرطوم: آامعة الزعيم الأزهرى؁ كلية الدراسات العليا؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2015م).
- رولا كاسر لايقة؁ القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الإستثمار (دمشق: آامعة تشرين؁ كلية الإقتصاد؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2007م).
- زبيدي البشير؁ دور آوكمة الشركات في آآقيق آودة التقارير المالية وآآسين الأداء المالي (المسيلة: آامعة محمد بوضياف؁ كابة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؁ رسالة دكتوراة غير منشورة؁ 2017م).
- زيد عثمان دنون؁ أآر تطبيق آاسبة القيمة العادلة على آودة معلوماء القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية (الزرقاء: آامعة الزرقاء؁ كلية الدراسات العليا؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2015م).
- سارة بلعزيز؁ دراسة آآليلية للقيمة العادلة في ظل المعيار 13 IFRS في البيئة الجزائرية (ورقلة: آامعة قاصدي مرياح؁ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2015م).
- سعاد لفتاحة؁ إدارة المخاطر الإستثمارية في شركات التأمين وفق نظام الملاعة 2 (إسطفيف: آامعة فرحات عباس؁ كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2015م).
- سي محمد الآضر؁ أسس وقواعد التقييم المحاسبي دراسة آآليلية نقدية (بائنة: آامعة بائنة؁ كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير؁ رسالة دكتوراة غير منشورة؁ 2016م).
- سماآ علي العوض عآبنا؁ الإستآقاقات المحاسبية الإآآيارية وأآرها على آودة التقارير المالية (الآرطوم: آامعة النيلين؁ كلية الدراسات العليا؁ رسالة ماجستير غير منشورة؁ 2018م).

- سماح الغربي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية (المسيلة: جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- سمير شاكر محمد العاني، أثر تقنيات المحاسبة الإدارية في تحسين جودة التقارير المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- سمية ناجي، متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- سهى النور أحمد، معايير القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية 2008 (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- شادية سعيد نصر إبراهيم، دور نظام التكاليف في التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات بالمنشآت الصناعية بالسودان (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- شادو عبد اللطيف، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م).
- صخر عمار، تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).

- صفاء طبيش، دور عملية التدفيف الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية (بكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019م).
- طواهر صالح الدين، القياس المحاسبي بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية (ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
- عبد الله حسين أحمد العسولي، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرارات الإستثمار لدى المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي (اليرموك: جامعة اليرموك، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2010م).
- عائشة شراد، إنعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على جودة المعلومات المالية (الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر، كلية علوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- عادل محمد القطاونة، أثر إستخدام القيمة العادلة في تحقيق الريادية للمعلومات المحاسبية (عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- عبير يسرى بوسحابه، أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية (الوادي: جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- علاء الإمام، تدريب الإدارة الوسطى في قطاع الخدمة المدنية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1973م).
- عماد محمد رياض أحمد، دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المستوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم (الطائف: جامعة الطائف، كلية إدارة الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م).

- عثمان إبراهيم يعقوب، أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2016م).
- عياد السعدي، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها (تبيازه: المركز الجامعي تبيازه، رسالة ماجستير غير منشورة، 2019م).
- عماد الدين محمد إبراهيم، أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء وضبط الرقابة على التكاليف (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- عبدالله إبراهيم أوبان، القوائم والتقارير المالية في المؤسسات والشركات المصرفية واستخداماتها لأغراض التحليل المالي (تشرين: جامعة تشرين، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م).
- عثمان زياد عاشور، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً للمعيار الدولي رقم 1 (غزة: الجامعة الإسلامية-غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008م).
- عاصم النور حسن، دور جودة المعلومات المحاسبية في رفع مستوى الكفاءة للنظام الضريبي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م).
- عبدالكريم محمد سلمان، مدى دور مراقبي الحسابات في التحقق من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية (بغداد: جامعة بغداد، المعهد التقني للدراسات المحاسبية والمالية، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2012م).

- عبدالحميد مانع الصباح، أهمية الملاءمة والثقة في التقارير المالية المنشورة لأغراض إتخاذ القرارات وتقييم الأداء (بغداد: جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1995م).
- عبدالرحمن عبدالله عبدالرحمن، دور المراجعة البيئية في ترشيد القرارات (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).
- عبد الرحمن يوسف أحمد، القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقارير المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- فاطمة إبراهيم عمر، نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها بإستخدام النظام المتكامل للمعلومات في الوحدات الإقتصادية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2012م).
- فاطمة الزهراء بومعراف، أثر تطبيق القياس بالقيمة العادلة على إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية (بسكرة: كلية الشير، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2019م).
- فارس بن بدير، واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- فوزية هلالي، جودة المعلومات المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF (سعيدة: جامعة الدكتور مولاي الطاهر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2016م).
- كريم يحيى على الشامي، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية (صنعاء: جامعة صنعاء، كلية الإقتصاد والتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

- كلتوم عبد الستار، القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية والمالية (الوادي: جامعة الوادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م).
- ماجد عبد المجيد قباجة، أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2009م).
- موسى يوسف الطيب عبد الله، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها على جودة القوائم المالية للبنوك التجارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
- ماجد إسماعيل أبوحمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
- محمد إبراهيم بكري عبدالله، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على مؤشرات الأداء المالي وترشيد القرارات الإدارية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2019م).
- مريم بالأطراش، أثر استخدام القيمة العادلة على ترشيد الإستثمار في الاوراق المالية (ورقلة: جامعة ناصري مباح، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2017م).
- مصطفى محمد آدم أبكر، دور تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ترشيد قرارات المستثمرين (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
- محمد قوادري، قياس بنود القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية (البليدة: جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).

- محمد حيدر موسى شعث، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).
- ماجد إسماعيل أبوحماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).
- منى حمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية (الشلف: جامعة حسبية بن بوعلی بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).
- محمد باقر كرجي، قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار (القادسية: جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م).
- معتز برهان جميل العكر، أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المنسورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م).
- منصور ديسان فيحان المطيري، مدى إلتزام البنوك الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).
- مصطفي عقاري، مساهمة عملية لتحسين المخطط الوطني (سطفيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2005م).
- نسرین بابكر سعد باشري، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).

- ناهض خضر أبو الضيف، أثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين (غزة): الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، (2011م).

- نسيم يوسف حنا، مشاكل القياس والإفصاح عن حقوق الملكية ومعالجتها في شركات مساهمة مختارة من محافظة نينوى (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، 2006م).

- نور الهدى الأعور، تأثير وضعية الخزينة على القرار الإستثماري في المؤسسة الإقتصادية (ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2017م).

- ناصر محمد على المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في إتخاذ القرارات (بائنة: جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2009م).

- نسيمة بروال، إستراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية (أم البواقي: جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م).

- هبة طبيش، دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة (أم البواقي: جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015).

- هاني حمد فؤاد، طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية (الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م).

- هاجر بكاري، مصداقية المعلومات المحاسبية ودورها في إتخاذ القرارات الإدارية (الوادي: جامعة محمد لخضر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م).
- هبة على عبد الحليم الديراوي، أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 الإنخفاض في قيمة الأصول على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين (غزة: الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2013م).
- وليد شحاتة محمد قاسم، إستخدام مدخل القيمة العادلة في تحسين درجة شفافية القوائم المالية بغرض ترشيد قرارات المستثمرين (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة دكتوراة غير منشورة، 2012م).
- ولاء سيد أحمد محمد، تطبيق القيمة العادلة تقيماً لأدوات التمويل بالبنوك الإسلامية وأثره على الإفصاح المحاسبي (بنها: جامعة بنها، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2018م).
- وجدان حسان عبدالله محمد، المعاومات المحاسبية ودورها في صنع و إتخاذ القرارات الإدارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م).
- يوسف أحمد العوض، القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في جودة التقارير المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ، ماجستير غير منشورة، 2015م).

3. المجالات العلمية:

- إبراهيم العدي وأحمد يونس رمضان، أثر إستقلال مراجع الحسابات في مصداقية التقارير المالية (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة البعث، المجلد 73 ، العدد 5، 2015م).
- إبراهيم يعقوب إسماعيل، مراجعة تقديرات القيمة العادلة وآثرها على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة الاغراض، العدد 9، 2019م).
- إبراهيم عبد موسى السعيد وزيد عائد مردان، محاسبة القيمة العادلة وآثرها على مؤشرات الأداء المالي (الكوفة: جامعة الكوفة، الكلية التقنية الإدارية، مجلة العربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، السنة الثامنة، عدد 25، 2013م).
- إبراهيم يعقوب إسماعيل وهلال يوسف، أثر تطبيق القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإستثمارية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 17، 2016م).
- أبوبكر الطيب، التوسع في الإفصاح المحاسبي وآثره على تقليل مخاطر الإستثمار بسوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مجلة أماريك، المجلد السادس، العدد 19، 2015م).
- أبوزيد كامل السيد يوسف، دور المعلومات الإلكترونية في دعم صناعة القرارات على المستوى الكلي (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 1، الجزء الأول، 2015م).
- أحمد مهدي هادي، إمكانية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في البيئة العراقية (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة كلية الفرات الجامعية، العدد 21، 2017م).

- أحمد طرطار ومنصور عبد العال، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية (تبسة: جامعة تبسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2، 2016م).
- أحمد زكريا زكي، أثر استخدام أساس القيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة (حوان: جامعة حوان، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد الأول، 2012م).
- أحمد حلمي جمعة، ومؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007م).
- الطيب حامد إدريس موسى والفتاح الأمين عبدالرحيم الفكي، دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، أماريك، المجلد الخامس، العدد 15، 2014م).
- الهادي آدم محمد إبراهيم، تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة البحوث التجارية بسوهاج، العدد 1، المجلد 22، 2008م).
- الهادي آدم محمد إبراهيم وآخرون، أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة كلية العلوم الإدارية جامعة إفريقيا، عدد 1، 2017م).
- أم جمانة حنظل التميمي وعلية صالح ناصر، أهمية القيمة العادلة في تقييم الأصول الثابتة (البصرة: جامعة البصرة، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 17، العدد 2، 2015م).

- بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة لوسائل القياس (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد 1، عدد 1، 2013م).
- حسين أحمد دحدوح ورشا أنو حمادة، نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال السورية (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 61، 2015م).
- حاتم نوري كاكه حمه وبهناز رؤوف محمد، إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي (تكريت: جامعة تكريت، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد 12، العدد 34، 2016م).
- حمدان سعيد سعد الحمدان، المحاسبة عن الإستثمارات المالية بإستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة، العدد الرابع، 2006م).
- حكيم حمود فليح الساعدي، الإحتيال في ظل القيمة العادلة (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 16، 2015م).
- حمدان علام، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح (عمان: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، عدد 1. 2012م).
- خالد الجعارت، مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها إبان الأزمة المالية العالمية في القوائم المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 34، 2013م).
- خضير مجيد علاوي، القياس والإفصاح المحاسبي لصاف الأصول المحاسبية بإستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لانتاج المواد الإنشائية (الديوانية: المعهد التقني، مجلة جامعة بابل، المجلد 22، العدد 6، 2014م).

- دعاء عبدالوهاب، إطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد3. السنة 16، 2012م).
- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد رقم 2، مجلد 46، 2009م).
- زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة (بغداد: جامعة بغداد، كلية المنصور الجامعية، مجلة المنصور الجزء الثاني، 2010م).
- زكريا عبده السيد، أثر المقدر المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الرابع، 2012م).
- زيد عثمان مردان، القيمة العادلة وتأثير استعمالاتها في جودة التقارير المالية (بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 25، الفصل الرابع، 2013م).
- سالم عبد الله يوسف محمود جربوع، تأثير استخدام التكلفة التاريخية في اعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، مجلة الدراسات التجارية، العدد أ، 2006م).
- سمير الطملي، دور الحاكمية المؤسسية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية (القاهرة: جامعة القاهرة كلية التجارة، مجلة جامعة بنها، مجلد2، العدد1، 2011م).
- سندية سلطان الحياي، دور الحوكمة في دعم قرار الإستثمار (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد 3، 2015م).

- سيروان كريم عيسي وأحمد برهان موسي، أثر تغير مبدأ القياس المحاسبي ضمن الاطار المفاهيمي على جودة التقارير المالية (أربيل: جامعة جيهان، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة جامعة جيهان أربيل العلمية، العدد الثاني، 2018م).
- صالح على أحمد محمد ومحجوب عبد الله حامد، دراسة تحليلية لآثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف الغربية (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية، العدد 9، 2017م).
- صفاء مهدي راجي، قياس القيمة العادلة للموجودات الثابتة على وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS13 (المنثى: جامعة المنثى، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة المنثى للعلوم الإدارية والإقتصادية، 2019م).
- طارق عبد العال حماد، مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق على البنوك (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2003م).
- عبدالرحمن عبدالفتاح محمد، نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، المجلة العلمية، العدد 50، 2011م).
- عبد الرضا شفيق البصري، دور الإفصاح الوارد في القوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة والإقتصاد، مجلة الإدارة والإقتصاد، السنة 40، العدد 110، 2014م).
- عبلة قوادري، أثر استخدام القيمة العادلة على جودة المحتوي الاعلامي للمعلومات المحاسبية (إسطيف: جامعة إسطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة دراسات وابحاث، العدد 30، 2018م).

- عبد الناصر محمد سيد درويش، تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية على الوظيفة المحاسبية (المنصورة: جامعة المنصورة، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثاني، 2007م).
- عبد الوهاب نصر حسين، أثر مستوى الإلتزام الأخلاقي لمحاسبين الماليين عمى جودة التقارير المالية (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2013م).
- على عبدالقادر دنيبات، الدلالات التفسيرية لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي (عمان: جامعة البلقاء التطبيقية، كلية العلوم الإدارية والمالية، مجلة العلوم الإدارية، العدد2، 2004م).
- عصام محمد الطويل، آراء مستخدمي القوائم المالية عن مدى تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 13 في البنوك التجارية العاملة في فلسطين (غزة: جامعة الأقصى، كلية الإدارة والتمويل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 15، عدد 2، 2018م).
- على عبدالله الزغبى، حسن محمود الشطاري، تأثير معايير إعداد التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المالية (القصيم: جامعة القصيم، مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية، مجلد5، عدد2، 2012م).
- عماد سعد محمد الصائغ، محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالازمة المالية العالمية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2006م).
- عوض الله جعفر الحسن أبوكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإقتصادية، مجلد 12، عدد 2، 2012).

- كمال موسى، المحفظة الإستثمارية تكوينها ومخاطرها (وهران: جامعة بوعرييج، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، العدد 3، 2004م).
- محمود محمد ناجي زعطوط، أثر بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لإستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة الإقتصاد، عدد 2، 2007م).
- ملهم غسان الإسكاف ورزاق حسين شهيد، قياس الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية (حلب: جامعة حلب، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 44، 2018م).
- معتز أمين السعيد، أثر تطبيق معيير الإبلاغ الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الدراسات العليا، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 24، 2016م).
- منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، إستخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقاً للمعايير الدولية (الموصل: جامعة الموصل، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة تنمية الرافدين، العدد 29، 2007م).
- محمد أحمد خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية (الزقازيق: جامعة الزقازيق، كلية التجارة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد 1، 2005م).
- مجدي محمود مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات (الرياض: جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، مجلة المحاسبة والمراجعة، 2014م).
- محي الدين حمزة، دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق عمان للأوراق المالية (دمشق: جامعة دمشق، كلية الإقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، مجلد 21، عدد 1، 2007).

- محمد الهادي ضيف الله، جودة المعلومات المالية ودورها في إتخاذ القرار الإستثمارية (ورقلة: جامعة البليدة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد 9، 2010م).
- محمد حسان بن مالك ومحمد بشير غوالي، أثر القاس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (ورقلة: جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة الباحث، عدد 15، 2015م).
- محمد محمود بشارة، تطبيق المفاهيم المحاسبية للقيمة العادلة في البنوك الأردنية طبقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية (عمان: جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الإقتصاد والأعمال، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 24، 2010م).
- ميشيل سويدان وآخرون، مدى ملائمة معايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للتطبيق في الأردن (عمّان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 2، 2018م).
- نمر محمود السليحات، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على إتخاذ القرارات طويلة الأجل في البنوك التجارية (القاهرة: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، 2011م).
- هباش فارس و مناع ريمة، أثر المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في سوق عمان المالي (سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 2018م).
- هيثم ممدوح العبادي، مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وإنسجامها مع قانون الضريبة في الأردن (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد الثاني، 2008م).

- وليد الطيب عمر خالد، مدى ملاءمة إستخدامات محاسبة القيمة العادلة في قياس الاداء المالي للقطاع المصرفي في ظل التقلبات الإقتصادية في السودان (جازان: جامعة جازان، كلية إدارة الأعمال، المجلة الالكترونية الشاملة MECS، العدد السابع، 2018م).

- ياسر أحمد الجرف، أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة علي دقة التنبؤات المحاسبية (طنطا: جامعة طنطا، كلية التجارة، مجلة المحاسبة والمراجعة، AUJAA، 2014م).

4. الملتقيات والمؤتمرات:

- بوكساني رشيد، أوكيل نسيمه، العرابي حمزة، مبدأ التكلفة التاريخية بين الإنتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة (الوادي: الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، يومي 17-18 بالمركز الجامعي الوادي، 2010م).

- سليمة حشايشي، التقييم العادل لمخاطر الأصول الرأسمالية كاستراتيجية لمواجهة الأزمات المالية (إصطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والحوكمة، المداخلة 20-21 أكتوبر، 2009م).

- علي المعموري، محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة الصادقة (عمان، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية، المؤتمر العلمي الدولي السابع، 16-17 فبراير 2006م).

- عماد محمد علي أبوعجيلة، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (المسيلة: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مؤتمر الأزمات المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة، أكتوبر 2009م)

- نعيم دهمش وعفاف أبوزر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني الدولي السابع، في الفترة من 13-14 سبتمبر 2006م).

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Books:

- Volha Shamkuts, Fair value accounting, Measurement and disclosure (Haskoli Island: Island, University of Island, Faculty of Business Administration Instructor, Bjami Frimann Karlsson, 2010).
- Betakova and Skoda, Fair Value Usefulness in Financial Statements (Dubnica: Technology Institute, DAAAM International, ISBN 978-3-901509-98-8, ISSN 1726-9687, Vienna, Austria, Scientific Book, Chapter 35, 2014).

2. Reserches:

- Jing Li & Parksang Kyu, The Role Of Fair Value Accounting Investment in Securities (Jinju: GSNU, Gyeonogsang National University, Department Of Accounting, Master Thesis, 2010).
- David Procházka, The Role Of Fair Value Measurement In The Recent Financial Crunch (Czech Republic: University of Economics, Department of Financial Accounting and Auditing, Prague Economic Papers No 1, DOI: 10, 2011).
- Traian Cristin & Mitica Pepi, Fair Value Accounting Versus Historical Cost Accounting (Constantza: OVIDIUS University, Faculty Of Economic Sciences, Department Of Finance and Accounting, Master Thesis, 2012).
- Mohammed Zaher Bouaziz, Fair Value Accounting and Investment Effeiciency (Montreal: University Of Moncton, Department Of Accounting, Master Thesis, 2014).

- Andre Kip, the effect of fair value accounting on the earning response coefficient (Amsterdam: university of Amsterdam, department of accounting, Master Thesis, 2009)

3. Journals:

- Husam Aldeen Alkhaddash & Modar Abdullatif, Consequences Of Fair Value Accounting For Financial Instruments in The Developing Countries (Amman: middle east university, faculty of business, accounting department, Journal Business Administration, Vol. 5, No. 4, 2009).

- Christian Laux And Christian Leuz, Did Fair Value Accounting Contribute To The Financial Crisis? (Frankfort: Geothe-University, Finance and Accounting department, Journal of Economic perspectives Volume 24, Number 1, October 2010).

- Milorad Stojkovic, Towards Acritism Of Fair Value Accounting (Nis: University Of Nis, Faculty Of Economics, Facta University, Series Economics and Organization, Vol. 8, No 1. 2011).

- Ashford C.Chea, Fair Value Accounting: Its Impact On Financial Reporting and How It Can Be Enhanced To Provide More Calrity and Reliability of Information For Users of Financial Statements (Kentucky: university of Kentucky, Wesleyan College, Social Science, International Journal of Business and Social Science, November 2011).

- Ionica Oncioiu, Convergences and Divergences Related To Fair Value, (Bucharest: Tomiss University Of Constanta, Agronomic Sciences and Veterinary, Review of Business and Finance Studies, Volume 3, Number 2, 2012).

- Stefan Sundgren, Is Fair Value Accounting Realy Fair? A discussion About Pros and Cons with Fair Value (Niemi: Umea School of Business & Economics MT Wells, International Journal of Business, Vol. 3, No. 19. 2013).

- Alfatih Alamin, The Impact Of The Application Of Fair Value Accounting In The Quality Of Accounting Information (Kassala: University Of Kassala, College Of Technology, Finance And Management Sciences, International Journal Of Academic

Accounting Research, Finance And Management Sciences, Vol. 5, No. 1, 2015).

- Anaja Blessing & Emmeul E.Onoja, The Role Of Financial Statements On Investment Decision Making (Anyigba Kogis State: Kogi State University, Faculty Of Management Sciences, Department Of Accounting, European Journal of Business, Economics and Accountancy. Vol. 3, No. 2, 2015).

- Joseph Reidm, Fair value measurement disclosure regulation and the manufacturing sector (USA: North Carolina, A&T State University, Accounting department, Journal of Finance and Accountancy, Volume 21, 2014).

- Dr. Bader M. Ailwan Dr. Daas I. Katrib, Dr. Beer I. Samara, The Efficiency of Disclosure in the Financial Reports in Companies in the Presence of International Accounting Standards and its Effect on Achieving Profits, Success, and Being Unique (Amman: University of Philadelphia, Faculty of Administrative & financial sciences, Accounting Department, International Journal of Humanities and Social Science, 2013, Vol, NO. 3).

4. Internet:

1. <https://www.bayt.com> كيفية-تحديد-القيمة-العادلة وفق ما جاء بالمعيار الدولي
2. <https://ar.wikihow.com>, حساب صافي القيمة الحالية
3. <http://journals.sustech.edu>، القيمة السوقية والقيمة العادلة
4. https://www.aam-web.com/ar/create_pdf/standard/21 الإستثمارات
5. <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias32>
6. <https://www.bayt.com/ar/specialties/q/...> مزايا التقارير الدولية
7. <https://bu.univ-Sarah.pdf> idmemoire, القيمة العادلة وقياسها
8. <https://www.kantakji.com>, الأصول غير الملموسة
9. <https://www.aam-web.com>, الممتلكات والتجهيزات
10. www.bu.edu.eg, المعيار المحاسبي رقم 133.
11. www.tag-ipvalue.com, Fair Value Measurment.
12. www.univ-tebessa.dz/fichiers/master/master.pdf International Accounting Standards Committee,
13. <https://www.maaal.com/archives>, قياس القيمة العادلة

14. <https://www.bdo.global>, Fair Value Measurement, IFRS 13.
15. <https://www.aam-web.com>, الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والمنشآت 16
16. <https://www.aam-web.com>, 30 . الممتلكات والتجهيزات والمعدات
17. <https://www.aam-web.com>, 14 الإفصاح 18.
18. <https://www.kantakji.com/media/9039/16.doc> IFRS 7
19. <https://www.bayt.com>, تعريف القيمة العادلة وقياسها،
20. Financial Accounting Standards Board (FASB), No.105, Disclosure of Information about Financial Instruments with off Balance Sheet Risk, New York, 1990. 8/4/2020 8:56 pm.
21. Financial Accounting Standard Board (FASB) No. 107, Disclosure about Value Financial Instrument, New York, 1991, 22.
22. Financial Accounting Standard Board No. 119, New York, 1994.
22. <http://sondico.maktoobblog.com/559281>
23. http://www.arablawinfo.com/Researches_AR/32.doc

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النيلين
كلية الدراسات العليا

الأخ الكريم، الأخت الكريمة

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استثمار إستبانة

يقوم الباحث بإعداد دراسة للحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة بعنوان:
القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة ودورها في جودة التقارير
المالية لإتخاذ القرار الإستثماري.

دراسة ميدانية على فروع البنوك العاملة في نبالا 2019م

لتحقيق أهداف الدراسة نرجو كريم تفضلكم تعبأة الإستبانة وذلك لإعتماد نتائج الدراسة
عليها.

مع تأكيدنا لكم بأنّ البيانات التي ستدلون بها سوف تكون محاطة بالسرية التامة ولا
تستخدم إلا في مجال البحث العلمي، شاكرًا لكم حسن تعاونكم أثر اء للبحث العلمي
وإلى مافيه خير ورفعة لوطننا الحبيب.

الباحث

أولاً البيانات الشخصية:

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة:-

1- العمر:

- أقل من 30 سنة 30 وأقل من 40 سنة
 40 سنة وأكثر

2- المؤهل العلمي:

- دكتوراة ماجستير دبلوم عال
 بكالوريوس أخرى

3- التخصص العلمي:

- محاسبة إدارة أعمال إقتصاد
 نظم معلومات دراسات مصرفية أخرى (حدد)

4- المسمى الوظيفي :

- مدير مالي مدير إدارة محلل مالي
 مراجع داخلي مراجع خارجي أخرى (حدد)

5- سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات 5 وأقل من 10 سنوات
 10 سنوات فأكثر

6- التخصص المهني:

- زمالة سودانية زمالة بريطانية زمالة كندية
 زمالة أمريكية أخرى (حدد)

ثانياً: قياس متغيرات الدراسة:
 المحور الأول القياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة وتتمثل العبارات في
 الآتي:

م.	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشد
1.	نَعْتَرِفُ بِقِيَّاسِ الْأَصُولِ					
2.	نُقَرُّ بِقِيَّاسِ الْإِلْتِزَامَاتِ					
3.	نَلْجَأُ لِمَدْخَلِ السُّوقِ لِقِيَّاسِ الْأَدْوَاتِ الْمَالِيَةِ					
4.	نَتَعَامَلُ بِمَدْخَلِ الدَّخْلِ					
5.	نَسْتَعِينُ بِمَدْخَلِ التَّكْلِفَةِ					
6.	دَائِماً مَا نَلْجَأُ لِلْأَسْعَارِ الرَّسْمِيَةِ فِي سَوْقِ نَشْطِ					
7.	نَتَعَامَلُ بِالْأَسْعَارِ الرَّسْمِيَةِ الْمَعْلَنَةِ لِلْأَصُولِ الْمِثْلَابِيَةِ فِي سَوْقِ نَشْطِ					
8.	نَسْتَعْمِدُ الْأَسْعَارَ الرَّسْمِيَةَ الْمَعْلَنَةَ لِلْإِلْتِزَامَاتِ الْمَالِيَةِ الْمِثْلَابِيَةِ فِي سَوْقِ نَشْطِ					
9.	نَسْتَعِينُ بِالْأَسْعَارِ الرَّسْمِيَةِ الْمَعْلَنَةِ لِلْأَصُولِ الْمِثْلَابِيَةِ فِي سَوْقِ غَيْرِ نَشْطِ					
10.	أَحْيَاناً نَلْجَأُ لِلْأَسْعَارِ الرَّسْمِيَةِ الْمَعْلَنَةِ لِلْإِلْتِزَامَاتِ الْمَالِيَةِ الْمِثْلَابِيَةِ فِي سَوْقِ غَيْرِ نَشْطِ					
11.	نَسْتَعْمِدُ الْمَدْخَلَاتِ الْقَابِلَةَ لِلْمَلَاظَنَةِ					
12.	نَتَعَامَلُ بِالْمَدْخَلَاتِ غَيْرِ الْقَابِلَةِ لِلْمَلَاظَنَةِ					
13.	أَحْيَاناً نَلْجَأُ لِلنَّمَاذِجِ الرِّيَاضِيَةِ لِحِسَابِ الْقِيَمَةِ					
14.	نُقَرُّ بِقِيَّاسِ شَهْرَةِ الْمَحَلِّ					
15.	نَعْتَرِفُ بِقِيَّاسِ الْمَزَايَا الْإِحْتِكَارِيَةِ					

المحور الثاني الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وتمثل العبارات في الآتي:

م.	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	نُبيّن كل فئات الأصول					
2.	نعترف بالالتزامات المالية					
3.	نكشف عن أسلوب خصم التدفقات النقدية					
4.	نعرض أرباح أو خسائر القيمة العادلة في القوائم المالية					
5.	نوضّح كيفية حساب القيمة العادلة للأصول غير الملموسة					
6.	نشير لمدخل القياس الذي إستخدمناه					
7.	نكشف عن الاحداث التي تؤثر على البنك مستقبلاً من خلال خطاب رئيس مجلس الإدارة					
8.	نُبيّن السياسات المالية التي إتبعها البنك					
9.	نكشف عن طبيعة الأسعار (معلنة أم غير معلنة)					
10.	نوضّح نوع السوق الذي قدرت فيه القيمة العادلة (نشط أم غير نشط)					
11.	نعرض عقود المشتقات المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها					
12.	نُثبت التاريخ الفعلي للتقييم والذي تمّ بمشاركة مئمن مستقل					
13.	نكشف عن سياسات إدارة المخاطر للأدوات المالية					
14.	نُبيّن أسس قياس الأدوات المالية					
15.	نعرض الأصول المالية المقومة بالتكلفة					
16.	نوضّح أسباب عدم تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة					

المحور الثالث تحسين جودة التقارير المالية وتتمثل العبارات في الآتي:

م.	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشد
	أولاً الملاءمة					
1.	تُنشر التقارير المالية للمستخدمين في الوقت المناسب					
2.	تُحدّث معلومات التقارير المالية تغيير في إتجاه القرار					
3.	معلومات التقارير المالية لها قدرة تنبؤية					
4.	تُمكن معلومات التقارير المالية من صحة التوقعات					
5.	تُساعد معلومات التقارير المالية في تقليل درجة عدم التأكد					
6.	تخلو التقارير المالية من التلاعب المتعمّد					
7.	تُمكن معلومات التقارير المالية من التغذية العكسية					
8.	تُسهّم معلومات التقارير المالية في تمثيل الأحداث بصورة سليمة					
	ثانياً الموثوقية					
1.	تُساعد معلومات لتقارير المالية من إجراء المقارنة بين فترة وأخرى					
2.	تتسم معلومات التقارير المالية بعدم التحيز					
3.	تُساعد التقارير المالية في الحصول على المعلومة المطلوبة					
4.	معلومات التقارير المالية يُمكن التحقق منها					
5.	تُصوّر معلومات التقارير المالية الوضع بصورة صادقة					
6.	تُسهّم معلومات التقارير المالية في المقارنة مع المنشآت الأخرى					
7.	تتميّز معلومات التقارير المالية بدرجة ثقة عالية من قبل المستخدمين					
8.	تتسم معلومات التقارير المالية بالإكتمال					
9.	تتمتاز معلومات التقارير المالية بقدر كافي من الموضوعية					

المحور الرابع إتخاذ القرار الإستثماري وتتمثل العبارات في الآتي:

م.	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	تُساعد المعلومات المحاسبية عن الربح المحاسبي المستثمرين في تقليل البدائل الإستثمارية					
2.	تُسهّم المعلومات المحاسبية عن ربح السهم في تحديد إتجاه قرار المستثمر					
3.	تُسهّل المعلومات المحاسبية عن سعر السهم للمستثمر عملية المفاضلة بين بدائل قرارات الإستثمار					
4.	تُساعد معلومات التدفقات النقدية عن السيولة المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية					
5.	تُدعم معلومات الدخل الشامل المستثمرين في تقييم كفاءة الإدارة في إدارة إستثماراتهم					
6.	تُمكن المعلومات المحاسبية عن الأوراق المالية المستثمر من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية					
7.	تُعين معلومات معدل العائد على الإستثمار المستثمر في المفاضلة بين البدائل الإستثمارية					
8.	تُساعد معلومات التدفقات النقدية المستثمرين في التنبؤ بمخاطر السوق مما يسهل عملية تحديد الخيار الأنسب					
9.	تُسهّم المعلومات المحاسبية عن الأصول في المفاضلة بين المنشآت حيث يكون القرار رشيد					
10.	تُدعم المعلومات المحاسبية عن الإلتزامات المستثمر في المفاضلة بين المنشآت من حيث المخاطر					

ملحق رقم (2)

محكو الإستبانة

م	الإسم	الدرجة العلمية	الجامعة
1	د. أميمة خليل محمد أحمد	أستاذ مساعد	نيالا
2	د. إبراهيم يعقوب إسماعيل	أستاذ مساعد	نيالا
3	د. عاصم محمد الفضل الربيع	أستاذ مساعد	نيالا
4	د. صديق آدم محمد أبكر	أستاذ مساعد	نيالا
5	د. محمد على عبدالله	أستاذ مساعد	نيالا
6	د. سلوى النور عبد المحمود	أستاذ مساعد	نيالا
7	د. عائشة موسى محمد	أستاذ مساعد	نيالا
8	د. فضل الغالي السيد موسى	أستاذ مساعد	نيالا